خالد بكداش

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد الثامن و الستون/ أكتوبر ١٩٩٥ م / جماد أول ١٤١٦ هـ/ الثمن جنيهان مصريان

٢٥ عاما على رحيل عبد الناصر

الأقباط والانتخابات

المجتمع المدنى والديمقراطية فى السودان

لغز انتخابات الرئاسة الأمريكية



أعنف انتخابات برلمانية خلال عشرين عاما

جولة جديدة في معركة الصحافة

الأحلام القديمة.. ما تزال قابلة للتحقق

لا أذكر -على وجه الحصر- أسماء الصحف والمجلات التي قرأت أعدادها الأولى، ثم شاء سوء حظي أن أعيش حتى أقرأ عددها الأخير، أو تلك التي لم أفرح بميلادها، ثم شاءت تصاريف الأقدار أن أودعها بدموعي، فقد تفتح وعيي في عصر كانت مصارع الصحف والأبطال والأفكار من أبرز ظواهره. فتكسرت الدموع على الضحكات ،والهزائم على الانتصارات ، ولم يعد من الأفراح أو الأحزان بواق أو ذكريات!.

وكانت نشوتي بقراءة الصحف،واقتحام عالم الكلمات والحروف ما تزال غضّة حين اختفت «الرسالة» (أحمد حسن الزيات) ثم «الثقافة» (أحمد أمين) في عام ١٩٥٣ ،لكني لم أحزن عليهما الحزن الذي يليق بهما إلا بعد أن قرأت مجلداتهما القديمة في دار الكتب،وفي العام التالي مباشرة،وفي أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤، سقطت «المصري» (آل أبو الفتح)و «الجمهور المصري» (أبو الخير نجيب) شهيدتان في معركة الديمقراطية، وما كادت الأزمة تنتهي حتى أصدر مجلس قيادة الثورة، قراراً بإلغاء امتياز -إصدار ما يزيد على عشر صحف، كان من بينها «الملايين» - صحيفة الشيوعيين-والكاتب- صحيفة انصار السلام- والاشتراكية -صحيفة «مصر الفتاة»!.

ومع أن الدنيا-على الرغم من ذلك -لم تبخل بمسراتها فصدرت صحف ومجلات بديلة لتلك التي اختفت، بل وتكاد تتكلم بنفس لغتها، مثل «التحرير» -١٩٥٢-و«الجمهورية-١٩٥٣- و«الرسالة» الجديدة -١٩٥٤ -و«المساء»-١٩٥٦-و«المجلة»-١٩٥٨- و«الكاتب»- ١٩٦١- بل وأعيد إصدار«الرسالة» و«الثقافة» ، بنفس أسرتي تحريرهما عام ١٩٦٣ ،ومع أن الواقع كان يؤكد أن كثيراً من أحلام الصحف التي لقيت مصرعها في المعركة قد تحققت ، فقد بدا وكأن هناك تباين ما في اللهجة بين الأصل الذي اختفى والبديل الذي حل محله،وبين الحلم الذي كان والواقع الذي يزعم أنه جاء تحقيقاً له، ربما لأن الصحف البديلة قد صدرت كلها عن هيئات رسمية ، تفتقد -بحكم طبيعتها البيروقراطية -لشجاعة المغامرة بالحلم، وربما لأن هذه البيروقراطية الثورية كانت قد أحصت ما تحقق من أحلام ،ورصدتها في«دفتر العهدة» وهو المعروف بالدفتر ١١٨ ع. ح. .أي عموم حسابات-وحظرت الصرف منه دون إذن، أو الاضافة إليه ،بعد أن امتلأت المخازن بالاحلام التي تحققت، ولم تعد هناك مساحة للحلم ، وربما لأن معظم هذه الصحف قد غيّرت جلودها مع التقلبات الدرامية الكثيرة والمفاجئة،وغير المبررة التي شهدتها الحياة السياسية العربية خلال نصف القرن الذي انقضى).

وكان لابد أن تقع هزيمة ١٩٦٧ ليعيد جيلنا جرد دفتر العهدة الثورية، فيكتشف أن ما تحقق من أحلامه ،هو أقل القليل ، وأن معظم المدون به ، هو أوهام عظمى،وما كاد يسترد الأمل بانتصار -أكتوبر١٩٧٣، حتى اكتشف أن الأحلام المقيدة في دفتر عهدة السبعينات هي ذاتها الواقع الذي ثار ضده في الأربعينيات وأن ثمار النصر توظف لتكريس الهزيمة ، ثم تتالت الانهيارات : كامب ديفيد وحرب الخليج الأولى ثم الثانية،وانهيار المنظومة الاشتراكية وتزاحم دول العالم الثالث -وفي مقدمتها الأقطار العربية- لتركب في سبنسة قطار العالم الأول، الذي لم يبدأ بـ «كامب مدريد» ولم ينته بـ «كامب أوسلو»!.

وكان ذلك هو المناخ الذي قرر فيه الصديق«حسين عبد الرازق» إصدار «اليسار» في عام ١٩٩٠ -بعد أقل من عامين على المعركة التي انتهت بتركه لرئاسة تحرير «الأهالي»- لكي تعيد جرد عهدت الأحلام،وتحاول صياغة حلم للغد في عصر الواقعية المبتذلة. ولعل الفكرة بدت للكثيرين، آنذاك مصادمة لنواميس الكون الغلابة . لكنه لم يتخل عن حلمه في أن يظل للغد منبر يؤكد أن ما جرى ليس نهاية التاريخ،ويبعث الثقة في أن الأحلام القديمة ما تزال صالحة وقابلة للتحقق، ولولاه لما استطاعت هذه المجلة أن تستمر في الصدور المنتظم لمدة تقرب من ست سنوات، في زمن أصبح الرفيق فيه يتكلم بلسان العدو ، واختلفت فيه الأحوال، وتتابعت الأهوال،وانعكس فيه المطبوع وانقلب المرضوع بتعبير عمنا الجبرتي.

أما وقد تضاعفت الشرور، وترادفت الأمور فأصبحت الأحلام ربع سنوية بعد أن كانت شهرية فمن واجب كتّاب «اليسار» -قبل قرائها أن يعترفوا للرجل بالفضل وأن يشاركوه ثقته في أن الأحلام القديمة، ما تزال صالحة وقابلة للتحقق.

صلاح عيسى

لو اضطر لتصويرها خارج سياق الحدث الرئيسي ، في قفزات بعيدة عن الزمان والمكان السينمائيين، مثل الخادمة التي تقرر سيدتها ادخالها في المسابقة ، أو الموظف العجوز الذي يطالبه خطيب ابنته باستكمال اجراءات الزواج ، أو جندي الأمن المركزي الذي يشكو فترة غيابه عن زوجته . على العكس يلقي الفيلم فجأة ببعض الشخصيات الأخرى داخل السياق الدرامي ، ويستعين على تقديمها بالمونولوجات التقريرية التي يتحايل الممثلون على إلقائها بطريقتهم الهزلية التقليدية و مثل الفلاح البدين(علاء ولي الدين) أو البائعة اللحوح (عبلة كامل).

ولا يبدو الأمر قاصرا على ضعف الدراما وحدها من الناحية الشكلية ، لكن ذلك يترك إثراء عميقا وفادحا على قدرة المتفرج على تصديق وجود هذه الشخصيات أو عدالة قضيتها ، لأن الفيلم قد خلا تماما من أية «رغبة» في اضفاء الأبعاد الإنسانية على شخصياته (إلا اذا استثنينا مشهدا يبدو أن المنتج محمود ياسين قد أراد به اثبات قدراته التمثيلية ، عندما يعبر من خلال أسلاك الهاتف عن لوعة اشتياقه لأسرته التي سبقته في الهرب إلى الخارج) ، فبدت الشخصيات جميعها جزراً معزولة ، لن تثير تعاطف المتفرج أو حتى اهتمامه ، ولأنك لا تصدق الشخصية فإنك لن تقتنع بما يحدث لها.

فها أنت «تتفرج» على بعض الشخصيات وهي تنسحب من المسابقة واحداً بعد الآخر ، ويلقي فتحي القرش مصرعه من كثرة التهام الطعام بعد ان بدا قاب قوسين او أدنى من الفوز بالجائزة ، ويفقد هشام الجوكر حياته عندما يبدو كمن أصابه الجنون فيعيد جثة(!) فتحي للمسابقة لأنه راهن بكل ما يملك عليه ، فيتدافع المتراهنون فوقه لينتزعوا منه أموالهم.

كما ينتهي الفيلم بوصول رجال عصابة أرسلهم المسئول الكبير الغامض للقضاء على صديقه السابق رجل الأعمال محمود ذهني ، لكنه يهدد بالكشف عن المتورطين معه.

شكل مراهق

ومضمون كهل

لعل أبسط قواعد الدراما- بعد الرسم الدقيق للشخصيات -هي التغيرات التي تحدث لهذه الشخصيات نتيجة للصراع أو التفاعل لكنها ظلت جميعا -ربما بسبب ضعف الدراما ، لكن الأرجح أنه الموقف الانطباعي لصانع الفيلم- وكأنها تقع لونية متناثرة إلى جوار بعضها البعض ، ليست هناك وسيلة سينمائية لتجاورها إلا المونتاج السريع المتلاحق (وهي الوسيلة التي فقدت معناها بحشر عدة مشاهد شديدة الطول والاملال ، في مونولوجات بعض الشخصيات تارة، ،تارة أخرى في أغنيات أجنبية ، أو حتى تقديم مدير الفندق لمعلومات من موسوعة الأرقام القياسية ليربط بها بين فقرات المسابقة!!).

بدا هذا المونتاج وكأنه يفتقد أحيانا إلى أي نوع من أنواع المنطق ، فأنت ترى الموظف العجوز مع بناته ، ثم جندي الأمن المركزي يشكو حاله ، ثم تعود إلى الموظف مرة أخرى دون ضرورة ، ثم ترى لاعب كمال الاجسام وهو يجري وسط الحقول بادئا رحلته إلى حلبة المسابقة .. ويمكنك أن تجد في الفيلم عشرات الأمثلة على هذا النوع من المونتاج المضطرب .من ناحية أخرى حاول خيري بشارة أن يضفي البريق باستخدام المونتاج البصري أو السمعي لبعض «الموتيفات» التي تعاود الظهور بين الحين والآخر ، مثل كرات **«البلياردو»** التي ترتطم ببعضها البعض ، أو بالضرب فوق آلة **«الجونج»** ، أو بالموتيفة اللحنية الحزينة «يا ليل » في لحظات الشجن ، أو موتيفة **«هم هم»** عندما تبدأ فقرة جديدة من المسابقة مثلما بدأ فيلمه وانهاه بموتيفة لحنية تعبر عن الصراع والشراهة **«هاتي حتة»** ،ولعل أكثر المشاهد بريقاً في استخدام المونتاج هو في تنويعات صوت **«الكحة»** المختلفة لصنع موتيفات سمعية وبصرية ، وإن لم يكن لهذا المشهد أي علاقة بالفيلم!.

ان هذا الشكل المراهق في استخدام المونتاج لا يستطيع أن يخفي كهولة المضمون ،ليس فقط في فجاجة استخدام الفندق كرمز للوطن أو ابتذال افتتاح المسابقة بنشيد «يا أغلى اسم في الوجود » في تهريج شديد الغلظة أو في التصورالساذج للصراع الطبقي على أنه التناقض بين اللاعبين والمتفرجين ، لكن كهولة المضمون الحقيقية تكمن فيما أشرنا إليه من الموقف الانطباعي الذي يتخذه الفنان من العالم ، فكأنه يراه من خلال حاجز زجاجي ، قد يعرف أشكاله وألوانه لكنه لا يستطيع أن يلمسه ويشعر بدفئه وحرارته . فهذا الموقف الانطباعي يجعل الفنان يرى الواقع كأنه أزلي أبدي ، قد يشير إلى بعض عناصر التناقض فيه لكنه لا يدرك أبدا (أو لعله لا يريد أن يدرك) أن في هذه العناصر إمكانية للصراع والتفاعل والتغيير لذلك فان التاريخ عند خيري بشارة يميل إلى أن يعيد نفسه (ان دراما **الكترا** تتكرر مرة أخرى في«الاقدار الدامية» حتى لو كان الفيلم عن حرب فلسطين -! كما أن البنت تعيد سيرة أمها في**«الطوق والأسورة»** ، ولذلك أيضا فإن البطل يفضل أمام هذا الواقع الذي يعجز عن التأثير فيه أن ينسحب من حلبة الصراع أو يعلن التوازم والتكيف (كما فعل أبطال**«العوامة ٧٠»** و **«كابوريا»** و **«آيس كريم في جليم»**.

واذا كنا نقول ان خيري بشارة من أكثر ابناء جيله صدقاً مع النفس ، فلأن أفلامه ليست إلا تسجيلا حياً لعالمه الفني ، بل للسينما الشابة التي أصبحت في جزء منها تجسيدا لسينما الأزمة ، وأمست تعاني من مراهقة تجريب أشكال جديدة وكهولة المضمون الذي لا يرى في الواقع أي امكانات للتغيير أو التطور . بل إنك قد تجد في بعض أفلام خيري بشارة جزءا من نفسه ، مثل بطل **«العوامة ٧٠»** والعديد من الشخصيات **«آيس كريم في جليم»** ،وهو ما ينكر ان النقاد قد استطاعوا فهمه واستيعابه (في حديث منشور في مجلة فن- ٥ يونيو ١٩٩٥) ، لكن الحقيقة أن عديدا من النقاد استطاعوا أن يكشفوا عن هذا الجانب **(انظر على سبيل المثال : اليسار العدد ٣٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، وكذلك العدد ٤٤- أكتوبر ١٩٩٣)** ، وهو ما يعني أن هناك انقطاعا يفرضه خيري بشارة على نفسه بينه وبين الكتابات النقدية ، ولعله جانب من انقطاعه الأكثر أهمية وخطراً عن الواقع ، ولا تقول الواقعية التي يعلن دائما- وهذا من حقه كفنان -أنه قد قرر الانقطاع عنها.

إن كان هناك تناقض أصيل عند خيري بشارة ، وبعض ابناء جيله من الذين وقعوا في مأزق سينما الأزمة ، فهو التناقض بين الرغبة في التعبير عن الذات ، ورؤية الواقع من موقف يميل إلى التعالي والحياد البارد أحيانا ، كما ينزع أيضا إلى قولبة هذا الواقع في أفكار وأوهام ذهنية. ونحن لا نرى مثله أن هذا التناقض هو مجرد تجاور لنقيضين أبديين أزليين ، بل إنه تفاعل جدلي خلاق ، ان استطاع الفنانون المثقفون أن يكسروا الحاجز بين الذات والواقع ، فلا يعود هناك تعارض بين التعبير الخلاق عن الذات ورؤية الواقع على حقيقته . عندئذ **يمكن للرؤية الجمالية الناضجة أن تساهم في تعميق الرؤية السياسية ، كما يساهم الوعي السياسي في إعادة صياغة الوعي الجمالي ، وعندئذ أيضا لا يكون قدراً محتوماً أن تفضي أزمة السينما إلى سينما الأزمة ، أو تنتهي الأحلام الجميلة إلى الاجهاض أو الابتسار ، فمن آلام المخاض العسير يمكن للوليد أن يطلق صرخة الحياة.**



محمدين الصقر (**محمد هنيدى**) يسعى للفوز بالجائزة لحاجته إلى المال أو على الأقل لاشباع بطنه الخاوية.. وبين هاتين الشخصيتين ترى العديد من الشخصيات، يحمل بعضها اسماً بينما تظل شخصيات أخرى بلا أسماء، فهناك محمد الرويعى (**طارق لطفى**)، خطيب فاطمة الحائر في بحثه عن تحقيق الحياة اللذيذة، دون عناء، وفتحى القرش (**حميد الشاعرى**) الفتى القادم من الاسكندرية لأنه اعتاد على التنقل في حياته دون أن يشعر أبداً بالاستقرار وأبو زيد الدسوقى (**محمد لطفى**) لاعب كمال الاجسام ذو العضلات المفتولة الذى حضر من قريته جرياً على الأقدام، والخادمة الطفلة مرزوقة التى تدفعها سيدتها للاشتراك في المسابقة بسبب شراهتها، ويقدمها الفيلم على أنها الطفلة المعجزة التى أكلت وحدها جبن المعونة المخصصة لقريتها (!) أما الشخصيات التى لا تحمل أى اسم فمن بينها **الموظف العجوز** (**محمد يوسف**) الذى يريد الجائزة ليستطيع تزويج بناته، والفلاح البدين (**علاء ولى الدين**) الهارب من قريته لسخرية أهلها من بدانته، والبائعة المتجولة (**عبلة كامل**) التى تتحايل على رزقها بالمساومة والتسول، ولا تتوقف عن الحديث عن علاقة حب قديمة تربطها بفتحى القرش، دون أن يكون لذلك أى معنى في سياق الفيلم.

إلى جانب هؤلاء تجد المثقف الحالم صاحب النظارات الطبية الذى يحمل دائماً كتبا يدعو إلى السلام ووقف الحروب (هكذا!) والذى يتبادل دائما النظرات الرقيقة مع مثقفة حالمة أخرى، لكن المثقف يتعرض للاختطاف على يد بعض المتمردين المتطرفين الذين أرادوا أن يحتلوا مكانه في المسابقة، إلا أنه يصنع عنهم لأنه يعرف أن جوعهم هو الذى دفعهم للتطرف.

على طاولة لجنة التحكيم تجلس نجمة السينما (**مريم فخر الدين**) التى ذهب عنها جمالها ولا تتوقف عن اجترار الذكريات، وامرأة بدينة (**صافيناز الجندى**) تدعى التمسك بالفضيلة لكنها سرعان ما تختلى بالفتى الفحل أبو زيد لتغتصبه (!). مع وعد منها بأن تذهب الجائزة له، وأخيرا يجلس محمود ذهنى (**محمود ياسين**) رجل الأعمال الهارب من القانون، والذى ينتظر مساعدة أحد أصدقائه وشركائه من رجال السلطة على الهرب.

لا يبقى من الشخصيات إلا مجموعة من الرعاع -كما يصورهم الفيلم- القابضين على أبواب الفندق، يهتفون بشعارات تدعو إلى ضرورة اشتراكهم في المسابقة، وقطعان من الأطفال الجياع يتصارعون للفوز ببعض من بقايا الطعام الذى يلقيه موظفو الفندق في صناديق المسابقة، لكن في صالة المسابقة يجلس أيضا المتفرجون الأثرياء وكأنهم يجدون لذتهم في الفرجة على آلام الفقراء، كما أنهم يدخلون في مراهنات يقيمها لهم هشام الجوكر (ماجد المصرى). والسمسار الذى يعتسف الفيلم وجوده، وها هو يريد تعويض خسارته في المحاولة الفاشلة لبيع سيارة قديمة لصاحب الفندق بأن يدير تلك المراهنة العبثية المحمومة على الفائز في التهام أكبر قدر من الطعام. لكن الفيلم لا يخلو من وجود بعض «الكومبارس» الذين يجسدون صحافة المعارضة، التى لا تتوقف عن إلقاء التهم والإدانات!.

فتور المعالجة

سوف تدرك منذ الوهلة الأولى أن الفيلم الذى يعتمد على تشريح لحظة بعينها من خلال صراع مجموعة من الشخصيات قد وضع نفسه في مأزق شديد الصعوبة، لأن تلك المحاولة الطموح- أيا كان اختلافك مع ضحالة المضمون السياسى الذى تنتهى اليه كانت تحتاج إلى كاتب للسيناريو يجيد رسم الشخصيات ويبرع في غزل التطورات الدرامية الرقيقة الدقيقة (وهو نفس المأزق الذى عانى منه أيضا فيلم «**أمريكا شيكا بيكا**» لنفس كاتب السيناريو والمخرج، ولكن الشخصيات في «**لشر البندق**» تقع أحيانا في دائرة الرمزية المباشرة (**المثقفون، المتطرفون، المعارضون، الفقراء، الأغنياء**)، أو التنميط الساذج الذى يعتمد أحيانا على نوعية المهنة (**الموظف العجوز، الفلاح، جندى الأمن المركزى، البائعة المتجولة، السمسار المراهن**) وأحيانا أخرى على غلظة السخرية من الصفات البدنية (**القصير، البدين، صاحبة الجمال الذابل، الدميمة الباحثة دائما عن رجل**) أو حتى القناع الثابت للنجم (**محمود ياسين، حسين فهمى**)، ناهيك عن تلك الطريقة التى ظهر بها السمسار هشام الجوكر في ملابسه الفضفاضة السوداء كأنه شيطان حقيقى قد أتى من أعماق الجحيم!.

كما أنك سوف تدرك التفاوت غير المفهوم في طريقة دخول الشخصيات الى الدراما، فهناك شخصيات يمهد لك الفيلم ظهورها حتى



يخفى فى أعماقه نظرة قاصرة- على أقل تقدير- للموضوع الذى يتناوله . فالفيلم يقول أنه يتحدث عن التناقض الحاد بين الفقراء والأغنياء ، أو بين الجياع وأصحاب البطون المتلئة ، أو بين أصحاب الحياة البائسة وأصحاب الحياة اللذيذة ، أو قل أيضا بين المتصارعين إلى درجة الموت على الحلبة والمتفرجين الذين يستمتعون بالصراع الدموى البائس (وهى كلها تيمات تكررت كثيراً فى أفلام **خيرى بشارة** منذ «**كابوريا**» وحتى«**حرب الفراولة**» .

إن أردت أن تبقى -كما يريد لك خيرى بشارة -متأملا محايداً لهذا التناقض من بعيد ، فربما خدعتك تلك الفسيفساء الملونة ، ولكن لأن السينما ليست هي الفن التشكيلى ، فإنه لا مناص أمامك إلا أن تقترب أحيانا من بعض القطع الملونة - كما تجسدها الشخصيات -لتدرك أنها ليست إلا نوعاً من شظايا الزجاج الملون ، ولتشعر على نحو قوى أن تجاور الألوان أو الشخصيات فى اللوحة -والذى يتحقق من خلال المونتاج -يبدو فى النهاية وكأنه طريقة عشوائية تعتمد على التكرار و«**القص واللصق**» ، كما يغلب عليها الافتقار إلى أى منطق فنى يفقد اللوحة -أو الفيلم- القدرة على الإيحاء بانطباع متكامل.

شخصيات فقدت

حرارة الحياة

لم يكن أمام خيرى بشارة وكاتب السيناريو مدحت العدل ، إلا أن يختارا تلك القطع الملونة بقدر هائل من التنميط فإذا كان يمكنك فى اللوحة التأثيرية أن تضع الألوان الأولية جنباً إلى جنب ليعطيك تجاورها الانطباع بأنك ترى العديد من الألوان المركبة ، فإن من الحتمى أن يؤدى ذلك فى السينما إلى قدر هائل من تسطيح الشخصيات واختزالها حتى أنها تفقد كثيراً من حرارة الحياة وصدقها.

ان تلك الشخصيات النمطية تتجسد فى فاطمة (**رانيا محمود ياسين**) الشابة بنت الطبقة المتوسطة التى وجدت فرصة لاثبات وجودها عندما تحملت مسئولية ادارة مسابقة لالتهام الطعام فى الفندق الذى يملكه زوف (**حسين فهمى**) المصري الذى يحمل الجنسية الأمريكية والمفاهيم المتأمركة .وفى المسابقة يلتقى على نحو عشوائى العديد من الشخصيات ، تدفعهم إلى حلبة الصراع ظروف متباينة ، سرعان ما سوف تدرك سذاجتها أو افتعالها ، فاذا كانت المرأة الفاتنة نورا لطفى (**الراقصة دينا**) ترضى بالاشتراك فى المسابقة فلأن زوجها هجرها فجأة وتركها فى الفندق دون أن يدفع تكاليف الاقامة (وفى الحقيقة أن وجودها فى الفيلم ليس إلا بغرض إضافة توابل جنسية ساخنة)على النقيض ترى جندى الأمن المركزى

طرأت على الواقع فينزعون إلى البحث عن مبررات هذا التغيير ، أو بالأحرى البحث عن تبرير لأنفسهم لكى يمضوا مع التيار السائد ، تحت دعوى «الواقعية» فى التعامل مع الواقع الجديد، وان كانت فى جانب كبير منها نوعا من «البراجماتية» التى تنفض عن نفسها مسئوليتها الحقيقية فى تحليل وتفسير الواقع ، والمساهمة فى تقديم مشروع واقع أكثر جمالا وعدلاً ، لكن الخطورة تكمن فى أن براجماتية المثقفين لا تخلو أبداً من قدرة على التفلسف والتنظير ، تماماً كما يضفى البعض على مواقف الاستسلام ثوباً براقا لامعاً من الرغبة فى صنع السلام أو صياغة «الشرق الأوسط الجديد»!.

إنه إذن السياق السياسى والاجتماعى المضطرب الذى حول خيرى بشارة وأفلامه من جرأة تقديم أفلام تنحو إلى نزعة جمالية مثالية إلى جرأة من نوع آخر تميل إلى عناصر «الفرجة» البصرية والسمعية الساخنة ، وان كان تحليل هذا التحول- تحت وطأة أزمة السينما- يكشف عن أن عالم خيرى بشارة أكثر تعقيداً وتركيباً مما يبدو للوهلة الأولى ، وهو الأمر الذى يجعله نموذجاً لسينما الأزمة ، فان ما يمكن أن نسميه «انقلابا» فى الرؤية الجمالية والسياسية عنده ليس فى حقيقته إلا «إعادة صياغة» لنفس الرؤية القديمة التى بدأ بها ،وهى رؤية نستطيع أن نؤكد على أنها تمتعت على الدوام بوعى جمالى فائق فى نفس الوقت الذى كانت فيه مكبلة بوعى سياسى لا يخلو من القصور .(وأرجو ألا يفهم القارئ أن «السياسة» هنا تعنى المواقف السياسية الصريحة ، أو الانخراط فى نشاطات حزبية ، وانما هى وجهة النظر تجاه الواقع والحياة والبشر ، بنفس القدر الذى يجب أن نضع فيه فرقاًواضحاً بين«الجمالى» و«الجميل».).

ان أردت صياغة أرجو أن تكون أكثر وضوحا لهذا التناقض بين حدة الوعى الجمالى وفتور وقصور الوعى السياسى ، فانه يمكن القول أن فناناً جاداً مثلخيرى بشارة بدأ منذ أفلامه الأولى (فى فترة كان المثل الأعلى هو سينمائيون من مصاف أنطونيونى وفيللنى وفايدا وتاركوفسكى وفاسبندر) وهو يملك رؤى جمالية متكاملة ، وربما كان جوهر النقص فيها أنها كانت دائما جاهزة ، قاطعة مانعة ، مصنوعة من نموذج ذهنى خالص ، وهى لذلك تنتهى إلى« قولبة» الواقع داخل هذه الرؤية ، وعندما تغير هذا الواقع (فى فترة سادت فيها مصطلحات شاذة مثل« المسرح السياحى»!) لم يجد خيرى بشارة طريقا إلا أن يصنع رؤية جمالية جديدة ،هى التى أطلق عليها «التوليفة الدرامية والفنائية» ،ولكنها كانت بدورها جاهزة، بحيث تنتهى مرة أخرى إلى إعادة قولبة الواقع ، لذلك فان الجمالى عنده افتقد العلاقة الجدلية الحميمة مع«السياسى» وهى العلاقة التى تجعل الرؤية الجمالية الناضجة تكشف بضوئها الساطع عن جوهر الواقع وأعماقه ، كما تجعل الواقع يمارس تأثيره فى اكتمال الرؤية الجمالية بما يضمن للفنان الحقيقى أن يحقق حلمه بأن يمضى دائماً فى طريق التطور والنضج.

ومع ذلك فإن خيرى بشارة كان صادقاً مع نفسه فى كل مراحله الفنية ، وهو ما يجعله -بحق- جديراً بأن يكون واحداً من أهم رواد السينما المصرية الجديدة ، فى لحظات توهجها أو ذبولها ، وفى نفس الوقت الذى قد يتيح لنا الاقتراب من جوهر الرؤية والموقف عند قطاع كبير من مثقفينا ، لعلنا نستطيع أن نفسر لماذا تؤدى بنا دائما أزمة الثقافة إلى ثقافة الأزمة.

وقد نلمس جانبا من الحقيقة عندما نقول ان جوهر تلك الرؤية تنبع دائما من الموقف «الانطباعى أو «التأثيرى». من الفن والثقافة والحياة ، يفضل فيه المثقف أو الفنان أن يقف بعيدا عن الواقع ، وكأنه يحتمى بنوع من الحياد والعقلانية المصطنعين ، لا يرى فى جزئيات هذا الواقع ، إلا جزراً منفصلة عن بعضها البعض ، ولا يشعر لوجودها معنى إلا من خلال تجاور هذه الجزئيات وكأنها قطع من الفسيفساء التى لايمكنك أن ترى فيها اللوحة إلا اذا تباعدت عنها . وبهذا الموقف الانطباعى يتصور المثقف أو الفنان أنه يصيب عشرات العصافير بحجر واحد!، فهو لا يتحدث عن الواقع وانما يرضى بأن يتحدث عن انطباعه عنه ، بما يشبع عنده الرغبة فى ابراز «الذات» وليس «الموضوع» وهو لا يكلف نفسه عبء أو مسئولية البحث عن العلاقة الجدلية بين الجزئيات ، ولكنه يكتفى بأن يضعها جنباً إلى جنب. كما أنه يضمن قدراً من التباعد عن حرارة الواقع (أو جحيمه فى بعض الأحيان) محتمياً ببرج العاجى العالى، حيث يرى العالم من بعيد ، فتصبح عنده بحيرة الدم القانى -كما يقول «أرنست فيشر» فى كتابه «ضرورة الفن» -مجرد بقعة من اللون الأحمر تبحث لنفسها عن مكان فى لوحته.

سطح صاخب

أعماق ساكنة

لم يكن غريبا إذن أن يبدأ خيرى بشارة فيلمه «قشر البندق» والعناوين تتوالى فوق صورة فوتوغرافية ساكنة لمجموعة من طاولات الطعام المصفوفة ، لكنها تظهر فى تكبير مقصود (مما يعكس وعى خيرى بشارة الجمالى بما يصنع) وكأنها من اللوحات التأثيرية التى تم تنفيذها بطريقة «التنقيط» ، لأن الفيلم كله سوف يتبع أسلوباً مماثلاً فى جمع اللقطات القصيرة المتنافرة أحياناً والمتشابهة أحياناً أخرى ، جنباً إلى جنب من خلال المونتاج وكأنه المعادل السينمائى لهذا الموقف والأسلوب التأثيريين ، وربما بدا هذا الاسلوب فى«قشر البندق» أكثر وضوحا من كل أفلام خيرى بشارة السابقة ، أو كأنه يعلن عن نفسه بصراحة ومن خلال الوسائل الجمالية والتقنيات الفنية ، إلا أن الحقيقة هى أن جذوره تعود إلى جوهر رؤيته الانطباعية للفن والحياة (يمكن للقارئ أن يعود فى ذلك إلى مقال «من كابوريا إلى رغبة متوحشة : بعيدا عن الواقعية أم بعيداً عن الواقع» -مجلة «اليسار» -العدد ١٨ أغسطس ١٩٩١).

وكما كان التأثيريون يفعلون فى اختيارهم لتشريح تأثير الأضواء والألوان على«الأشياء» خلال «لحظة» معينة من الليل أو النهار ، يحاول خيرى بشارة ان يقوم بالدراسة «التشريحية» ذاتها على مجموعة متنافرة من البشر ، يدخلون خلال ساعات قليلة من الليل مسابقة لالتهام الطعام ، يقيمها أحد الفنادق الكبرى فى محاولة للترويج والاعلان . ويلتمس صناع الفيلم حجراً عندما يعترفون فى الحوار على لسان بعض الشخصيات الثانوية أن الفكرة مقتبسة عن فيلم سيدنى بولاك «إنهم يقتلون الجياد ، أليس كذلك»(١٩٦٩) ، لكنهم يبادرون بالدفاع عن أنفسهم بأن المسابقة فى الفيلم الأمريكى كان محورها الرقص ، لكنها فى«قشر البندق» ربما يبدو أكثر ملاءمة للجماهير الجائعة «المفجوعة» (!) -تدور حول إزدراء الطعام فى شره مجنون.

وعلى عكس المألوف ، حيث تبدو النوايا الحسنة مختفية فى« بطن الشاعر» بينما يخفق السطح فى الاعلان عنها ، فان «قشر البندق» يعلن عن نواياه الحسنة بينما



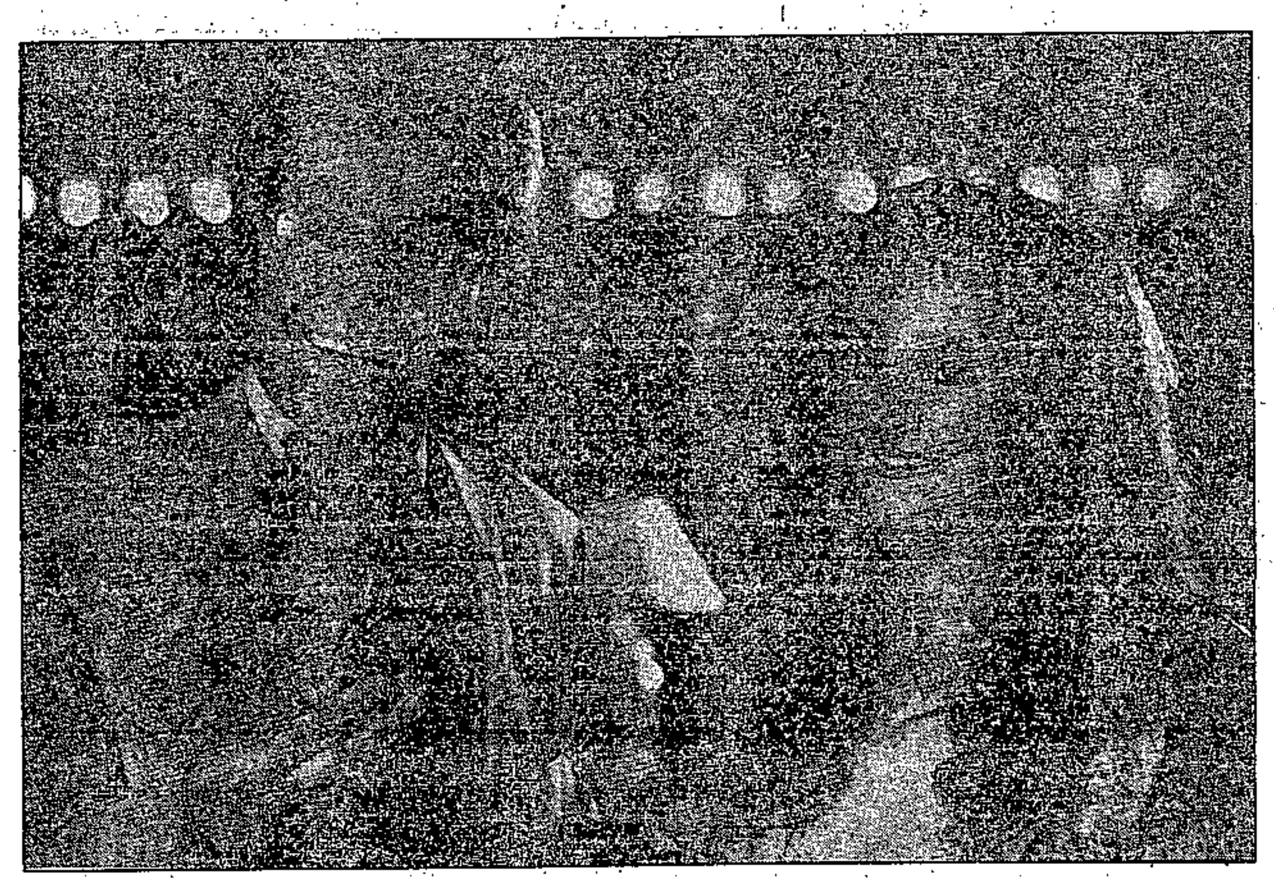


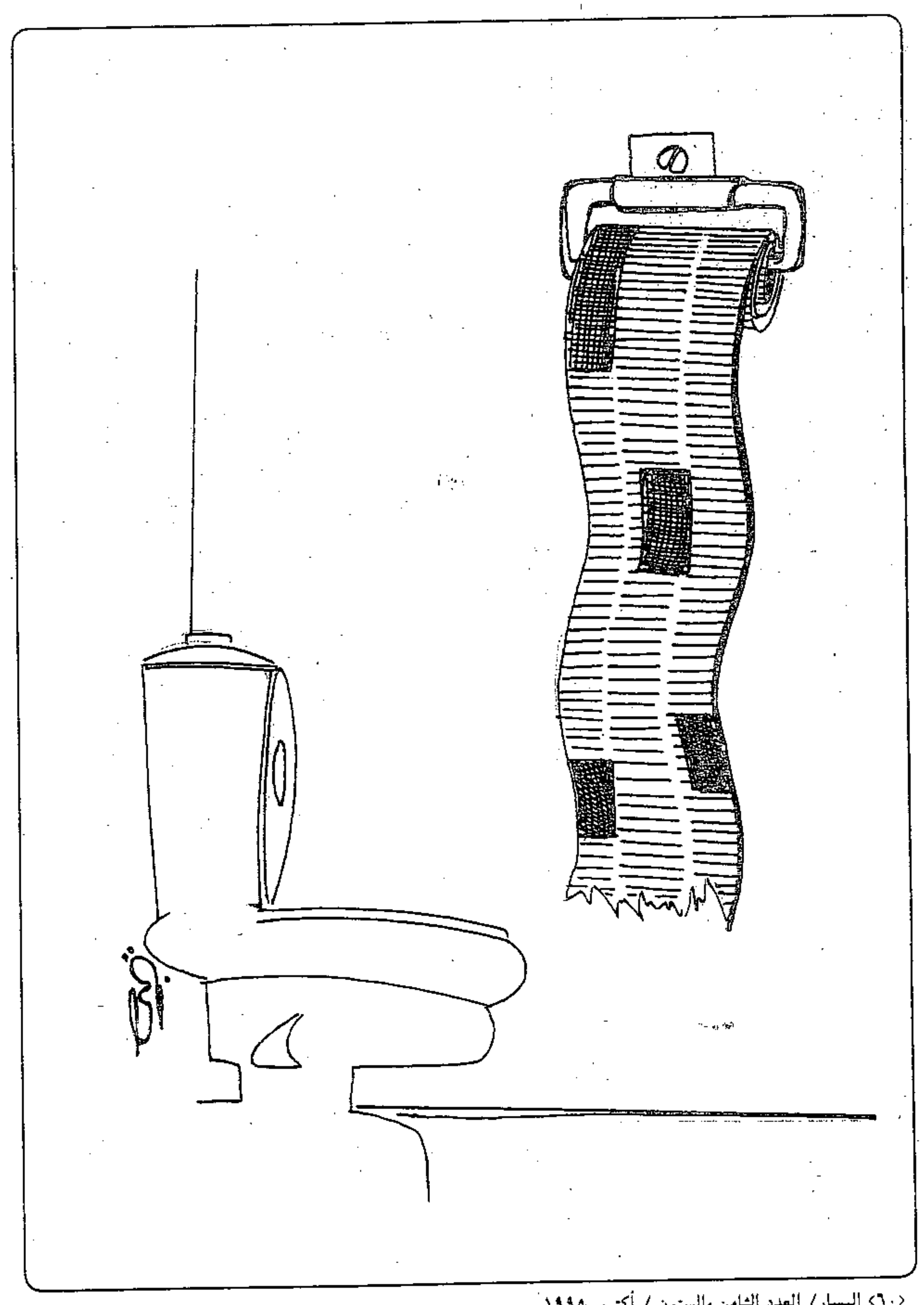
من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٧)

قشر البندق: شبح الواقع من خلال شظايا الزجاج الملون!

وقف خيرى بشارة منذ بداياته الأولى قريباً من قلب حركة السينما الشابة ، التى ولدت مع بداية الثمانينات على يد جيل تمتع بوعى جمالى وسياسى متوهج ، فأراد للسينما المصرية أن تحقق حريتها الإبداعية فى نفس الوقت الذى تستطيع فيه الاقتراب من «جوهر» الواقع . وبقدر متفاوت من هذا الوعى الجمالى والسياسى ، استطاع هذا الجيل أن يقدم تنويعات جديدة على لحن «الواقع» ، تتراوح بين الميلودراما الساخنة عند **عاطف الطيب** و**بشير الديك** ، والخيال الساحر الجامح عند **رأفت الميهى** و**ماهر عواد** و**شريف عرفه** ، مروراً بدفء وحميمية **محمد خان** ، ونضج وحساسية **داود عبد السيد** ، وجرأة وشجاعة **خيرى بشارة** .

كان خيرى بشارة وما يزال يملك قدرة هائلة من تلك الجرأة ، جعلته وهو القريب من قلب السينما الوليدة أكثر أقرانه تعبيرا عن حالتها فى فترات ازدهارها أو انحسارها ، وها هو اليوم يبدو فى أفلامه الأخيرة ، وكأنه التجسيد الكامل لما نسميه «**سينما الأزمة**» ، التى انطبعت فيها - على مستوى الشكل والمضمون - البصمات الغليظة لأزمة السينما ، لذلك لم يكن غريبا أن يندفع خيرى بشارة إلى تغيير مواقفه الجمالية والسياسية من النقيض إلى النقيض لكنها الجرأة التى تعكس أيضا جزءاً من أزمة بعض المثقفين خلال السنوات الراهنة ، تراهم ينظرون إلى التغييرات العميقة والانقلابات العاصفة التى





ويقول آخر «كان بكداش هو الشيوعي ألا برز في دمشق (المرجع السابق ص٨٥).

ويصبح خالد بكداش ابتداء من عام ١٩٣٢ أمينا عاما للحزب . وكان ذلك مجرد إقرار بأمر واقع .

* قبلها عمل الفتى في جريدة «الأيام» إجادته للغة الفرنسية كذلك اجادته للعربية فتحتا له باب الصحافة ، اتوا له بمقال من جريدة «لوموند» ليترجمه المقال ضد الاتحاد السوفيتي . رفض . فصلوه . بعدها تفرغ تماما للنضال الشيوعي.

*نجتاز سنوات عديدة . والذهب الخالص يزداد لمعانا بمضي الزمن يسافر الي باريس ومنها سرا إلى موسكو . هناك يتعلم . يتقن الروسية . ويغوص في المعارف الماركسية.

* ونجتاز سنوات أخرى يقع انقلاب حسن الزعيم ، يقف الحزب ضد الانقلاب، يصدر بيانا يدينه ، ويعتقل الكثير من الرفاق ، الآن سنكتشف أن «الثعلب» يفلت دوما من الصياد . ابدا لم ينالوه بعد المرة الأولى .. كان يتشمم رائحة الخطر ويعرف كيف يفلت . ليواصل النضال . أقصد ليواصل قيادة النضال.

قرر الحزب تحقيق المزيد من الضغط ، مظاهرة نساء ، زوجات وأمهات وبنات الرفاق تظاهرن للمطالبة بالافراج عن المعتقلين قبض على الزعيمات، من بين الزعيمات وصال فرحه(ابنه محمد علي فرحه أحد أبطال الثورة الوطنية ضد الاستعمار) .. ما أن تخرج وصال من السجن حتى يتزوجا . مناضلة تليق بمناضل . عمار الابن يمنحهما التسمية الشائعة **«أبو عمار» و «أم عمار».**

* **نقفز معا إلى زمن عهد الناصر وزمن الوحده** . ونستمع اليه «خلال الوحده قاسينا ما قاسيناه في البداية حاولوا إغراء الحزب ،فبعد زيارة **عبد المحسن ابو النور** الي سوريه جاءوا وقالوا لي: أنه سيكون لي صفة كبيرة في دولة الوحدة . ولكن بشرط حل الحزب رفضت بالطبع ، قلت لهم: لا يمكن ذلك . فقالوا : طيب ، أنت اعملها صوره ،وفي الواقع لا تحل الحزب ، فقط إعلن حل الحزب ، وقل لرفاقك ان هذا الكلام غير صحيح واستمروا ورفضت» (خالد بكداش يتحدث . إعداد وحوار : **عماد نداف ص٣٧).**

وحتى من القبضة الناصرية المتحكمة يفلت. صحيفة أجنبية سألت زكريا **محي الدين** : هل ستستطيعون القبض على بكداش . فأجاب : لا أعتقد .وكان على حق . الصيد افلت من أيديهم ،اختفى لفترة ، ثم أفلت :قال لي عندما سألته كيف هربت قال: غيرت بيانات جواز سفري ، قلت : كيف؟ قال : بيدي هذه لقد تعلمت منذ زمن كيف أفعلها ، وعندما اضطررت كنت جاهزاً وخرجت بهدوء عبر الحدود إلى لبنان ، مررت بهم دون أن يشعروا ، وسافرت إلى تشكيوسلوفاكيا » (محاوره شخصية).

* ويأتي الانفصاليون ، قرر العودة . **عبد الكريم زهر الدين رئيس الأركان** آنذاك صرح علنا «اذا عاد خالد بكداش فان حبل المشنقة ينتظره» لكنه عاد .

ويقوله دخلت دمشق سراً ، وبقيت من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٤ ، وطيلة هذه الفترة لم يكتشف مكاني .ثم أعلنت عودتي» (خالد بكداش يتحدث ص٣٩).

الأول .. الآخر

أول عربي يتولى عضوية المكتب التنفيذي للأممية الشيوعية.

أول من ترجم البيان الشيوعي إلى العربية.

أول أمين عام للحزب الشيوعي السوري.

أول عربي ينتخب عضوا في البرلمان.

أول شيوعي سوري يصبح عضوا في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية بسوريا.

آخر الفرسان القدامى

تمضي سنوات ، أمطار ،حدائق ، انتصارات ، هزائم ، زلزال ،ويبقى الجبل كما هو صامداً لا يهتز.. لا يستشعر أي قدر من التردد . ذات الحماس الذي تهادى من أعماقه فائراً كبركان حميم الحمم منذ أن جلس وهو بعد شاب مربوطا في شريط مع رفاقه ، وجلسوا على شريط الترامواي في ساحة المرجة يهتفون «عاش الحزب الشيوعي السوري» .. ذات الحماس الدافق المتأني ، الهادر ، المبتسم ، الصاخب المترفع ، ظل يهتز في وقار حتى عندما اصبح شيخا.

وبرغم الزلزال لا يتهز الجبل ، ولا يهتز اليقين.

في آخر لقاء معه قال: «لقد أصبحنا شيوعيين من أجل أوطاننا .وليس من أجل الاتحاد السوفيتي . وأنا على ثقة من حتمية انتصارنا» شد على يدي بذات القوة . وفيم أتأكد ان ذراعي يخلع سألت نفسي «آه يا رفيق خالد من أي نبع تستمد كل هذا اليقين ، المتيقن من حتمية الانتصار» .

يقين كهذا لا يهزم . لا يمكن أن يهزم.

وفي الصباح الأخير ،وكما يحدث في الأساطير القديمة . استيقظ **«أبو عمار»** جلس استوى صدره عاليا ، نادى «أم **عمار»** لتجلس إلى جواره . أي شريط من الصور استعاده الرجل رفاقه.. وطنه.. حزبه.. كتاباته .. خليته الأولى .. جلسته في ساحة المرجه .. صراعه العنيف في صفوف الحزب.. أي شئ ، كل شئ ، صمت ، تنفس ، وفجأة انشد ، واحداً من الأناشيد التي أنشدها الشيوعيون العرب في احتفالاتهم كما في سجونهم.

لاحت رؤوس الحراب
تلمع فوق الروابي
صاحت جموع الشباب
هيا رفاقي للنضال

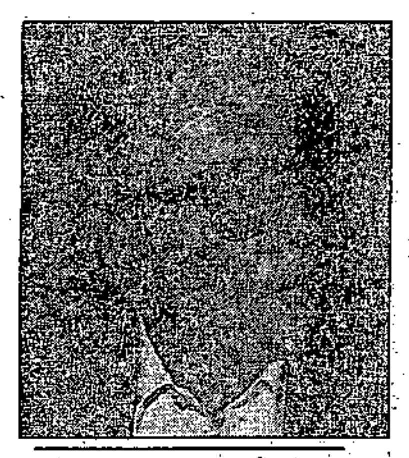
الصوت الجهوري الأجش يتعثر . يلملم كل أطراف قدرته ويواصل:

هذي وفود قرانا
اخوتنا في شقانا
هبت تلبي ندانا
هيا رفاقي للنضال
ثم صمت.

رجل اسطوري ..لعله فكر طويلا وقرر كيف يموت . .

ألم يقل يوما ان عبد الناصر لم يعرف كيف يموت؟!

و .. رحل آخر الفرسان الشيوعيين العرب وربما في العالم أجمع طبت حيا وميتا يا رفيق خالد.



خالد محيى الدين



جمال عبد الناصر

الأجش : على أبة صال وأم عمار، أعدت العشاء . ولم أفهم .

فى المساء تعشيت حتى أمتلأت فى بيت الرفيق الأبوبى . استطالت الجلسة لتقتحم مساحة كبيرة من المساء ومع ذلك كان أبو قدرى منتظراً ، وأبو عمار منتظراً.

وأعود إليه وإذ أنقل إليه فى سرعة نتائج مناقشاتى ، إذا بخادمة يأتى ليجهز المائدة . قلت : أكلت قال: ذلك لا يمنع . قلت : شبعت . قال: يقدم الطعام للضيف إكراماً له . وله الا يأكل.

توالت الأطباق .. وأنا عاجز عن أن أتناول شيئا.

لعله تقليد قديم يتمسك به رجل يحترم التقاليد.

لعلها رسالة .. عشاؤك عند البعثيين لا يغنيك عن طعام رفاقك..

لعله الحنان الرفاقى الذى يحاول أن يحتويك ليشعرك أنك اصبحت مقربا للأسرة كلها..

وتوالت مقابلاتنا . فقد أصبح طقسا حتميا من طقوس زياراتى الدمشقية .. أن أمر على ركن الدين، لأعطر نفسى بفيض من حماس خالد بكداش ،وعلمه ، وتجاربه ، وخبرته . وأصبحنا أصدقاء.

الاسم: خالد بكداش.

الكنيه: ابو عمار.

الاسم الحركى: رمزى

المهنة: ملاحظ رصف طرق . موظف . صحفى . **الأمين العام للحزب الشيوعى السورى.**

تاريخ الميلاد: ١٩١٢.

تاريخ الوفاة: **لم يمت.**

وأميل لودفيج صاحب المطولات فى وصف العظماء .. النيل ، نابليون ، يحذرنا : لا تصف الجبل فمهما أسهبت ، أطلت ، اجتهدت ، قلت ، كتبت فأنت مقصر حتما . وهكذا أنا أمام خالد بكداش.

ولكن لا بأس من إشارات .. مجرد إشارات إلى طريق طويل .. مجيد.

*هو يقول «فى عمال الورد بدأت رحلتى الطويلة مع الحزب الشيوعى ، كنت أشتغل مراقبا على تعبيد الطرقات» التقى اللتى مع رفيق عمل أسمه ناصر حدة ، حدثه عن أشياء مبهرة يقول بها شاب اسمه فوزى الزعيم.هو يعرف فوزى الزعيم ما أن عاد إلى دمشق حتى التصق به . ذهبا معا إلى السينما فى طريق عودتهما ،وعبر طرقات ركن الدين قال فوزى : يوجد فى الشام حزب سرى أسمه الحزب الشيوعى.

وسأل خالد : ماذا يريد هذا الحزب؟.

أجاب فوزى : ضد الاستعمار .. ضد الرأسمالية .. ضد الاقطاع . يريد الاستقلال وتوزيع الاراضى على الفلاحين وازالة الرأسمالية.

ببساطة بسيطة هادئة قال خالد : أنا معكم.

وبدأ مشوار طويل امتد خمساً وستين عاما .. عبر ردهات وقمم النضال الشيوعى.

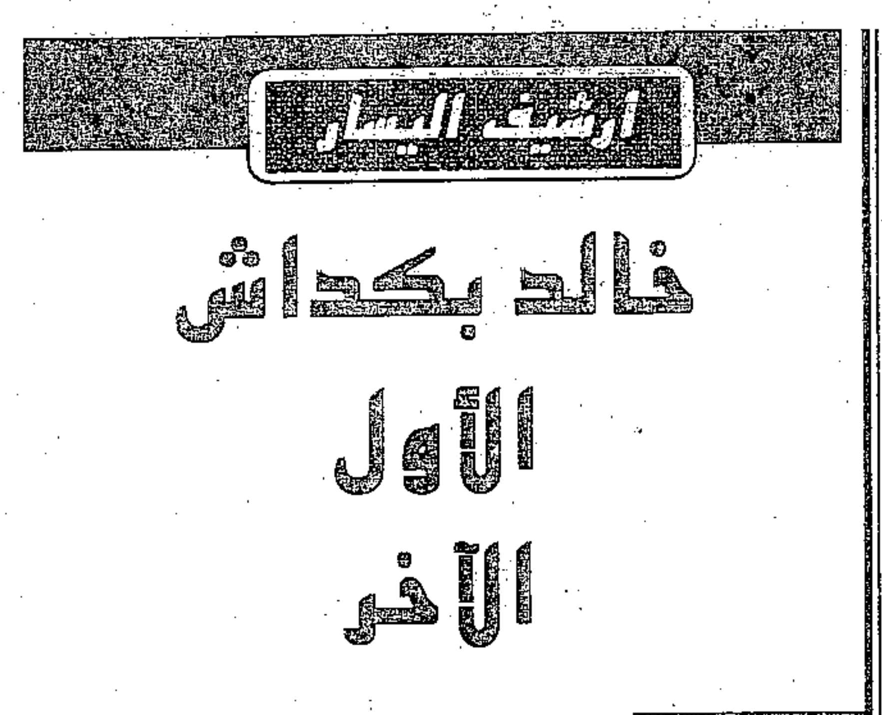
* فى عام ١٩٣١ (لم أكن أنا قد ولدت بعد) جاءهم تكليف بطبع مجلة «**المطرقة والمنجل**» ،كان كل الشيوعين فى دمشق خمسة رفاق . تجمعوا جميعا ليطبعوا المجلة . اطبق عليهم الأمن الفرنسى . فيما يقودوهم إلى العدلية فى حى المرجه ، قرروا «بهدلتهم» (هكذا استخدم الكلمة فى مذكراته) فربطوهم جميعا فى شريط واحد من قماش واقتادوهم سيراً على الأقدام ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يفعلها.

القافلة تحركت رجال الأمن الفرنسيين أمامهم وخلفهم وهم يمضون شريطا ممتداً من شباب يمتلئ حماساً وشجاعة .. فى المرجه ،وعلى شريط الترامواى جلسوا على الأرض وبدأوا فى الهتاف «**يسقط الاستعمار . عاش الاستقلال ، عاش الحزب الشيوعى السورى**» تجمع الناس . تراخت أنفاسهم لتظلل هؤلاء الشبان الجالسين فى وهج الشمس تنفست دمشق وهجا ثورياً لم تسمع به من قبل.

حكم عليهم بالسجن ثلاثة وستة اشهر .. من المسجونين العاديين جمعوا تبرعات للحزب . وأرسلوها للرفاق خرجوا من السجن أكثر حماسا ،وأكثر اندفاعا.

لكن سلطات الاحتلال كانت أكثر فزعا ، تصدر مديرية الأمن العام تعميماه لا يجوز للشيوعيين والفوضويين والأشخاص المشتبه بهم دخول هذه البلاد» (جريدة فتى العرب . دمشق . نقلا عن صفحات من تاريخ الحزب الشيوعى السورى).

فى هذه الأيام اكتشف الحزب قائده . فتش فى معدن الرجال واختار الأكثر صلابة . والأقرب إلى قلوب الناس. يقول واحد من مؤسسى الحزب« كان مجئ بكداش إلى الحزب حدثا مهماً فقد حمل معه إلى الحزب المناخ الوطنى العربى السورى»



خالد بكداش الأول الآخر



«ظلت هذه الصفحات دوما مخصصة لرموز اليسار المصرى لكن عندما يتعلق الأمر بخالد بكداش فإن ما ليس معتاداً يمكن أن يصبح مفترضا .. بل مفروضاً».

فى زياراتى الأولى لدمشق .. طلبت أن ألتقيه . وفيما كانت السيارة تمرق فى شوارع دمشق يقودها رفيق سورى لا يمكن أن ينسى «الرفيق فؤاد قدرى» ، هطلت على الذاكرة ذكريات عديدة .. الكتاب الشيوعى الأول الذى أدلته أول مسئول لى مغلفا بورق التغليف المدرسى كان «البيان الشيوعى -ترجمة خالد بكداش» ثم رواية الأم لمكسيم جوركى ترجمة خالد بكداش وذات يوم تسينا قهر السجن الناصرى عام ١٩٥٤ لنحتفل .. بأول شيوعى عربى ينجح فى انتخابات برلمانية .. أيضا خالد بكداش .

«أبو قدرى» يقف بالسيارة مقابل معبر صغير فوق مجرى من المفترض أن يكون به ماء .. ترجلنا . نحن الآن فى «ركن الدين» معقل خالد بكداش. نعبر .. رأس يطل من كشك صغير يتظاهر بأنه يبيع سجائر أو شيئاً من هذا القبيل لكن العين المدربة تكتشف أنه يراقب الطريق .. الآتى والذاهب . «الحرص واحد من خصال «أبو عمار» أبديت ملاحظتى عن الكشك لابد تدرى وهمس هو بهذه الإجابة.

البيت كهل جدا أنيق جدا . الكشك أعطى إشارة ما، فوجدنا الباب يفتح قبل أن تطرقه . وخالد بكداش بنفسه يفتحه سلمنا بحرارة حارة ودافقه ، قامة منتصبة . كأنها مشتقة من جرانيت . يده إذ صافحتنى أشعرتنى بقوتها وأحسست أن ذراعى سينخلع لو امتدت المصافحة دقيقة أخرى . الحوش مبلط بلاطاً قديماً جداً ، ونظيفاً جداً ، صنائع قديمة تمتلئ بأطياف من زرع يبدو متفاهما مع صاحب الدار .. إذ أنه زرعه بيديه ويرويه أيضا بيديه .. مال بحنان وقطف عود ريحان وكأنه يعتذر قدمه لى مبتسما.

جلست فى غرفة الصالون ، صورة الأب تهيمن على الحائط . قال انه كان ضابطا وجه مدافعه للفرنسيين إبان الثورة، كنت متهيبا . لا أعرف كيف أبدأ الحديث . تباسط سألنى عن الأحوال . التفت إلى «أبو قدرى» سأله هل هيأ لى مقاما مريحاً اشتكى «أبو قدرى» . الرفيق أبو خالد (أنا) صمم أن يدفع فاتورة الفندق . قلت معتذراً طلب البعثيون أن يدفعوا فاعتذرت .. وليس من اللائق أن أعتذر لهم واقبل منكم قال: أنت على حق . فنحن بحاجة إلى علاقات حسنة معهم .. وإلى علاقاتك الحسنة معهم.

قلت : سألتقى بالرفيق الأيوبى (واحد من أبرز قادة البعث آنذاك) قال : نحتاج أن تناقشه فى بعض الأمور.

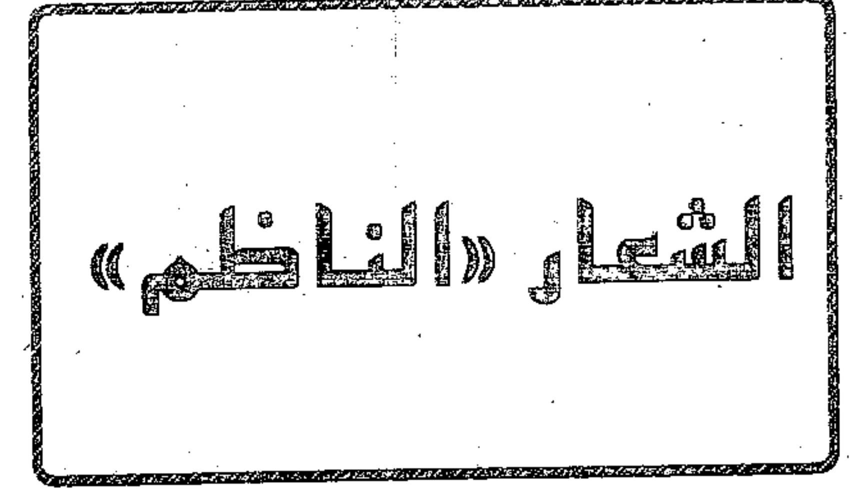
وشرح لى وجهة نظرهم .. وبعض مطالبهم ومشاكلهم مع الحكم.

كانت العلاقات آنذاك محدودة بين الحزبين لأسباب طارئة . تواصل نقاش طويل وحميم اهتم كثيرا جدا بأحوال الرفاق المصريين . سأل عن خالد محيى الدين .. سرح قليلا وقال عندما قابلت عبد الناصر فى القاهرة ، قال لى انه يثق بخالدين اثنين : خالد محى الدين وخالد بكداش . سرح قليلا مرة أخرى وقال : آه يا عبد الناصر رغم اختلافى معك حزنت عليك عرفت كيف تعيش ، لكنك ما عرفت كيف تموت . مت فى الوقت الخطأ . وفيما أغادر أتت «أم عمار» ، زوجته ، سلمت بحرارة ،ودعتنى على العشاء فى ذات الليلة .. كنت سأغادر دمشق صباح اليوم التالى .

فور ذهابى إلى الفندق اتصلت بالرفيق الأيوبى طلبت موعداً قال: نتعشى معا .سيحضر عدد من قيادات الحزب. اهتمامى بلقائه كان تابعاً من اهتمام الرفاق بموضوعاتهم المعلقة والمثيرة للخلاف مع الحكم البعثى . قبلت . أسرعت لأعتذر للرفيق بكداش عن دعوة العشاء .. وعلى أية حال سأمر عليكم بعد المقابلة.لا تقل له نتائجها) قال بصوته



خالد بكداش



يسرى مصطفى

في أحد اللقاءات التي نظمها مركز البحوث العربية، وحضرها عدد من المثقفين والأكاديميين وممثلي الاتجاهات السياسية المختلفة لمناقشة قضية التحالفات السياسية، طرح أحد الحاضرين ضرورة صياغة ما أسماه بـ **«الشعار الناظم»**، أي ذلك الشعار الذي يمكن أن يتفق عليه الجميع-على إختلاف توجهاتهم-كصيغة للتحالف والعمل المشترك،على أن يمثل مطلباً سياسياً محدداً، مثلا: المطالبة بإجراءات ديمقراطية، أو مواجهة السوق الشرق أوسطية.. إلخ. وقد لاقت الفكرة قبولاً لدى الجميع ،على الرغم من أنها لم تتجسد فعلياً في اتفاق عملي!.

إن طرح الفكرة بهذا الشكل يشير إلى أن الهدف الأول والأساسي من صياغة مثل هذا **الشعار الناظم** هو رغبة جماعات المعارضة السياسية في الاستقواء ،وهو هدف مشروع ولكنه، في نفس الوقت، خطر عندما يكون هدفاً في ذاته ولذاته.

والشعار هو نوع من القول الرمزي، من ناحية يعبر عن واقع قضية أو حتى طموح، ومن ناحية أخرى يعمل من أجل إضفاء المشروعية على الذات القائلة والإعلان عن وجودها ودعوة الأفراد والجماعات للانتساب إليها، وبالتالي فهو يتضمن أيضا نفي الذوات الأخرى المنافسة. إن الشعارات، إذن، تتواجد داخل ميدان المنافسة والمنازعات الرمزية.

وطالما كان الهدف مما يسمى بالشعار الناظم هو إستقواء جماعات المعارضة، فمن المفترض أن يتوافر فيه عدد من الشروط:

أولا: القدرة على الاستجابة للاختلافات والتباينات السياسية والمذهبية، بمعنى آخر أن يكون خارج المنافسة الرمزية، **ثانياً**: القدرة على التعبئة. **أخيراً**: القدرة على التعبير الرمزي عن مطلب أو مجموعة من المطالب.

إن الشرط الأول يوضح صعوبة بلورة مثل هذا الشعار، لسبب بسيط وهو دأب الجماعات المختلفة على توظيف الواقع المادي والرمزي من أجل هدف أساسي، وهو التأكيد على الذات وإثبات «الهوية» وخاصة في فترات الارتباك الاجتماعي والسياسي.

إن فترات تاريخية معينة شهدت، لا شك إمكانية صياغة أقوال رمزية توحد الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة، مثل تلك الفترات التي شهدت صعوداً لقوى اجتماعية جديدة في طريقها للهيمنة ،وليس أدل على ذلك من لحظة الصعود البرجوازي وطرح شعار **(حرية، إخاء، مساواة)** ذلك الشعار الذي تجاوز حدوده القومية ليصبح شعاراً كونياً ،وبعكس وبصنع تحولات إجتماعية وحقوقية جديدة.

وهناك أيضا فترات مقاومة الاستعمار ومراحل التحرر الوطني والتي شهدت مواجهة اجتماعية جماعية للمحتل أو العدو ،وفي هذه المراحل تتخذ القدرة على التعبير والنظم والتعبئة أقوى أشكالها، حيث تكون عملية الفرز واضحة ومحددة، في الذات في مواجهة الآخر، نتيجة الوجود المادي لهذا الآخر، أي وجوده كمستعمر.

وفي فترة أخرى، ترث دولة ما بعد التحرر» حق القول» وتحتكره، ومثلما تقوم بتأميم المجال المادي تعمل أيضا على تأميم المجال الرمزي، وتواصل هذه الدولة وجودها استناداً إلى نوع من أيديولوجيا الحرب: **«فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة»**، فهي**«الذات»** الكبرى، التي يتحلق حولها الأفراد والجماعات ،وهي التي تخاطب ذاتها ورعاياها والآخرين بثقة المنتصر. إن القول الرمزي في هذه الحالة يستمين بالذات القائلة لنفي التمايزات أو الإبقاء عليها خامدة ومستترة، إنه أشبه بالقول **«المقدس»** الذي يطالب السامعين بترديد كلمة: آمين.

من الطبيعي أن انفراط عقد هذه الدولة، وانقضاء هذا الظرف التاريخي يعني انفتاح الميادين المختلفة وانغلاقها في آن واحد. فالمجال المادي أصبح مجالاً للمنافسة والاحتكار ونفس الشئ يقال على المجال الرمزي والذي أصبح ،بشكل غير مسبوق، ميداناً للمنازعات والاحتكار أيضا، حيث تتوزع التركة الرمزية للدولة الوطنية والتي كانت خليطاً من الديني والعلماني... إلخ ،على النخب السياسية والثقافية سواء تلك التي وجدت نفسها خارج الدولة أو تلك التي تشكلت على هامشها.

إن اندفاع عدد من القوى والجماعات إلى الساحة السياسية وانفتاح المجال الرمزي كميدان للمنازعات ليكون ميداناً للاحتدام والفوضى، بما يعنيه ذلك من لجوء بعض القوى إلى خلق قضايا ومهام وطموحات وهمية ليس لشئ سوى إثبات الذات والإعلان عن الوجود.

فلا شك إذن، من أن انفتاح المجال الرمزي على منازعات وهمية، وانغلاقه على النخبة التي أعطت لنفسها حق القول، وفوات الظرف التاريخي، تضافرت جميعها لتجعل من إمكانية بلورة ما يسمى بالشعار الناظم بالمعنى السابق إمكانية صعبة إن لم تكن مستحيلة.

إن عملية بلورة مثل هذا الشعار الناظم، قد تتم بدفع شروط أخرى أي عندما يتم استبعاد المنازعات الوهمية والانفتاح على الجسم الاجتماعي ،والوعي بالفوات التاريخي لأخذ العبرة من الفائت وليس استعادته.

ولن يتم ذلك إلا مع تشكل كتلة اجتماعية جديدة تسعى إلى فرض شروطها العملية و**«الأخلاقية»** والعمل واقعياً وموضوعياً ضد ديماجوجية كل الأطراف المتنازعة.

هي نزعة عن الطبائع الجوهرية الأصلية ، وعنصرية الذكاء هي الشكل التبريري لمدل اجتماعي مقابل العدل الإلهي ، لطبقة ترتكز سلطتها جزئيا على امتلاك مؤهلات تشبه المؤهلات التعليمية في أن من المفترض أن تكون ضمانات للذكاء ، والتي تأخذ في الكثير من المجتمعات من اجل مجرد الوصول إلى السلطة الإقتصادية مكان المؤهلات والألقاب القديمة مثل مؤهلات الملكية وألقاب النبالة .."

وتدين هذه العنصرية ببعض خصائصها لواقعة أن ألوان الرقابة واللوم المسلطة على أشكال التعبير الفظة والوحشية عن العنصرية قد تدعمت ، أن الدافع العنصري لم يعد يستطيع التعبير عن نفسة إلا في أشكال رفيعة من لطف التعبير .... وأكثر صيغ لطف التعبير انتشارا اليوم هي بوضوع إضفاء طابع علمي ظاهري على الخطاب .." كذلك **فإن العلم وثيق الصلة بما يطلب منه** تبريرة .."

وينبغي على الفور الطعن في هذه المشكلة والتي عمل السيكولوجيون على تضمينها أسسا بيولوجية أو اجتماعية « للذكاء » ومن الأولى بدلا من السعي وراء الحسم العلمي للمسألة محاولة الطرح العلمي للمسألة نفسها : بمحاولة تحليل الشروط الإجتماعية لظهور هذا النوع من الاستفهام ومن العنصرية الطبقية التي يدسها ....وهي العنصرية الخاصة الملائمة لأفراد النخب وثيقي الصلة بالاصطفاء التعليمي ولطبقة مسيطرة تستمد شرعيتها من تصنيفات تعليمية .

إن التصنيف التعليمي هو تصنيف اجتماعي أضفى عليه لطف التعبير المظهر الطبيعي المطلق ، وهو تصنيف اجتماعي قد خضع في السابق للرقابة ومن ثم لسيمياء (كيمياء قديمة) تغير طبيعة المادة ونتجة إلى تحويل الفروق الطبقية إلى فروق في « الذكاء » والموهبة أي إلى فروق في الطبقة . ولم يحرز الكهنة قط فيما مضى مثل هذا النجاح ، إن التصنيف التعليمي هو تفرقة اجتماعية أصبحت شرعية .. وتلقت إقرارا ودعما من العلم.

وليتساءل « بورديو » لماذا بما الدافع **المؤدي إلى عنصرية الذكاء أيضا ؟.** .. ويرد . أظن أن هذا يرجع في جانب كبير منه إلى حقيقة أن النظام التعليمي قد وجد نفسه في وقت قريب مواجها بمشاكل لاسوابق لها نسبيا مع هجمة قوم محرومين من الاستعدادات المشكلة إجتماعيا التي يتطلبها هذا النظام ضمنا ، قوم يقومون على الأخص

بيير بورديو

ترجمة وتقديم : ابراهيم فتحي

أسئلة علم الاجتماع

حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي

بواسطة عددهم بالحط من قيمة المؤهلات التعليمية ، بل والحط من قيمة المناصب التي سيشغلونها بفضل هذه المؤهلات ، ومن ثم يجيئ الحلم الذي تحقق من قبل في بعض الميادين مثل الطب بالعدد المغلق .."

فماهو الإسهام الذي يقدمه المثقفون لعنصرية الذكاء ؟

سيكون من الأفضل دراسة دور الأطباء في فرض صبغة طبيعية على الفروق الاجتماعية على الندوب الاجتماعية ، ودور السيكولوجيين والأطباء النفسيين والمحللين النفسيين في انتاج التعبيرات الملطفة التي تسمح بوصف أبناء الطبقة العاملة السفلى أو المهاجرين بطريقة تجعل من الحالات الإجتماعية حالات سيكولوجية ، تجعل من نواحي القصور الإجتماعية نواح عقلية ...

الخ ...

وهذا الكتاب دعوة نبيلة لكشف الحقيقة من كل زواياها بتسليط الضوء الذي لايحجب شيئا ، والتحليل الذي يزيح كل الأوهام بما فيها تلك الأوهام عن النفس والإنتاج معرفة وخطاب علمي حقيقي إذ أن الخطاب العلمي حتى الآن مايزال واقعا في قبضة علاقات القوة التي يكشف عنها القناع ، وكذلك لأن إذاعة هذا الخطاب خاضعة لقوانين الانتشار الثقافي التي يوضحها هذا الخطاب ،ولأن حائزي الكفاءة الثقافية الضرورية للاستحواذ على هذا الخطاب ليسوا هم أكثر الناس مصلحة في القيام بذلك .وبإيجاز يجد الخطاب العلمي أثناء الصراع ضد خطاب مكبرات الصوت ورجال السياسة وكتبة المقالات والصحفيين أن كل شئ ضده ، فهناك الصعوبات وضروب البطء في اعداده مايجعله يصل في اغلب الأحوال بعد انفضاض المعركة ، وتعقيده الذي لامناص منه الذي لايشجع ذوي الأذهان التي تربت على التبسيط والميول المسبقة ، أوبساطة الذين لايمتلكون رأس المال الثقافي الضروري لحل ألغازه ، وكذلك طابعه اللاشخصي المجرد الذي لايشجع أي مطابقة بينه وبين الواقع الشخصي ولا أي شكل من الإسقاطات الباعثة على الرضا . وعلى الأخص ابتعاده عن الأفكار المقبولة المتداولة والمعتقدات الأولية .**وليس من المستطاع إعطاءه بعض القوة الواقعية إلا بشرط أن تتجمع حوله القوة الإجتماعية التي تسمح له بفرض نفسه** ..انتهى الاقتباس

وغني عن البيان أن طليعة القوة الاجتماعية صاحبة المصلحة في كشف كل الأوهام ومعرفة الحقيقة عارية تلك الحقيقة التي قال عنها لينين إنها دائما ثورية هي **المثقفون الثوريون** أو هؤلاء الذين يكافحون لكي يصبحوا ثوريين . فقد اثبتت التجارب التاريخية في الماضي وفي الحاضر أن **الطبقة العاملة وحلفاءها من الكادحين تبقى في حاجة إلى المثقفين المناضلين لافحسب في سياق تعاملها مع نتائج العلم ومع ثقافة ولكن أيضا لكى تفتح لها باب العلم والثقافة** بداية.

ويحتاج هذا الكتاب لقراءات متعمقة في حلقات وندوات ومناقشات لأنه يطرح بصورة عميقة وحية الأسئلة الكبرى في علم الاجتماع ومحيطه الواسع من ثقافة وسياسة واقتصاد . ويعري تلك الأنواع المتباينة من العنف والمغلفة بلطف التعبير في مجتمع طبقي تتواطأ كل قواه المسيطرة لتخفي حقيقته وتستر العنف البنيوي فيه .

« .... ثم لأ قيمه علم اقتصاد للفوائد الرمزية ، وأن أدرس المنطق النوعي لإنتاج الثروات الثقافية وتداولها ، وكان ذلك بشبه معنى للازدواج فى الفكر - وهو الذى جعل كثيرا من الناس يمكن أن يتعايش فى أذهانهم نزعة مادية تصلح للتطبيق على حركة الثروات المادية ، ونزعة مثالية تصلح للتطبيق على حركة الثروات الثقافية وقد اكتفى الكثيرون بصيغة شديدة الفقر « إن الثقافة السائدة هى ثقافة الطبقات السائدة .. »

فالمثقفون بوصفهم حائزين لرأس مال ثقافى هم قسم « مسود » من الطبقة السائدة ، وإن عددا من المواقف التى يتخذونها بشأن السياسة على سبيل المثال يرتبط بالتباس وضعهم كمسودين وسط السادة ، كما أذكر بأن الانتماء إلى المجال الثقافى يتضمن مصالح نوعية ...

فهل بوسع المثقف أن يحلل وضعه تحليلا دقيقا يبين له وللآخرين طبيعة العلاقة بالطبقة السائدة ، وأى الأدوات والمناهج ياترى سوف يستخدمها مثل هذا المثقف إذا **وضعنا فى الإعتبار** أن ذات العلم (أى الفاعل الذى يقوم بالعلم) تشكل جزءا من موضوع العلم ، فهى تشغل مكانا فيه . وليس من المستطاع فهم الممارسة إلا بشرط السيطرة بواسطة التحليل النظرى على آثار العلاقة بالممارسة المسجلة فى الشروط الاجتماعية لكل تحليل نظرى للممارسة .. »

وما من ظاهرة أو فعل أوحالة إنسانية إلا وهى مشروطة اجتماعيا ، أى أنها تقع فى مجال صراع الطبقات تتأثر به وتؤثر فيه وتتولد عنه . ولذا فإن الأمر الجوهرى بالنسبة للمثقف « أن يحاول اكتشاف كل ما يفرض تاريخ المجال الثقافى ومنطقه التفكير فيه إزاء وهم الحرية فى لحظة معينة ، ولن يغوص أى مثقف فى التاريخ ، ومن الحاضر ، أكثر مما يغوص السوسيولوجى فى ممارسته لحرفته **ولكن طموحه هو أن يستخلص من الحاضر والقوانين التى تسمح بالسيطرة عليه ، أي بالتحرر منه** .. » « فالناحية المميزة للمثقفين هى امتلاك مصالح منزهة عن الأغراض ، هى أن تكون لهم مصلحة فى التنزه عن الأغراض »

ذلك أن : « التاريخ الشخصى فى أكثر جوانبه تفردا ، وحتى فى بعده الجنسى محدد اجتماعيا .. »

« ويتساءل بعض الناس أحيانا لماذا لايكون المقهورون أكثر تمردا . ويكفى أن نأخذ فى الحسبان الشروط الاجتماعيه لإنتاج العناصر الفاعلة والآثار الباقية إلتى تمارسها حينما يجرى نقشها فى صميم الاستعدادات لكى نفهم أن الناس الذين هم نتاج شروط اجتماعية مثيرة للتمرد ليسو بالضرورة على تلك الدرجة من التمرد إلتى سيكونون عليها إذا كانوا نتاج شروط أقل إثارة للتمرد (مثل معظم المثقفين) ثم وُضعوا . بعد ذلك فى تلك الشروط .

وليس معنى ذلك العودة للقول أنهم جعلوا من أنفسهم شركاء للسلطة عن طريق نوع من التدليس والكذب على النفس . كما لاينبغى نسيان كل أنواع التباين بين التاريخ المتجسد والتاريخ المتشيئ ، وكل هؤلاء الناس الذين (يتململون سخطا داخل جلودهم) كما يقال كثيرا اليوم ! أى داخل وظائفهم وفى الأعمال المخصصة لهم . فهؤلاء الناس الذين ليسوا فى مكانهم الصحيح ، المزاحون خارج طبقتهم الاجتماعية من أسفل ومن أعلى (المثقفون والبورجوازية الصغيرة) هم ناس لهم تاريخ ، وهم فى الأغلب يصنعون التاريخ ..)وتأسيسا على هذه المشروطية الاجتماعية يرى « بورديو » أن مايسمى بالرأى العام لاوجود له ، فافتراض أن كل الناس يستطيعون أن يكون لهم رأى ، أوبعبارة أخرى إن تكوين رأى هو فى متناول الجميع هى افتراضات غير صحيحة « حتى إذا صدم ماأقوم به شعورا ديمقراطيا ساذجا . والإفتراض الثانى يقول إن كل الآراء متساوية » وأنا أعتقد أن من الممكن البرهنة على أنها ليست من ذلك فى شئ ، وعلى أن واقعة تكوين أراء ليست لها على الإطلاق نفس القوة الواقعية تؤدى إلى نتاج اصطناعى زائف مجرد من المعنى .

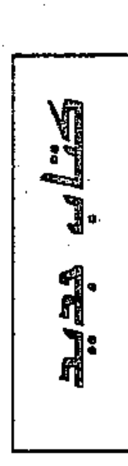
والمصادرة الثالثة المضمرة هى أن واقعة طرح السؤال نفسه على الناس جميعاً تتضمن الفرض القائل بوجود إجماع حول المشاكل ، أو بعبارة اخرى وجود اتفاق حول الأسئلة الجديرة بأن تطرح . ويبدو لى أن هذه المصادرات الثلاث تتضمن سلسلة من التشويهات تتم ملاحظتها بمجرد أن تراعى كل شروط الضبط المنهجى فى جمع المعطيات وتحليلها .. »

ويكشف التحليل العلمى لاستطلاعات الرأى عن أنه من الناحية العملية لاوجود لمشكلة محل اتفاق من الجميع ، ولاالسؤال لايفاد تفسيره تبعا لمصالح الذين يطرح عليهم .. » والرأى العام إذن لاوجود له فى الشكل المنسوب إليه من جانب الذين لهم مصلحة فى تأكيد وجوده .. »

ومن الواضح أن هذا التشكيك فى طبقية الأدوات المستخدمة وكونها تعبيرا عن مصالح ينسحب على بعض أدوات علم الإجتماع مثل الاستبيان حين يستخدمه التقليد المحافظ فى هذا العلم ساعيا لتعميم النتائج وخاصة حين يدرس الطبقات الشعبية .

وفى مداخلة عن **النزعة العنصرية للذكاء** يقول « بورديو » « عنصرية الذكاء **هى عنصرية الطبقة السائدة التى تتسم** بحشد من الصفات تميزها عادة عن مايسمى بالعنصرية : أى العنصرية البورجوازية الصغيرة إلتى هى الهدف المركزى لمعظم الانتقادات الكلاسيكية للعنصرية .. » وتلك العنصرية تخص طبقة سائدة يعتمد إعادة إنتاجها - فى جانب منه - على نقل رأس مال ثقافى رأس مال موروث ، خاصيته أنه رأس مال مندمج لصيق بما لكيه ، ومن ثم فهو يبدو طبيعيا فطريا .." مما يجعل **هؤلاء المسيطرين** " يستشعرون أنهم مصنوعون من جوهر أسمى ، وكل عنصرية







حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزى



يطرح هذا الكتاب كل الأسئلة المزعجة حول علم شائك تحيطه الشكوك هو علم الإجتماع فأسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزى» لعالم الاجتماع الفرنسى «بيير بورديو» الذى ترجمه الناقد «ابراهيم فتحى» وأصدرته دار «العالم الثالث»، كتاب لا غنى عنه للمتخصصين فى كل هذه الحقول المشار إليها فى العنوان ، وللقارئ العادى الذى لا بندر أن يشعر أنه مخدوع فى بعض المقولات والتعميمات التى يروج لها نوع من علماء الاجتماع ، ولكنه لا يستطيع أن يضع يده على سر هذه الخديعة أو مصدرها.خاصة وأن بعض علماء الاجتماع المشهورين من مؤيدى السلطة أو تقدمهم أجهزة الإعلام باعتبارهم «موضوعيين ومحايدين»ولا مصلحة لهم ،وليسوا طرفا فى أى صراع . ويجعل هذا الألحاح «الإعلامى» على حياد وتجرد وعدم تحيز عالم الاجتماع ، يجعل القارئ والمتلقى العادى لرسالة هؤلاء عاجزاً عن الانتقاد .

ولعل بعض أهم نقاط وموضوعات هذا الكتاب هى كشف بوردبو المتكرر والواضح الحقيقية أن ممارسة عالم الإجتماع «وما يراه وما لا يراه ، ومايفعله ،وما لا يفعله وعلى سبيل المثال الموضوعات التى يختار أن يدرسها أو يتجاهل دراستها مدينة لموقعه الاجتماعى »وهذا هو السبب أن سوسيولوجيا السيوسيولوجيا ليست بالنسبة إلى تخصصا بين تخصصات أخرى ولكنها إحدى الشروط الأولى لسوسيولوجيا علمية».

ويضيف وتبدو لى فرص الإسهام فى إنتاج الحقيقة بالفعل متوقفة على عاملين رئيسين مرتبطين بالموقع الذى يشغله الباحث ، ١- مصلحة الباحث فى معرفة الحقيقة وجعل الآخرين يعرفونها أو بالعكس فى اخفائها وإخفائها عن نفسه ، ٢- والقدرة التى يمتلكها على إنتاجها».

والحديث عن السيوسيولجيين لابد أن يكون مقدمة لدراسة المثقفين بعامة ، تلك الدراسة التى لا غنى عنها لأى حركة ثورية ، وللحركة الثورية فى العالم الثالث وفى بلادنا على نحو خاص . فالمثقفون الثوريون قوة رئيسية غالبا ما تكون قائدة أو على الأقل ذات نفوذ واسع فى ظل الرأسمالية الطرفية العاجزة التى تضعف النمو الذاتى للطبقة العاملة الصناعية وملايين المهمشين ،وهى الأوضاع التى لم تدرس بعد من موقع ثورى يستهدف التغيير الشامل .ومثل هذه الدراسة هى مهمة رئيسية لمثقف من نوع جديد صاحب مصلحة أصيلة فى معرفة الحقيقة وعدم إخفائها وقادر فى الوقت نفسه على إنتاج هذه المعرفة . «بيير بورديو» نموذج فذ لمثل هذا المثقف الذى يعرفه إبراهيم فتحى بأنه:

«عالم يتخذ موقعه بانتمائه إلى مثقفى الفئات الشعبية الذين لهم مصلحة فى التغيير ،ويصارعون القوى المحافظة كما يصارعون النزعة الثورية الزائفة للبيروقراطية السوفيتية وذيولها».

وكانت أعمال «بوردبو» الأولى كعالم اجتماع تدور حول الشعب الجزائرى دارسا لأشكال الوعى السياسى وأسس الصراعات السياسية. وهو ليس تبسيطيا أو اختزاليا فى عمله..

«ولست من الذين ينقلون على نحو غير نقدى المفاهيم الإقتصادية إلى مجال الثقافة

من الاقتصاديات المتقدمة ، والتي تسببها التبعية ، ثم البطالة النابعة من اقتصادياتها وذلك لتخلف الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، وعجزها عن تحقيق معدل تنمية مرتفع ، بسبب انظمتها السياسية ، ومرة أخرى ، بسبب تبعيتها للدول الصناعية والبطالة . كما هو معروف ، يحدثها أساسا اقتصاد السوق الرأسمالية ، التي تتخبط بها الدوائر الرأسمالية في العالم المتقدم والمتخلف على السواء . ومن هنا فان سيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج تتطلب تخطيط التنمية والعمالة . وذلك لكي تستخدم موارد المجتمع ، وقواه البشرية استخداما رشيدا كفئا . ولما كانت القوى البشرية هي أغلى ما يملكه المجتمع الإنساني فتبطلها يعتبر ضياعا لأثمن ما لدى تلك المجتمعات.

ولا يخفف من هذا الامتهان للإنسان بواسطة البطالة ، التي تجتاح المجتمعات الرأسمالية متقدمة ومتخلفة ، القول بأنه في البلاد المتقدمة يوجد تأمين ضد البطالة . فإن هذا لا يعالج المشكلة : أولا : تأمين البطالة ، يكون دائما أقل كثيرا من الأجر ، وهو مؤقت بزمن قصير . وبهذا ينخفض مستوى معيشة المتبطلين ، ثانيا: وهذا هو الأهم ، إن البطالة تدمر القوى الخالقة والمبدعة في الإنسان وتخرب قواه الروحية والعقلية والمعنوية ، فالانسان يريد أن يعمل ، ليشعر بأن له دورا مفيدا ومنتجا لمجتمعه ، وإلا غشاه الضياع والهوان.

وعلى ذلك يكون حق الإنسان في العمل ، وفي التخلص من البطالة ، حقا أساسيا من حقوق الإنسان طفت عليه ، وهذا طبيعي ، المهانة التي يتعرض لها الإنسان في السجون والمعتقلات . وصور التعذيب البربرية التي تنصب عليه . ومع ذلك فلابد لحركات الدفاع عن حقوق الإنسان ، من إدخال الحرب ضد البطالة في برامجها ، ورفع الامتهان للإنسان الذي تسببه ، والدفاع عن حق العمل للانسان ، ذلك الحق الذي يسهم به في تقدم مجتمعه ، ويعطيه قيمته كإنسان.

والبطالة كما سبق القول ، تشوه الانظمة الرأسمالية المتقدمة ، كما تفعل في المتخلفة ، وقد انتقلت بشاعة البطالة ، إلى بلد يأخذ باقتصاديات السوق الرأسمالية أخيرا ، وهو روسيا . . ورافقت البطالة ظواهر كانت نتيجة لها ، كالدعارة والجريمة ، والمافيا ، والمخدرات، وصور الفساد الرهيبة ، كل ذلك قد اجتاح المجتمع الروسي ، وتردى بالإنسان فيه إلى درك ليس له قرار.

ونقلنا حق الجماهير الديمقراطي في السيطرة على وسائل الإنتاج ، سواء كان ذلك عن طريق المؤسسات السياسية ، أو في حقل الإنتاج ذاته ، إلى موضوع أساسي ، أو قل إلي حق أساسي من حقوق الإنسان ، وهو حقه في التنمية . وهذا موضوع كبير ، جدير بدراسات مطولة ، وما يعنينا الآن هو أن حقوق الإنسان الاقتصادية ، كالحق في إلغاء الاستغلال ، والحق في العمل ، والقضاء على البطالة ، كلها مرتبطة بحق التنمية ، فسيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج تهدف ، فيما تهدف إليه تشغيل القوى العاملة تشغيلا كاملا كفئا ، والتمكين لقواهم المبدعة من الانطلاق . وهذا بدوره يؤدي إلى التنمية ، وزيادة الدخل ، وعدم استنزاف موارد المجتمع بواسطة القلة الرأسمالية ، لكي تنفقها في ترفياتها ، أو تبعثرها في مشروعات هامشية بعيدة عن التنمية ، لأن ربحيتها بالنسبة لملاكها عالية . وكذلك المحافظة على الموارد الوطنية والقوى العاملة أن تستنزف لمصلحة الأجانب وشركائهم .

وهذا يؤدي بنا إلى الاشارة إلى دور رأس المال الأجنبي ، والمنح الأجنبية في الدول الفقيرة فهذا قد يساعدنا على فهم التمويل الأجنبي ، أو المنح في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان .

تنادي كثير من الحكومات في العالم الثالث ، ومعها بعض الكتاب الذين يشاركونها الرأي ، بأنه لا تنمية من غير رؤوس أموال أجنبية ، وتبذل جهدها لدعوتها ، ويبلغ الحال أحيانا درجة الاستجداء ، وتعطي لها امتيازات باهظة ، فتعفى من الضرائب جميعا لعشرات السنين ، وتعطى الأراضي اللازمة لها مجانا أو بأسعار اسمية . وتحول ارباحها للخارج كما تشاء . . ويوفر لها العمل رخيصا ، ويباح لها الاستثمار في أي مشروع ، حتى لو كان ضئيل القيمة بالنسبة للتنمية ، أو حتى ضاراً . وتتسبب ذلك في انعدام فائدة هذه الأموال في التنمية بل ترتب عليها نزف لموارد الدول الفقيرة ، لمصلحة الدول صاحبة الاستثمار. كما تتسبب القروض الأجنبية في كوارث اقتصادية وسياسية شهدنا صورا منها في السنوات الأخيرة ، وخضوع الدول المقترضة في سيادتها الاقتصادية للدائنين يتزعمهم صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

ولننتقل إلى موضوع المنح ، وهي التي يسيل لها لعاب بعض الحكومات ، وهي بطبيعتها صغيرة غير حاسمة في التنمية الحقيقية ، وينفق جزء كبير منها على المديرين والخبراء الأجانب ، وعلى الموارد والسلع التي تتطلبها المنحة من الدول المانحة . وقد تكون أسعارها غالية . وبذلك تكون المنحة تشجيعا للتجارة والعمالة الفنية من الدول المانحة . وتكون المنحة مصحوبة بشروط سياسية أو اقتصادية قد تكون غالية الثمن ، وغالبا ما تنال من استقلالية القرار في البلد المتلقي للمنحة . وتتسبب بذلك في تدعيم تبعية ذلك البلد للبلد المانح سياسيا واقتصاديا وإذا ما تعودت البلد المتلقية للمنح عليها ، أصبح التهديد بقطعها ، يرغم ذلك البلد بالرضوخ لأية ظروف سياسية أو اقتصادية يفرضها المانح ، والأمثلة على ذلك كثيرة تعرفها جميعا ، وتفخر بعض الحكومات بأن تذيعها علينا ، وكأنها أمر مشرف.

فإذا كان هذا هو شأن الحكومات ، فهو أمر نعتقد أنه يمكن أن يسري إلى الجمعيات غير الحكومية ، ومن بينها الجماعات المشتغلة بهدف سام، كالدفاع عن حقوق الإنسان . وهذه بعض النقاط الجديرة بالنظر في هذا المجال:

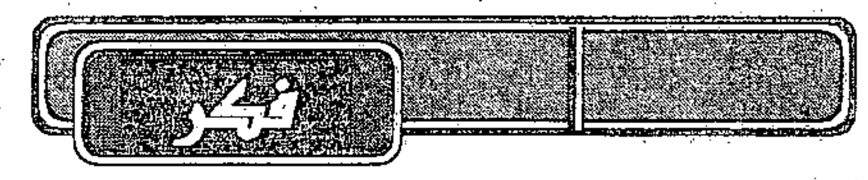
١- ان استقلالية الجماعات المنافحة عن حقوق الإنسان ، مسألة أساسية للقيام بدورها وحتى تتجنب النزاعات والانحرافات والاتهامات التي يمكن أن تحدث ، فان الوضع السليم إذن ، أن تكون الجماعات مستقلة ، وبصفة خاصة في شئونها المالية . هذا الاستقلال لا يدعم حريتها في العمل فحسب ، ولكنه يجنبها أية عرقلة ، أو تقليل لنشاطها ، لو امتنع المانح عن إرسال منحته ، لأي سبب من الأسباب.

٢- الحماس ، والروح المعنوية النضالية ، المطلوبة للدفاع عن حقوق الإنسان ، ومقاومة الاجراءات التي تمتهن حقوقه، يتطلب عملا معتمدا على الذات . تفاخر الجمعية وأعضاؤها به . ويحظون بشرف القيام به . ولا ينسحب الشرف على المانح.

٣- هذا العمل يعتبر تدريبا على العمل الإنساني ، ويتطلب كدحا ، وإصرارا واستمرارية نابعة من الذات ، فالتمويل الذاتي ، مهما كان صغيرا ، يمثل تضحية وبذلا ، يدفع الإنسان إلى هدف من أنبل ما تهدف إليه الجماعات ، التي تنشغل بهموم الإنسان . فليس هناك أنبل من الدفاع عن حقوق الإنسان ، وعن كرامته . فكرامة الفرد ، هي كرامة الكل ، كان الكل مجتمعا محليا أو دوليا .

هذا القول لا يتعارض مع التعاون الأدبي الخلاق ، ومناصرة الجماعات لبعضها بعضا في هذا الهدف الكبير.

إن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، متعلقة بوجوده ، وهذا الوجود سابق ، حتى على الدساتير التي تنص عليها ، هذه الحقوق تعتبر بالتالي سابقة على أي تنظيم اجتماعي ، و تشريعي ، وقانوني ، وبذلك يجب تطبيقها على الإنسان ، الذي يوجد في أنظمة اجتماعية ، لا تنص دساتيرها على تلك الحقوق ، وما دامت هذه متعلقة بوجود الإنسان ، فله أن يدافع عنها بكل السبل التي يمكنه خوضها ضد أعداء الإنسان ، الذين يسفكون حريته ، ويسلبونه وجوده.



حقوق الإنسان الاقتصادية

د. خليل حسن خليل

حق الإنسان فى حماية عقله وجسده وروحه ، وعدم اعتداء الغير عليها ، حق قديم، يتزامن مع وجود الإنسان على هذه الأرض . وهو يستمد هذا الحق من مجرد كونه إنسانا ، فالشرائع السماوية ، والدساتير ، تحفظ له جميع الحقوق التى تكفل له حياة كريمة.

وبطبيعة الحال ، تفرع هذا الحق إلى حقوق تفصيلية ، خاصة بحرية الإنسان فى العقيدة والفكر السياسى ، والتعبير عن رأيه بكل الوسائل ، وركزت دساتير كثيرة على حماية حقوق الإنسان السياسية والفكرية ، وحرمت اضطهاد الإنسان ، أو تعذيبه ، بأية طريقة كان هذا التعذيب ماديا ، كالصور البشعة ، التى تلجأ إليها بعض الحكومات ضد خصومها . أو كان معنويا بسلبه حريته فى التعبير وفى الدفاع عن هذه الحقوق.

ووقائع التعذيب ،وغيرها من صور الاعتداء على حقوق الإنسان كثيرة . والجهد المبذول للقضاء عليها كثيف ، تبذله الجماعات التى اتخذت من قضية الدفاع عن حقوق الناس غاية نبيلة ، تناضل فى سبيلها ، وفى سبيل أغلى مخلوق فى الوجود ، وهو الإنسان ، الذى يعطى للوجود معناه.

وسوف لا اتعرض لصور القهر الوحشية ، التى تنصب على الإنسان ، وبصفة خاصة فى البلاد المتخلفة ، أى بلدان العالم الثالث ، فالجماهير يعلمون مداها ، ويعملون جاهدين على مقاومتها . فهى تتقطر دما فى السجون والمعتقلات والشوارع ، وكذلك على الصفحات التى يسطرها الكتاب الأحرار ضد خصوم البشرية ولكنى سأعرض ، بصفة عامة، لنوع من حقوق الإنسان ، يكاد يكون منسيا بين تلك الحقوق . ويأتى ذكره أحيانا بشكل عرضى ، بينما هو فى الواقع من أهم تلك الحقوق. هذا النوع هو الحقوق الاقتصادية للإنسان . ومنها حقه فى السيطرة والملكية والتوجيه لوسائل الإنتاج ، وحقه فى العمل وإلغاء البطالة الجاثمة على صدره ، وعلى قواه الخالقة ، تلك القوى تعتبر مصدر التقدم والتنمية فى أى مجتمع.

أول هذه الحقوق ، هو الحق فى السيطرة على وسائل الإنتاج من أرض ورأسمال . والسيطرة على هذه الوسائل ، تكون بالملكية والادارة والرقابة ، لكن يمكن توجيه تلك الوسائل إلى الإنتاج ،الذى يشبع الحاجات الأساسية والضرورية للإنسان ، لكى يعيش مكرما ، لا يطحنه الجوع ، ولا يقع فريسة لقلة شرهة ، تنتج فحسب ، ما يعود عليها بأكبر الأرباح ، وما يكفل لها معيشة مترفه.

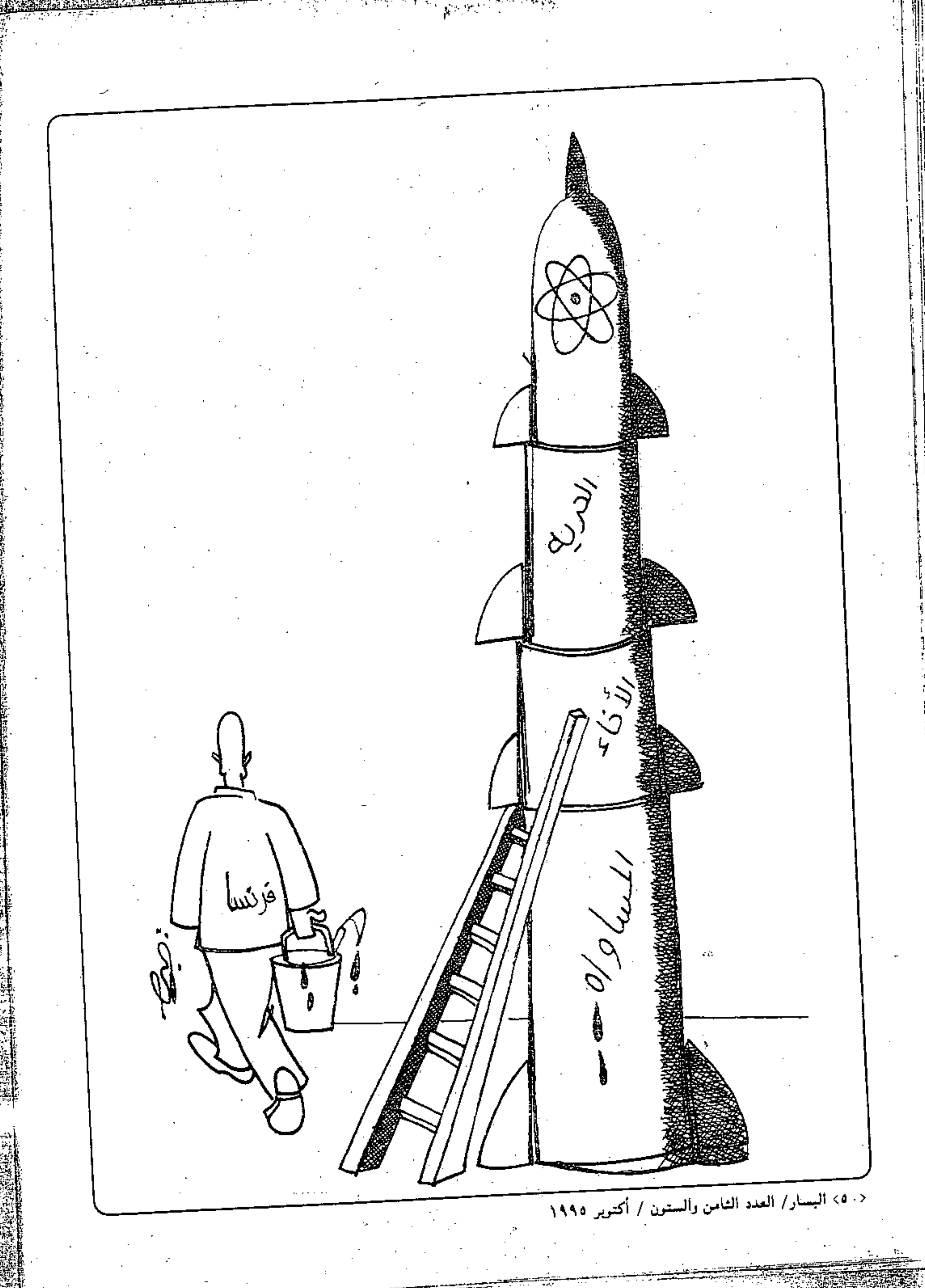
وبطبيعة الحال فإن الأرض ورأس المال ، لا يكفيان لتقسيمها تقسيما متساويا بين الأفراد ،والحل المنطقى ، أن تكون هذه السيطرة عامة . تتولى القيام بها الجماهير جماعيا ، عن طريق الملكية العامة ، وإسهام الجماهير فى إدارة المشروعات ، والرقابة عليها.

هذا الحق الاقتصادى للمجتمع على وسائل الإنتاج ، هو جوهر الديمقراطية . وهذه لا تعنى الديمقراطية الرأسمالية ، التى يهيمن عليها ساسة قادرون على الانفاق الباهظ على الانتخابات . فالنواب المنتخبون بهذه الطريقة ، لا يمثلون الأغلبية ، ومصالحها تمثيلا صادقا . وإنما هم يمثلون الفئة القادرة الرأسمالية .. وهذه قلة. أما الأكثرية ،وتتكون من العمال والفلاحين والمثقفين وغيرهم من الكادحين ، فهم محرومون من التمثيل البرلمانى ، فرأس المال يحتكر صناديق الانتخابات .. وينتج ديمقراطية مشوهة ، أو بتعبير آخر دكتاتورية لرأس المال.

والمثال الشهير الذى يمكن ، أن يساق هنا ، هو ما يسمى بالديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية . فالرأسماليون قد انقسموا إلى حزبين رأسماليين الجمهوريين والديمقراطيين والحزبان يحتكران صناديق الانتخابات والحياة السياسية منذ أن استقلت تلك البلاد ، منذ نحو مائة وخمسين عاما ، ويتبادلان الحكم ، ويمنعان من الناحية الفعلية ، أية قوى أخرى أن تخرق هذا الاحتكار . وبهذا يكون واقع النظام ، هو ديكتاتورية للرأسماليين ،وليس نظاما ديمقراطيا يمثل أكثرية الشعب الأمريكى الحقيقية.

وكذلك فحق الجماهير فى السيطرة على وسائل انتاجها ، يلغى استغلال الإنسان الذى يقوم به الرأسماليون ، وملاك الأرض والكبار ، عن طريق الحصول على فائض قيمة العمل ، هذا الحق يحمى الإنسان من أشد الصور فتكا بحقوق الإنسان ، ويكفل له أن يحظى بقيمة عمله ، ولا يبخس أجره الذى ينخفض فى كثير من دول العالم الثالث بأقل من حد الكفاف . هذا الحق فى إلغاء استغلال الإنسان ، لا نجد اهتماما كبيرا به فى أدبيات حقوق الإنسان . وربما يكون السبب أنه حق مخبوء ،ولكنه حق حيوى . ويمكن القول بأنه تدور حوله معظم الحقوق ، فالظلم الاجتماعى يتدنى بدخل الإنسان إلى الحضيض ، ومن ثم تتدنى مستويات الفرد فى عيشة وتعليمه وصحته وثقافته ،وهى حقوق للانسان معتدى عليها بواسطة القوى المسيطرة فى المجتمعات المختلفة.

ويتصل بهذا الحق ، حق الإنسان فى العمل ،والقضاء على البطالة ، وهذا ينطبق على إنسان العالم المتقدم والمتخلف على السواء. فالبطالة تأكل قوى العمل الخلاقة، فى دول غرب أوروبا فى أمريكا تماماً ، كما تفعل الدول الفقيرة . وكثرة من هذه الأخيرة ، تابعة للدول المتقدمة الرأسمالية . وتعانى فى هذا المجال نوعين من البطالة : البطالة الواردة لها



‹ ٥٠ › اليسار/ العدد الثامن والستون / أكتوبر ١٩٩٥

المتجهم بينما اطلت من عينيه نظرة مظلمة بالمرارة. ولم يكن من الصعب على العقيد لازاريف التعرف على ذلك القائد العظيم بين الآخرين. ولكن لازاريف تظاهر بأنه لم يعرف شاميل متسائلا : **من فيكم شاميل؟**. وأشار المريدون إلى الامام الذي وقف رافع الهامة باسل الطلعة ، قائلين بصوت واحد : ها هو فالتفت لازاريف نحوه مخاطبا اياه : «أيها الامام ... يسمع العالم أجمع ببطولاتك ومآثرك التي لن تنطفي أمجادها ، فاذا أنت خضعت لمشيئة القدر الآن،ومضيت معنا إلى القائد العام واضعا نفسك تحت أمرة امبراطور روسيا الأعظم ، فانك ستنقذ بذلك الآلاف من أرواح البشر الأحياء الذين يخلصون لك، ويتبعون خطاك ، فاختتم بطولاتك العظيمة بسلوك راجح وكريم».

وحلت اللحظة التي وقعت فيها أعظم الأحداث في تاريخ القوقاز ، ذلك عندما خرج شاميل بهدوء من جوميب وهو شيخ في الثالثة والستين يتبعه بسيوفهم ستون مريدا من رجاله المخلصين ،ومضى شاميل حتى اقترب من معكسر القوات الروسية فاصطفت جنودها كلها احتراما تؤدي له تحية الشرف بأمر من القائد العام للحملة **«البارون فراجيل»** وكان **شاميل** موقنا بأنه ميت لا محالة فطلب السماح له بتأدية فريضة الصلاة . ولم يفارق الإمام هاجس الموت إلا عندما اصطحبوه إلى خيمة كبيرة وقدموا له الشاي باحترام في أقداح من الفضة . بعد ذلك بساعات ودع **شاميل** أرضه وأصحابه ،وأهله . منطلقا على جواده في رفقة الحارس الى **سانت بطرسبورج** العاصمة الروسية حيث طلب **القيصر الكسندر الثاني** أن يقدموه إليه في قصره .من العاصمة انطلق الإمام إلى منفاه في مدينة كالوجا بجنوب روسيا حيث لحقت به أسرته.

لقد مرت أكثر من مائة وخمسين عاما على أولى معارك الإمام جرفت أسماء وأحداث جليلة **إلى نهر النيسان** ، لكنها لم تستطع أن تنتزع صورة الشيخ المتلفع بكبريائه من مخيلة وأفئدة شعبه المقاتل . وبعد مائة وخمسين عاما يظهر شاميل آخر هو شاميل باسايف الذي سمى على إسم الإمام ليقوم بأكبر عملية انتحارية في تاريخ روسيا ، ويشيع صوت بالغضب لمغنى شيشانى ذائع الصيت هو **عليم سلطانوف** عام ١٩٩٥ ليشدو باسم الامام على وقع المعارك الجديدة ، منشدا له وإليه أغنية **«الموت والحرية»** التي تنتشر الآن كالنار في الهشيم على شرائط كاسيت وسط مدن وقرى القوقاز كله:

«لاحقت ظلال الموت فوق بلادنا
أيها الإمام العظيم
لكن شعبك سيخترق الحصار
أو يموت كما يليق بالفرسان،
نشدوا وثاقنا إلى خيول النار
نحو المعركة..
أيها الإمام العظيم..
نحن نعرف أنه ما من مصير أشد قسوة
من البسالة المحكوم عليها بالموت
فإن كان ذلك مصيرنا فقد قبلنا به
أو نعيش أحراراً نحلق كالصقور».

وبعد قرن ونصف القرن يجد انسان عربي نفسه أمام بقايا سورى إحدى قلاع الإمام ، فيقف أمامه منبهرا وهو يسترجع ذلك التاريخ ،وما أعظم التاريخ إن كان ثورة ،وما أتعس الشعوب التي لا تعرف البطولات. يقول **أركادي جولدشتاين** في كتابه **«قلاع في الجبال»** (موسكو١٩٧١) : أصبح الإمام أسطورة تغنى بها ليس فقط الداغستانيون في ملاحمهم ، بل والشعب الروسى نفسه الذي ابدع مختلف الاغنيات الرومانسية عن شاميل . ولعل الشعب الروسى قد وجد في **شاميل** امتداداً لثواره الذين قادوا الانتفاضات الفلاحية العارمة بدءا من **بولوتنيكوف عام ١٦٠٦** ، **ثم الفلاح الاسطورة ستيبان رازين** الذى تزعم أكبر حركة معادية للاقطاع من ١٦٧٠- ١٦٧١ وتقاطرت عليه من مختلف انحاء البلاد جيوش الفلاحين العبيد ورعاع المدن وعراة القوزاق ، ثم **الفلاح الزعيم اميليان بوجاتشوف** الذى استمرت انتفاضته عامين ١٧٧٣- ١٧٧٥ لأن الشعب على حد قوله: «فقير في كل مكان ،ويتعرض لكثير من الاهانات والضرائب»فألف جيشاً من عشرات الألوف ومنح كل من ينضم إليه:«الأرض والعشب والرصاص والخبز» ،حتى اسلمته الخيانة إلى موسكو في قفص حديدى ليعدم في ساحة بولوتنايا في يناير ١٧٧٥ ،وقد خط **الإمام شاميل** في كتاب الحرية الإنسانية صفحة أخرى ، فاستحق أن يكون بعضا من أساطيرها في فم الشعوب الصغيرة المستعبدة.

تأملت السور الصغير ، وقلت لنفسى أن شيئا من الماضى يتحرك الآن ويرف في عيون اسلاموف وعلى خان ورستم وفاطمات والشيخ خالد وغيرهم ، أما القلاع التي هدمتها المدافع فإن رسمها ما زال في النفوس.

عدت لافتراش الأرض بالقرب من الآخرين ، وتطلعت إلى السماء المفتوحة الصافية المنخفضة فوقنا حتي ليخيل للناظر اليها انه سيلامسها إن هو مد يده نحوها ، وعببت من الهواء الجبلى النقى وأنا مستند بظهرى إلى سور الإمام الثائر ،ولمحت على مسافة مجموعة من الشباب في مقتبل العمر يحشون بنادقهم بالرصاص ويتدربون على إصابة الأهداف . وقلت لنفسى : هل تنحسر موجة الكفاح الشيشانى تلك كما انحسرت من قبل انتفاضات عظيمة سابقة؟ أم أن الشعب الشيشانى سيجد هذه المرة ثغرة في مبنى الانهيارات الروسية ينفذ منها لما ينشده؟.

كان الجو هادئا فيما حولى ، وقد ارتخى جسم على خان على السور مستسلما لنعاس خفيف ، بينما دوت تمزق الصمت طلقات رصاص من مدافع الشبان الذين يتدربون ، وسألت نفسى : ترى كيف يمكن لكل جمال الطبيعة النادر هذا أن يتفتق عن دمامة الحروب والتقتيل ؟وكيف يمكن لانفجارات الموت المتلاحقة أن تولد من بطن ذلك السكون اللانهائى؟.

نظر إلى اسلاموف ضاحكا كعادته وقال لي : «أنت أول صحفى عربيٌ يأتى إلينا هنا، الجميع يذهبون إلى جرزونى لهذا أسألك أن تقول لي صراحة ما الذى ستكتبه عنا؟» . ابتسمت وأنا أقول له: عندما أنتهى من الكتابة سأعرف أنا أيضا ما الذى كتبته عنكم » تأملنى بتشكك وقال : **«اكتب ما تشاء هذا حقك لكن حقنا أن تكتب أننا لن نستسلم حتى لو هزمنا »** .

ولاحت قادمة ونحن جالسين عربة «جوب» تثير عجلاتها الغبار تحتها وتوقفت غير بعيد عنا وسارعت مجموعة من المقاتلين بالالتفاف حولها ولكزنى **اسلاموف** بكوعه وهو ينهض تسائلا: **الجنرال اصلان مسخادوف**. وعرفته من صوره التي تنشرها له الصحف الروسية . هبط ومعه ثلاثة آخرون ،مضوا جميعهم على الفور إلى مبنى من طابقين ،كان مدرسة للأطفال أغلقت بعد الحرب ، وبعد دقائق معدودة تقدم نحوى أحد العسكريين قائلا: الجنرال سوف يستقبلك الآن . ليس لدينا مترجمون من الروسية إلى العربية هنا فهل تتقن الروسية ؟ ممتاز. هل قدموا إليك الشاى؟ أجابه الشيخ خالد وهو السائق الذى قادنى بين الجبال بسيارته : أكلنا وشربنا والحمد لله . فهرول الرجل نحو المبنى، بينما مضى **اسلاموف** بتكاسل بعيدا وهو يقول : سنلتقى بعد أن تتحدث مع **الجنرال أصلان مسخادوف** ، ولا تفوتك زيارة المستشفى الذى يرقد فيه جرحانا، وعلى أية حال لا تغادرنا دون أن تودعنا.

ولوح بيده منصرفا وماسورة المدفع المدلى من كتفه تصطدم بساقه خلال مشيته المتكاسلة.

دفع **محمد علي** حاكم مصر لتوجيه رسالة هو الآخر إلى **شاميل** عام ١٨٤٣ يعرض فيها على الإمام مساعدة مصر، ويدعو لتوحيد حركة الكفاح والتنسيق ضد الامبراطورية العثمانية. وقد حمل ضابط في الجيش المصري- شيشاني الأصل- هو «**يوسوب سافاروف**» رسالة محمد علي إلى شاميل سرا. ولم يفارق سافاروف بلاده بعد ذلك، وأمسى من المقربين للإمام، وكان هو الذي وضع فيما بعد «نظام» (أي دستور) دولة الإمامة التي أقامها **شاميل** في القوقاز.

ومع أن المؤرخين الرسميين بروسيا حددوا لحرب القوقاز إطارا زمنيا في حدود ٤٧ عاما (حوالي نصف القرن) إلا أن بعض المؤرخين الآخرين مثل **الكسندر كراسنوف** وغيره يعترفون بأن تلك الحرب استمرت **مائة عام كاملة من أوائل القرن ١٨١٧ حتى ثورة أكتوبر ١٩١٧**. أما المؤرخون **الشيشان** فيقولون أن الحرب استمرت ثلاثمائة عام منذ أن وطأت أقدام **الروس القوقاز في ١٧٣٢** حتى يومنا هذا ويستشهدون -ويوافقهم في ذلك مؤرخون روس- بأن الانتفاضات لم تنقطع حتى في زمن الحكم السوفيتي. وبكل المعايير تعد الحرب القوقازية أطول الحروب التي خاضتها روسيا -وما زالت تخوضها- على امتداد تاريخها.

هنا في هذه القرية «نيدينو» كانت المعركة قبل الأخيرة للإمام وحشد لها القيصر الكسندر الثاني كل ما لديه من عتاد لسحق قوات شاميل ووراء هذا السور الذي أتطلع إليه الآن وقف الإمام العظيم ذات يوم يهتف بشعبه كالبرق: «**قدسوا الحرية يا أهل الجبال، ولا يغرنكم ذهب ولا ثروة، قدسوها كأنها أمهاتكم وكانحروا من أجلها، فليس لكم حياة من دونها يا أهل الجبال**» إنها العبارة التي يجدها الإنسان تحت صورة الشيخ الملتف بعباءته وكرامته في كل بيت في القوقاز: في بيوت المجرمين، الحكام، والمتعلمين، والبسطاء. لقد قضى شاميل سنوات عمره الأخيرة منفيا تحت حراسة روسية في مدينة كالوجا بروسيا، ثم كتب إلى القيصر يستأذنه أن يسمح له بالحج إلى مكة فأذن له فشد رحاله إليها وهناك اشتد عليه المرض فلم يغادر المدينة المنورة حتى مات ودفن فيها بعد عام سنة ١٨٧١ عن ثلاثة وسبعين عاما. ولعله قضى عامه الأخير يسترجع الأحداث وموازين القوى المختلة التي أرغمته في حينه على الاستسلام في جوميب بداغستان سنة ١٨٥٩ أمام قوات العقيد **لازاريف** قائد قوات القيصر الكسندر الثاني، حينذاك اعتبر **شاميل** بعد معركة نيدينو الأخيرة، أنه سيكون في جوميب أبعد ما يكون عن متناول يد قوات القيصر، لأن «جوميب» تقع في أعالي الجبال التي يحدها من أسفل نهر **آنارسكاياكويسو** ولم تكن قوة عسكرية في تاريخ القوقاز قد تمكنت من الوصول إلى **جوميب** من قبل. هناك نظم شاميل آخر ما لديه: أربعمائة مقاتل ليس لديهم سوى أربع بنادق، وعزيمة لا تحد للدفاع عن حريتهم. وقام الإمام بنسف الصخور المحيطة التي قد يستخدمها الجيش الروسي كجسور للوصول إلى «جوميب» وسد بجدران ضخمة كل الممرات من حوله، ونقل أكواما هائلة من الأحجار الصلبة إلى النقاط المرتفعة من الجبل لدحرجتها فوق الفرق الروسية إذا حاولت ارتقاء الجبل.. وساعدت زوجته «**شو آنات**» وابنه محمد شافي وبناته الخمس: **نفيسة، وناطمات، وباخو ميسيدو، ولجهوات وصفيات**، على نقل الأحجار إلى مواقعها مع بقية الأهالي. وفي أعلى نقطة في جوميب نصب الإمام خيمته ليشرف منها **كالصقر** على أدق حركة في آخر معقل له. وفي صباح ٢٢ أغسطس ١٨٥٩ أصدر **الجنرال «ميلوتون»** أوامره بكتابة خطاب- باسم الجنرال- باللغة العربية إلى شاميل دعاه فيه إلى الاستسلام حقنا لدماء نسائه وأطفاله، مع الاشارة إلى أن القيصر يمنحه في حالة استسلامه فرصة للهجرة من روسيا إلى المدينة المنورة بصحبة أسرته لكن شاميل رد بخطاب باللغة العربية يعلن فيه أنه لن يستسلم، وأن «الخالق الباري في السموات، وفي جوميب عبيده المسلمون يشهرون سيوفهم للجهاد المقدس».

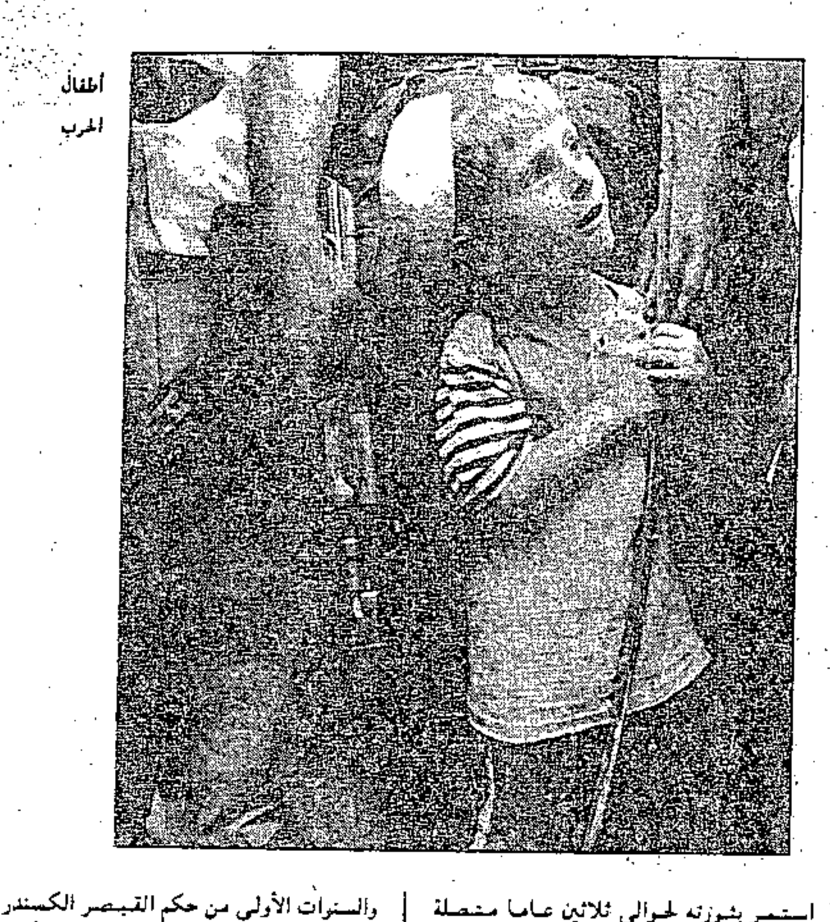
وفي ٢٣ أغسطس ١٨٥٩ بدأت قوات القيصر هجومها الأخير، وتمكنت من الوصول الي معقل الإمام بالرغم من كل شئ، وفي السادسة صباح ٢٤ أغسطس تجمعت القوات حول جوميب، وتصف **تشيتشاجوفا** في كتابها: شاميل في روسيا والقوقاز الصادر عام ١٨٨٩ المعركة فتقول «تساقط القتلى من الجانبين، وعندما أحصت القوات الروسية الضحايا من معسكر **شاميل** وجدت بينهم ثلاث نساء مسلحات، وفي التاسعة صباح ٢٥ أغسطس تمكنت قوات العقيد «**لازاريف**» من تطويق شاميل محكمة الحصار حوله. وفقط عندما أدرك شاميل أن الجيش قد طوقه من كل الجهات أذعن لفكرة الاستسلام لهم. وكان المساء قد حل ناشرا فوق الجبال ثوبا من العتمة عندما تقدم العقيد لازاريف ليجد الإمام شاميل واقفا بجوار حصانه الرمادي المسرج بين حشد من المريدين: غطى رأسه بعمامة كبيرة بيضاء وقد انسدلت من على كتفيه للأرض عباءة خضراء. ورغم عتمة المساء كان الشقاء باديا في وجهة



شيشاني عجوز لا يتخلى عن سيفه وزيه القومي

المستوى معنى ولفظاً.

تلقى شاميل تعليما دينيا ، وكان شابا ذا كبرياء لا يقبل الظلم وكان القوقاز من قبله حلقات متتابعة من الانتفاضات ضد القياصرة ،ولم يكن لشاب كهذا إلا أن ينخرط فى طريق الثورة .وفى عام ١٨٣٤ أعلن شاميل إماما دينيا للقوقاز وهو فى السادسة والثلاثين من عمره ،وفى ١٩ سبتمبر من نفس السنة اندلعت أكبر ثورة فى تاريخ القوقاز بقيادة شاميل واستمرت حتى ٢٩ أغسطس ١٨٥٩ لتغدو **أطول انتفاضة فى وجه طغيان القياصرة تواصلت ٢٤ سنة وأحد عشر شهراً و٧ أيام** ، ثم ظلت جيوب من المقاتلين تكافح فى الجبال بعدها حوالى خمس سنوات أخرى . وبذلك استمرت حربه فعليا على مدى ثلاثين عاما . وكانت حربه تلك فى عهد **القيصر نيقولاى الأول** الذى وصفه **فريدريك انجلس** بأنه :« شخص تافه معجب بنفسه يعتبر القسوة نشاطا والعناد قوة إرادة». وكانت حرب شاميل ضد القيصرية التى لم تلغ نظام القنانة وبيع وشراء الفلاحين الروس الا عام ١٨٦١ ، ولم يكن لدولة تبيع مواطنيها أن تنصف مواطنى القوقاز أو ترحمهم من الجور والاستعباد . ويقول المؤرخان الروسيان «**فيدوسوف**» و«**ديبيفانوف**» فى كتابهما «تاريخ الاتحاد السوفيتى» أن شاميل: كان رجلا ذكيا شجاعا لا يعرف الرحمة ، استطاع فى ظروف العلاقات القبلية العشائرية والطابع البدائى للزراعة وانهيار فلاحى القوقاز فى أيدى الاقطاعيين أن يصبح إماما أى الحاكم الروحى والمدنى الأعلى ثم وحد بعد ذلك عددا كبيرا من القبائل الجبلية وكون دولة مركزية فريدة تعتمد على نظام الإمامة ، وكان تكوينها ونشأتها بهدف تنظيم الحرب على روسيا. وأعد شاميل جيشه إعداداً صارما ،وعين النواب فى المناطق التابعة له، وقام بفرض الضرائب. وخلال ذلك سعى الإمام لازالة الفوارق بين العشائر وفرض الشريعة الإسلامية، وشن حربا على مذهب «**القادرية**» الذى اتخذ منه البعض حجة للدعوة إلى الاستسلام لروسيا والتعايش مع واقع الغزو الخارجى وجعل الإمام فى دولته اللغة العربية لغة رسمية- للمكاتبات والمراسلات والاتفاقيات والجلسات وخطاباته الموجهة إلى النواب فى المراكز والقرى وكانت خطورة الإمام شاميل أنه أول من أقام دولة قوقازية ، وأول من استطاع تنظيم المقاومة الشعبية على نطاق واسع فى القوقاز وأول من



أطفال الحرب

استمر بثورته لحوالى ثلاثين عاما متصلة منتهزا فرصة الصدام الروسى التركى ،والروسى الايرانى ، لكن الموقف السوفيتى الرسمى-بعد ١٩٤١ -أرخ لحركة وانتفاضة الإمام شاميل باعتبارها «**حركة دينية رجعية**» اعتمادا على أن شاميل كان أحد المروجين «للمريدية» وحرم أية دراسات منصفة لدوره، مع أن مفكرين معروفين هما **ماركس وانجلس** عاصرا تلك الحركة ونظرا إليها على نحو مختلف،وفى مقالة بعنوان «**فرص الحرب**» يكتب انجلس : «إننا لم نشهد مع تعاقب عدة أجيال حروبا حقيقية فى وسط أوروبا تشارك فيها الشعوب بنفسها ، لكننا رأينا هذه الحروب فقط فى القوقاز ،والجزائر ،حيث استمر النضال دون انقطاع لحوالى عشرين عاما» ،وفى رسالة أخرى لانجلس عام ١٨٦٤ يقول «إننى أعتبر أن قمع روسيا للانتفاضة البولندية والاستيلاء على القوقاز أهم حدثين أوروبين منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥» . أما عن ماركس فإنه هاجم بشدة تأييد البرلمان الانجليزى للاحتلال الروسى للقوقاز وذلك فى مقال له عام ١٨٥٣ بعنوان «**لورد بالميرستون**» ، كما وصف الإمام شاميل فى رسالة **لانجلس** بأنه «ديمقراطى رهيب» ،وبانطفاء ثورة شاميل عهد **نيقولاى** الأول(١٨٢٥- ١٨٥٥)

والسنوات الأولى من حكم القيصر الكسندر الثانى (١٨٥٥-١٨٨١) ظنت روسيا أنها تختتم آخر معاركها فى القوقاز ، لكن إماما آخرْ ظهر ليواصل النضال هو محمد حاجى الذى قاد الموجة التالية من انتفاضة استمرت عدة سنوات حتى أخمدت عام ١٨٧٧ .وفى عام ١٩٢٤ يصدر المؤرخ الروسى «ف . م. فرونزة» كتابا بعنوان «**الحضارة الأوروبية والمغرب**» يقارن فيه بين الحرب التى أعلنها **الأمير عبد القادر** الجزائرى لمدة ١٧ عاما ضد الاحتلال الفرنسى وبين الحرب التى قادها الإمام شاميل فيقول: «تماثل الحرب البطولية التى خاضها الشعب القوقازى من حيث طابعها وطاقتها حرب المغرب العربى فى وجه فرنسا . أما الأمير عبد القادر الجزائرى فانه يشبه الإمام شاميل من حيث موهبة الإمام العسكرية الفذة، وقدراته التى لا تحد على القتال ، وارادته الفولاذية ، وتأثيره الهائل فى الجماهير الشعبية . إن الطابع الشعبى لثورتى الإمام شاميل والأمير عبد القادر الجزائرى هو الذى جعل **الأمير عبد القادر** يكتب للامام **شاميل** عدة رسائل يدعوه فيها للتضامن فى نضالهما المشترك ضد المستعمرين .كما أن نضال شاميل الذى لم يقتصر على الحرب ضد روسيا بل اتسع ليشكل خطرا على الاتراك هو الذى

النواب على إقالة الحكومة فى يونيه ٩٥ ونجاحهم فى إقالة **فيكتور** يرين وزير الداخلية **وسيرجى ستيباشين** مدير المخابرات، ثم تجميع عدد من الأصوات لسحب الثقة من الرئيس يلتسين.

كان الحر قد اشتد علينا حينما نظر «**علي خان**» قائلا لي: «تعال نجلس فى الظل». ونهض واقفا ينفض التراب عن سرواله الكاكى، فتبعته نحو سور مهدم بارتفاع متر جلسنا أسفله. ورفع **علي خان** رأسه إلى أعلى وضرب السور بيده قائلا: أتعرف ما هذا؟ قلت: سور. قال مبتسما: كلا إنه ليس مجرد سور، إنه أحد الآثار التى نعتز بها، فهو كل ما تبقى من إحدى القلاع التى بناها **الإمام شاميل**. وقفت مندهشا أتأمل السور كأنما قد انبعثت حية أمامى صور التاريخ والمقاتلين الذين مضوا وراء الإمام وهم يدافعون عن بلادهم من شبر إلى آخر، والإمام العظيم يحثهم على الثبات والقتال. إن الذين لا يعرفون قصة **الإمام شاميل** الذى لا يخلو بيت فى القوقاز من صورته لا يعرفون القوقاز، ولا يعرفون إلى أى مدى قد تستمر الحرب فى القوقاز، كما أنهم لا يعرفون معنى أن تكون جبليا حرا من شعب ما زالت أساطير الفروسية تعيش بين جنبيه، يؤمن ببساطة بأن صهوة الخيل هى وسادة الرجال ومضجعهم، وأن الرجال يولدون فرسانا فيعيشون على سروج الخيل أو راقدين تحت الثرى. وقد يدرك ذلك من أسعده الحظ بالتعرف إلى الفنون والرقصات الشعبية القوقازية المحملة برموز الشجاعة كالسيف والخنجر وانتفاضات الأيادى والرقاب المفعمة بالكبرياء.

وقد كانت انتفاضة **الإمام شاميل** حلقة من حلقات التاريخ القوقازى واصلت ما سبقتها من حركات بدءا من حركة **الشيخ منصور** الذى تزعم النضال الشعبى فى سنوات ١٧٨٥ حتى ١٧٩١، ثم حركة «**بيبولات تاييف**» «سنة ١٨٠٢»، ثم حركة «**محمد آدجى قاذى**» عام ١٨١١ الذى أراد توحيد القوقاز فى مواجهة روسيا. ثم حركة «**الإمام محمد مايورتويسكى**» فى ١٨٢٤، ثم انتفاضة الإمام «جاذى محمد» الذى حث الشعب على القتال مجددا فى يناير ١٨٣٠، وقد تداخلت وتماست وتعايشت أحيانا معا بعض من تلك الانتفاضات وكان الدين الإسلامى الوعاء الفكرى لها جميعا -أكان يمكن أن يكون هناك وعاء آخر حينذاك؟- وساعد على ذلك أن الغزاة كانوا ينتمون لدين آخر لم تلمس الشعوب الجبلية منه سوى انهمار الرصاص فى صدورها وإبادة القرى والتنكيل، وخلال ذلك تشبعت تلك الانتفاضات بمضامين التحرر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والقومى من استعباد القياصرة.

وعلى خلفية تلك اللوحة المشبعة بألوان النضال ظهر **الإمام شاميل** الذى ولد عام ١٧٩٨ بداغستان فى قرية «**جيمرى**» بين الجبال، وكانت والدته «باخوميسيدو» من عائلة أحد البكوات الأثرياء، ووالده فلاح بسيط هو «**دينجاو محمد**» من القبائل الآفارية بجبال داغستان. وعندما ولد شاميل أطلق والده عليه اسم «**علي**» وكان طفلا نحيفا دائم التشكى من الأمراض فقام والده بعرضه على حكماء الريف الذين قالوا له «ما دام يمرض وهو على فيبدل اسمه باسم آخر». وأطلق عليه والده إسم **شاميل**. ولدهشة الجميع كف الطفل عن التشكى من العلل بعد ذلك، ونما صبيا قويا إلى حد لافت للأنظار.

وفى كتاب بعنوان «**شاميل فى القوقاز وروسيا**» «صدر عام ١٨٨٩، كتبته السيدة «**تشيتشاجوفا**» وهى زوجة الجنرال **تشيتشاجوف** الذى لازم شاميل فى سنوات منفاه بروسيا كتبت تقول -نقلا عن الشيوخ بقرية شاميل- إنه «تميز منذ صباه الباكر بحيوية هائلة، وميل للتفكير والتأمل، وشخصية قوية التأثير، وفى شبابه اكتسبت ملامحه جدية خاصة، وبدا واضحا عليه أنه شديد الكبرياء، ذو ارادة فولاذية يستحيل اخضاعه لما لا يروقه، يؤرقه الفضول لمعرفة كل شئ.» وتحكى الكاتبة أنه وهو فى الرابعة عشرة من عمره أجبر والده على الاقلاع عن معاقرة الخمر وجعله يقسم له على المصحف أنه لن يعود إليها. وكان شاميل شابا قويا لا نظير له بين أقرانه فى المبارزة بالسيوف والخناجر، يمشى صيفا وشتاء بين الجبال عارى الصدر حافى القدمين، ولم يكن بوسع أى من شباب القرية أن يطرحه أرضا أو يلحق به فى العدو. فإذا تصادف أن تفوق عليه شاب فى سباق الخيل أو اصابة الأهداف برصاص البنادق كان شاميل يلازم بيته مغتما لا يغادره لمدة أسبوع.

ويشهد الشاعر الكبير رسول حمزاتوف بأن والده كان يحكى له عن الإمام شاميل وكيف كان بوسع الإمام وهو جريح أن يشق الفارس وحصانه بضربة سيف واحدة. وقد بدأ شاميل يتلقى تعليمه الأولى على يد «**جمال الدين**» شيخ القرية الذى لقنه أصول الدين الإسلامى والخطابة وقواعد اللغة العربية والمنطق العربى. وعندما بلغ العشرين بدأ فى دراسة الفلسفة والعلوم الدينية بتوسع. ويروى شاميل بنفسه فيما بعد أنه تأثر أشد التأثير بحياة أبطال الجهاد الإسلامى الأوائل. وما زال معهد تاريخ اللغة والأدب **بمجمع** قلعة فى داغستان- قسم الاستشراق برئاسة **سعيدوف** -يحتفظ برسائل شاميل إلى أهله وإلى قيصر روسيا مكتوبة بالعربية الرفيعة.

صور الإمام شاميل فى كل مكان





المقاتلين بين الجبال..

لم تقل شيئا.

حينذاك كانت الساعة الثانية ظهراً ، وكنت أنتظر أمام أحد المباني من لحظة لأخرى مجئ **أصلان ماسخادوف** القائد العسكرى للحرب ،وكنت أريد بالحوار معه أن أستبين من أفواه القادة الشيشان آفاق استمرار تلك الحرب وإمكانيات الوصول للسلام ، وشكل ذلك السلام كما قد ترتضيه شعوب القوقاز وتأملت الجبال التى فردت قممها أشرعة فى الأفق تشد الأرض إلى الأبحار وفكرت فيما مضى من رحلتى التى لم أبدأها من هنا ، ولكن من« محج قلعة » عاصمة **داغستان** ،وبعدها إلى مدينة «**خصيفورت**» بجنوب داغستان والملاصقة للحدود الشيشانية والتى ازدحمت شوارعها وبيوتها بالمهاجرين واللاجئين الشيشان ، ومن **خصيفورت** انطلقت بى السيارة مع **الشيخ خالد** إلى هذه الجبال.وكان بوسعى أن أتخذ طريقا آخر مباشرة إلى**جروزنى** عاصمة الشيشان وقيل لى : «فى جروزنى ستجد كل المراسلين ، تسهل لهم القوات الروسية عملهم وتحميهم ، لكنك إذا اتجهت إلى هناك فلن ترى المقاتلين الذين زحفوا إلى الجبال حيث تدور المعارك الحاسمة الآن» ، وتخيرت أن أقضى أياما حيث الخطر- فقد كانت صور الدمار التى تبثها الوكالات من **جروزنى** كثيرة ، ولا تحتاج إلى تعليق : مدينة محترقة كل هواؤها دخان ، ونوافذ بيوتها نيران، تصطدم الأقدام فى كل خطوة فى شوارعها بجثث الجنود الروس الشبان الذين قتل منهم عدة آلاف فى الأيام الأولى، **نزح منها- من المقتدرين وأسرهم -مائة وخمسون ألف شخص خلال عشرين يوما من بدء الحرب، أما الآخرون العجائز والمرضى والفقراء ،ومن لايملكون أجرة الطريق ولا معارف لهم فى المدن الأخرى فانهم باقون يهرولون من شارع لشارع ومن قبو لقبو ، فإذا هدأ القصف توقفوا يشربون من مياه الخنبر ، ويأكلون من صناديق القمامة.**

ولم أكن أريد أن أضيف إلى صور الأنقاض صورا جديدة من نفس المدينة التى دمرتها القوات الروسية بوحشية منقطعة النظير ، ولم أكن أود أن أرى الشيشان التى أخضعت بالقوة ، بل أردت - ربما لنفسى قبل أى شئ آخر- أن أرى شعبا يقتحم الموت وينسف فى الليل للفجر حصون الغاصبين ، مواصلا كفاحه الذى بدأه منذ قرون- الكفاح الذى ما زالت المتاحف الروسية تحتفظ من أساطيره بتلك الأوسمة التى صبت من الفضة الخالصة والتى كان القياصرة الروس يمنحونها لضباطهم فى القرن التاسع عشر مكافأة لما يبدونه من همة خلال الحملات العسكرية التى **بدأتها روسيا عام ١٨١٧ واستمرت مائة عام لإخضاع شعوب القوقاز الجبلية** . حينذاك خصص القياصرة الروس ربع دخل روسيا القومى لتلك الحملات وجند **لها نصف مليون عسكرى،مات منهم سبعة وسبعون ألفا فى هذه الجبال** التى أجلس بين قممها الآن،وكان الرصاص منذ قرن- كما هو الآن- أعز على القوقازى من جرعة الماء ورغيف الخبز . وبعض تلك الميداليات كتب عليها «لقاء إخضاع الشيشان». وما من وسام يجد عليه المرء اسم جمهورية أخرى كأنجوشيا أو غيرها . فقط الشيشان التى قال عنها«**موسى شنيبوف**» رئيس كونفيدرالية شعوب القوقاز : «**إذا انتصرت الشيشان فى حربها الآن ضد روسيا فسوف ينتصر القوقاز بأكمله، واذا هزمت هزمنا جميعا**».

كانت الشمس تصب علينا سخونتها ونحن نشرب الشاى الذى حملته إلينا **قاطمات** .وكنت أترقب وصول أصلان **مسخادوف** رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الشيشانية : الرجل الذى أنشأ الجيش الشيشاني وخاض به حربا قاسية لنصف العام ، أى رجل هو يا ترى؟.

لاحظ **رستم** أننى أنظر إلي ساعة يدي من وقت لاخر فقال لى : «سيأتى **مسخادوف** من كل بد فلا تقلق . إنه رجل بسيط وإن كان أبرز قائد عسكرى لدينا ، فهو متعلم وليس من قادة الميادين ، أنهى مدرسة المدفعية للقادة فى **تبليسى عام ٧٢** ، ثم وصل إلى منصب قائد قوات إحدى الفرق المدفعية فى الجيش السوفيتى ، لكنه تقاعد عام ٩٢ ليتفرغ لبناء الجيش الشيشانى المستقل».

أضاف **اسلاموف**:«لعلمك أن مسخادوف أحد الذين عاشوا مأساة شعبنا بكل أبعادها فهو من مواليد ١٩٥١ ، نشأ فى المنفى بكازاخستان بعد **تهجير شعبنا بالقوة من أراضيه بأمر من ستالين عام ١٩٤٤**» .وخطر لى أن الرئيس **جوهر دواديف** وهو من مواليد ٤٤ نشأ هو الآخر فى المنفى **بكازاخستان** وكذلك **روسلان حسبو اللاتوف** الشيشانى- الرئيس السابق للبرلمان الروسى ينتمى لجيل المنفى.وسواء أكانت مصادفة أم لا ، فإن ثلاثة من الشيشان تحديدا هم الذين فجروا أعنف المعارك ضد روسيا منذانهيار الاتحاد السوفيتى عام ٩١- الأول **حسبو اللاتوف** عندما اعتصم بمبنى البرلمان أواخر ٩٣ وأجبر الرئيس يلتسين على قصف مبنى البرلمان الواقع عند نهر موسكو، فعرى بذلك «ديمقراطية الدبابات الروسية الحديثة. **جوهر دواديف** الذى طرح بقوة احتمال تفكك روسيا كوحدة جغرافية وسياسية ثم قبل بتحدى الحرب الروسية أواخر٩٤ وتمكن من الصمود لنصف العام ، الثالث هو **باسيل شامايف** الذى قام بأكبر عملية انتحارية أفضت لإدانة البرلمان الروسى لسياسة الحكومة فى الشيشان وتصويت

وطائراتها ودباباتها إلى أعلى لتطهر الجبال الشاهقة من المقاتلين الشيشان الذين اتخذوا الجبال معقلا أخيرا لهم . وكنت أفترش الأرض بين مجموعة من أولئك المقاتلين وقد تخففوا من بنادقهم فركنوها إلى جوارهم وراحوا يأكلون، وكل يسرد بعضا من تاريخ حياته والتحاقه بالمقاومة .وغير بعيد عنا كانت تحوم في السماء طائرتان من القوات الروسية ، تدوران،وتدوران ثم ترميان بحمولتهما من القنابل على قرى لم أكن أراها ، وبشر لم أكن أعرفهم وكنت أعلم أن الطائرتين أفرغتا حمولتهما المدمرة فقط عندما أرى أعمدة الدخان الأسود وهي تتصاعد فتلطخ السماء دليلا على أن **الإنسانية لم تستطع بعد أن ترقى بنفسها كثيرا على مدى عشرين قرنا من الكتب والموسيقى والفنون ، وأن قسما كبيرا من طاقة الإنسان وجهده انصرف لمجرد استبدال هراوات البدائيين الضخمة بقنابل صغيرة حديثة تدمر كل ما حولها دون أن يغير البشر شيئا من منطق الوحشية الأول** . فما زال الذين يملكون عددا أكبر من معدات الموت يهاجمون الآخرين ويطردونهم من بيوتهم ويستبيحون نساءهم وشبابهم بقوة السلاح . ولم أكن أسمع صراخا ، ولم أكن أرى الأشلاء المتطايرة للنساء والأطفال البعيدين في كل مرة تعلو فيها أعمدة الدخان ، ولكن الصمت الذي كان يحل فجأة على المقاتلين ، ونظرات عيونهم التي تمتم باليأس عقب كل هجوم كانت ترسم بجزع نفوسهم صورا لما يجري غير بعيد عنا. وكان الصمت أشبه بصدى أصوات أولئك الذين حصدهم الدمار ،وصدى تقصف قوائم البيوت وقد تناثرت تحتها ممزقة أثواب الأطفال ولعبهم، أقداح الماء وبقايا الطعام، مناجل الآباء التي لم تشبع من الحقول ، والأم التي دست حلمتها بين شفتي طفلها فلم ترضعه،وأحلام البنات أمام المرايا .وكان الهواء الذي يسري بيني وبين المقاتلين يتشنج لحظة القصف،ويمسك بأرواحنا جميعا كأنه يد تستميت على يدأخرى ساعة الموت.وكنت أطرق برأسي صامتا، أما هم فكانوا ينفصلون لحظة عن عالمنا ،كأنما يحاولون أن يخمنوا أية بيوت تلك التي سقطت في قراهم، ثم يرفعون رؤوسهم ويستأنفون الكلام كأن شيئا لم يكن، أو كأن كل ما يمكن أن يقع قد وقع، بحيث لم يعد ثمة معنى لشيء ، أي شيء.

تلك كانت قرية«فيدينو»مسقط رأس«**شاميل باسايف**» الذي قام بعد حوالي شهر في١٤ يونيه بإحدى أكبر العمليات الانتحارية حين استولى على المستشفى المركزي بمدينة «**بوديونوفسك**» مما أفضى لمقتل مائة وعشرين شخصا ،وجرح حوالي مائة آخرين .في هذه القرية «فيدينو» «تفجر **شاميل باسايف** يأسا فقرر أن يقامر بحياته بعد أن فقد زوجته و**أطفاله الست في عملية قصف كتلك التي يقوم بها الطيارون الروس أمامنا الآن من أعلى** دون أن يعرضوا حياتهم للخطر.

هل مر أمامي **شاميل باسايف** فلم أنتبه له في تلك الأيام؟.

هل عرفني به البعض فلم أهتم به؟.

الحق أني لا أذكره لكنني رأيت العشرات من الشيشان كل منهم **شاميل باسايف** ،وكل منهم مستعد للموت.وخطرت لي شطرة من أنشودة المغني الشيشاني «عليم **سلطانوف**» «**ما من مصير أشد قسوة من البسالة المحكوم عليها بالموت**» .وقال لي **سلاموف** ضاحكا : «كان الجنرالات الروس أيام الاتحاد السوفيتي يركبون الطائرات ويحلقون بها فوق جبالنا الشيشانية ، ويتسلون من الأعالي بصيد التيوس الجبلية ، الآن يتسلون بمطاردتنا وتصيدنا من أعلى،ويتصورون أننا سوف نستسلم، لكنهم لا يفهمون أننا نقاتل منذ ثلاثمائة عام وأننا سنقاتل حتى النهاية»كان **سلاموف شابا تجاوز** العشرين بقليل ، عاش وتعلم في **جرزوني** ،وعندما أعلن **يلتسين** الحرب في ١١ ديسمبر ٩٤ كان في زيارة لأقاربه بمدينة **شاتوي** ، فعاد إلى **جروزني** بعد يومين من الحرب لكنه وجد بدلا من بيته الذي عاش فيه مع أمه وأخوته مجرد حفرة ضخمة سوداء ، ورجلا متوسط العمر يجلس في منتصف الشارع يعزف على الأكورديون، بينما ساد الصمت الشوارع،وعم البيوت المهجورة التي سلمت من القصف ونزح منها أصحابها جميعا.

كانت معلبات من سمك السردين مفتوحة أمامنا على الأرض ، وبقربها أرغفة من خبز وعلبة دخان وزجاجة ماء معدني . وكان الحديث يتصل دون توقف بين اللقم التي يحشرها المقاتلون في أفواهم . وكنت أتوقع أن تميل الطائرات نحونا في أية لحظة فكنت أتابع دورانها بعيني، أما أولئك الرجال فكانوا قد ألفوا الموت حتى أنه أمسى جزءا حيا من حياتهم ، لكنني لم أكن قد أعتدت بعد- وأنا أقضي بين الجبال يومي الثاني فقط-أن يغدو الموت الذي أكرهه شهيق أنفاسي وزفيرا من صدري . نظر إلى **سلاموف** ضاحكا بمودة قائلا: «لا تنظر ناحية الطائرات ولا تفكر في الموت فإذا كان مقدرا لك أن تموت عندنا فهو نصيبك وإن كان مكتوبا لك أن تعيش فستحيا بمشيئة الله». وخلع خاتما من الفضة من اصبعه ومده نحوي قائلاً :«اسم الجلالة منقوش على هذا الخاتم، فضعه في أصبعك ولا تخلعه، وستعود سالما» وابتسم **علي خان** وهو أكبر المقاتلين الخمسة سنا وقال «الأعمار بيد الله . أتشرب شايا»؟.

كان **علي خان** مهندسا تجاوز الأربعين ، وأبدا لم يكن ليخطر لمن يراه أنه مقاتل قادر على حمل السلاح وإسكات النبض في صدور الآخرين ، فقد كان رقيقا دقيق الملامح أشبه ما يكون بفنان حالم. وعندما سألته عن ظروف انخراطه في الجيش الشيشاني رفع عينيه إلى أعلى وقال : الجيش الروسي..لقد طاردني رصاصه من بلد لآخر. كنت في عملي حينما انفجر لغم في زوجتي بأحد شوارع **جروزني** ، فقررت الرحيل إلى«**باموت**» التي لا تبعد سوى ساعة بالسيارة عن **جرزوني** ، لكنهم قصفوا «**باموت**»ودمروا بيت أعمامي، فشددت رحالي إلى«**شاتوي**» ،ولكن الطائرات لاحقتنا ، فهاجرت أبعد فأبعد **إلى«جودرنيس»** ثم فكرت ذات ليلة تحت القصف: «و إلى أين؟. لم يعد من مكان ولم تعد إمكانية أمامي : إما هروب متصل من الموت أو الدفاع عن النفس وأدركت أن فرصة **النجاة وأنت تقاتل أكبر منها وأنت تهرب**. ومد **علي خان** بصره في الهواء للاشيء متأملا كأنما يتأسف بشدةعلى أن قوة ما قد أجبرته على الحرب وحمل السلاح. وزفر متسائلا: من الذي تلزمه هذه الحرب؟.

وأقبلت نحونا **فاطمات** ومدفعها الرشاش على كتفها وناولت **علي خان** ابريق ماء . ورجاها **اسلاموف** ضاحكا: نريد شايا لا ماء! . فانصرفت دون أن تقول شيئا . وهز رستم رأسه بمعنى لاتقلقوا فسوف تأتيكم بالشاي.

كانت **فاطمات** شابة تجاوزت العشرين، قوية البنيان ، وجهها واضح المعالم ظاهر قوي التعبير كوجوه الفلاحات العربيات اللواتي يعملن في الحقول. لكن شيئا كالمأساة كان يلقي بظله على وجهها وعينيها دون أن يفارقهما . وتذكرت أنني عندما رجوت **فاطمات** أن تقف إلى جواري لكي نلتقط صورة لنا جميعا معا فإنها وقفت إلى جواري صامتة دون أن تنطق بكلمة . وعندما التقطنا الصورة انصرفت بصمت . وعندما ناولتنا الماء



الحرب الشيشانية مشاهدات من ارض القتال



"قدسوا الحرية
يا أهل الجبال
.قدسوها
ودافعوا عنها
كأنها أمهاتكم،
ولا يغرنكم ذهب
ولا ثروة"..
–الإمام شاميل
–١٨٤٥–



شاميل باسايف الذى قاد العملية الانتحارية بالاستيلاء على المستشفى المركزى فى مدينة ابو دريد نوفسك وأواسط يونية ١٩٩٥،

الرئيس الشيشانى
جوهر دور دايف



لو أن ظلال الموت لم تكن ملقاة على أكتافنا من الطائرات الحديدية الروسية ونحن جالسين مفترشين الأرض، ولو أن الموت لم يكن ينفخ فينا أنفاسه الباردة الثلجية فى تلك الظهيرة الساخنة ، ولو لم يكن ذاك الترقب المتوتر القلق لاحتمال أن تنتهى الحياة بلحظة ومضية –لو لم يكن كل أولئك– لقلت إن السماء، التى احتضنت الجبال الشيشانية فوقنا كانت بحرا من زرقة صافية سبح فيها قرص كهرمانى من شمس تشيع الطمأنينة ، وأن يوما فى الوجود لم يكن أروع ولا أجمل من هذا اليوم الصحو المشبع بهواء الجبال النقى وهناءة الشعور بالوجود الحى واستمرار الحياة.

كان ذلك فى اليوم الثانى من رحلتى بين الجبال الشيشانية أواسط شهر مايو ، حينذاك كانت القوات الروسية التى حاربت لمدة خمسة شهور قد تمكنت من السيطرة النسبية على العاصمة جروزنى،وبدأت تزحف بجنودها

كلينتون بنسبة ٥٧ بالمائة من أصوات السود .. مقابل نسبة ٢٩ بالمائة فقط فاز بها باول . وقالت "تايم" آنذاك أن المرشحين السود فضلوا مرشحا ديمقراطيا أبيض على مرشح جمهوري أسود ".

فماذا لو فكر باول في خوض سباق الرئاسة كمرشح مستقل؟

إن الشئ الذي يؤكده الخبراء والمحللون هو أن أي مرشح مستقل لايستطيع أن يضمن أكثر من ١٠ بالمائة من أصوات الناخبين وكان حصول روس بيرو كمرشح مستقل في انتخابات ١٩٩٢ بمثابة استثناء لايمكن تصور تكراره . فضلا عن أن باول لايملك امكانيات بيرو المالية الخاصة .. ولايمكنه مجاراة المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين في مجال جمع الأموال للحملة الانتخابية .

وعلى الرغم من أن باول لم يظهر ميلا إلى الحزب الديمقراطي إلا أن بين مؤيدي هذا الحزب من يتمنون رؤية باول يتحدى كلينتون على ترشيح الحزب .. ويذهبون إلى حد اظهار اقتناعهم بأن الجنرال هو الوحيد الذي يستطيع أن يبقي البيت الأبيض تحت سيطرة الديمقراطيين للسنوات الأربع التالية على الأقل . وهؤلاء هم الذين استبد بهم اليأس من احتمال فوز كلينتون بفترة رئاسة ثانية.

ويكمن وراء هذا المنطق شعور كثيرين من البيض بأن " الجنرال الأسود" أثبت طوال حياته قدرته على التكيف مع الأوضاع السائدة ، وقدرته على الاستجابة لرؤسائه . لم يتمرد يوما على الأوامر ، ولم يسمع بالتمرد حينما كانت له القيادة. لهذا أحبه البيض من جنرالات الجيش ومن القادة المدنيين على السواء ، وأصبح في عيونهم رمزا لما ينبغي أن يكون عليه قائد أسود.

وهكذا يحظ باول بتأييد واضح في أوساط المحافظين الجمهوريين والديمقراطيين على السواء.

ويفوق التأييد الذي يتمتع به بين المحافظين البيض التأييد الذي يحظى به بين السود . والفرق هنا من الناحية السياسية - كبير بين " الاحترام" و" التأييد".

إن السود مسرورون بصعود واحد منهم - لأول مرة في التاريخ الأمريكي - في سلم المراتب العسكرية إلى أعلى منصب عسكري أمريكي : رئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة ولكنهم عندما يفكرون في احتمال أن يكون رئيسا للبلاد فإن المسألة تكتسب طابعا آخر - خاصة بين الذين يعرفون تاريخ مواقفه من قضايا السود .. قضايا الأمريكيين الأفارقة.

وقد سبق أن اتهمه معلقون سياسيون من السود في أكبر الصحف الأمريكية بأنه لم يفكر أبدا في الاحتجاج على المعاملة القاسية التي يلقاها العسكريون السود في الجيش وباقي فروع القوات المسلحة .

وقادة الكونجرس السود الذين يضمهم تجمع القوات السود لايتسون له معارضته الصريحة لموقفهم عندما أعلنوا في عام ١٩٩٠ أنهم يقفون ضد خوض الحرب ضد العراق في الخليج .. فقد اعتبروا أنها حرب أخرى للأثرياء الأمريكيين يساق فيها السود الأمريكيون بأكبر أعداد ممكنة ليموتوا من أجل أهداف ليس لهم فيها نصيب .

وعندما وجهت الدعوة إلى الجنرال باول في شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ ليكون رئيس الشرف في حفل كبير في ذكرى ميلاد الزعيم الأسود مارتن لوثر كنج في أتلانتا (عاصمة ولاية جورجيا) في شهر يناير ١٩٩١ ، احتج على ذلك القس جوزيف لاوري أقرب رفاق الدكتور كنج خلال حقبة النضال من أجل الحقوق المدنية للسود .. قائلا أن دعوة " الجنرال" للقيام بهذا الدور الشرفي تتناقض مع فلسفة اللاعنف التي كان يؤمن بها ،ويعمل بتعاليمها الزعيم الأسود الراحل.

وقبل وقت قصير من موعد الاحتفال الكبير اعتذر الجنرال باول عن الحضور.

ويلخص مفكر أمريكي أسود - هو الدكتور رونالد والترز أستاذ العلوم السياسية في جامعة "هوارد" وهي جامعة "سوداء" موقف السود من الجنرال باول على أحسن وجه في عبارة واحدة " انهم يقولون : عظيم أن ينجح باول في أداء دوره ، ولكننا لسنا واثقين من أننا نحب مايفعله".

لكن الزعيم الأسود القس جيسي جاكسون يخرج عن حدود هذا التعبير الأكاديمي . ففي عام ١٩٨٨ - حينما كان الجنرال باول مستشاراً للرئيس ريجان للأمن القومي - قال عنه أنه(أي باول) " لن يبلغ أبدا مرتبة البطولة لدى جماهير السود" .. لأن ريجان كان شديد اللامبالاة عديم الإحساس بالسود.

وليس خافيا أن الجنرال باول والقس جاكسون هما أبرز الزعماء السود في اللحظة التاريخية الراهنة . ومن هنا أهمية العلاقة بينهما . وقد اتسمت هذه العلاقة - كما يقول هوارد منز كاتب سيرة الجنرال باول - بالصعوبة . ويذكر سرا لايعرفه أحد من داخل عالم الصحافة الأمريكية . إذ يؤكد أن الجنرال قاطع صحفيا كبيرا من صحيفة "واشنطن بوست" أثناء اجراء مقابلة صحفية معه بمجرد أن بدأ بطرح عليه سؤالا عن القس جاكسون قائلا : إنك تريدني أن انتقده ، وهذا مالن أفعله".

ويذهب فريد فرانسيس المراسل البارز لشبكة تليفزيون "إن . بي . سي" الأمريكية في " البنتاجون " لسنوات طويلة(وهو أمريكي من أصل عربي- لبناني) إلى أنه " لاتوجد أية علاقة بين باول وجاكسون ، لاعلاقة بينهما على الاطلاق ". وفرانسيس يتحدث كصحفي رافق باول لسنوات عديدة ، وعبر بذلك عن درجة عالية من النفور بين أهم زعيمين للسود في الوقت الحاضر .

ويذهب بعض المثقفين السود إلى أن نجاح الجنرال باول الواضح يستخدم من جانب النخبة البيضاء كمبرر وكغطاء للاستمرار في التمييز ضد السود . ويقول روجر ويلكنز أحد زعماء الدفاع عن الحقوق المدنية وأستاذ التاريخ بجامعة جورج ميسون الأمريكية :" إن أمريكا تحب الأبطال السود ، تحب أن يكون هناك أبطال سود لأن هذا يقوم دليلا على أننا عادلون ومنصفون وأن الأبواب مفتوحة للجميع " أن الجنرال باول يستطيع أن يدخل من أبواب في السلطة مغلقة بوجه ٩٩ بالمائة منا "(أي من السود).

على أي الأحوال إن عملية " ضبط النفس" التي مارسها القائمون على الحملة الانتخابية للمحافظين الجمهوريين بالامتناع عن انتقاد باول أو تجريحه مرشحة لأن تتصدع سريعا.

بل لقد بدأت بعض البوادر الدالة على أن المرشحين الجمهوريين يضيقون منذ الآن بغموض مواقف الجنرال باول وانتماءاته السياسية . لهذا لم يكن غريبا أن يصفه مرشح جمهوري محافظ هو السناتور فيل جرام بأنه (أي باول) يبدو لي ديمقراطيا أكثر منه جمهوريا.

ومعنى هذا أن المرشحين الجمهوريين يفضلون أن يخرجوا باول من بين صفوفهم .. خاصة حين يتضح أنه لايستطيع كسب نسبة كافية من أصوات السود.

من ناحية أخرى إن الجنرال نفسه أطلق بالون اختبار على نحو غير متوقع حين قال أن البلاد تبدو مهيأة لرؤية حزب ثالث . وقد أثار هذا التصريح ضده قادة الحزب الجمهوري وعلى رأسهم النائب نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب . وبدا غضب المحافظين عليه بصورة أنه وضع حين كتب المعلق اليميني جورج ويل مقالا وصفه فيه بأنه لايمكن وبالتأكيد أن يكون نظيرا للجنرال ايزنهاور .. آخر عسكري تولى رئاسة أمريكا.

والنتيجة أن الذين تصوروا امكان الاستجابة لغواية التنبؤ بفوز الجنرال باول برئاسة أمريكا في هذه المرحلة المبكرة للغاية من حملة انتخابات الرئاسة الأمركية سيدركون خلال وقت قصير إلى أي حد تسرعوا.

فقدنا احساسنا بالعار.. كما فقدنا شعورنا **بالغضب** "(...) وقد اعتبر اليمين الأمريكي المحافظ - الممثل أساسا في الحزب الجمهوري - هذه التصريحات من باول أقوى على أنه يؤيد المفاهيم المحافظة التي يعتنقها اليمين الديني .. أي التيار الذي أصبحت له الهيمنة على الحزب الجمهوري منذ أواخر العام الماضي.

وصعدت أسهم الجنرال باول في الرسوم البيانية التي تتابع مدى شعبيته بين الجمهوريين لتجعله يتقدم بسرعة - وهو الذي لم يرشح نفسه بعد ولم يعلن لأي حزب ينتمي - ليقترب من درجة شعبية مرشح المقدمة بين المرشحين الجمهوريين وهو **السناتور روبرت دول** زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

" أما أصحاب الاتجاهات الوسيطة" فيستدلون على أن الجنرال باول من الآخذين بالفلسفة الوسطية في منهجه السياسي من أنه سبق أنه شغل مناصب مهمة في ادارات جمهورية وفي ادارات ديمقراطية على السواء . وخلال هذا يتناسى المحللون السياسيون نقطتين مهمتين :

الأولى أن اعتبار دور باول كرئيس للأركان أثناء حرب الخليج أهم نقاط قوته كمرشح للرئاسة لايلغي حقيقة أن الرئيس بوش الذي بلغت شعبيته ذروتها ابان هذه الحرب في عام ١٩٩١ لم يلبث أن خسر معركة انتخابات الرئاسة أمام كلينتون في عام ١٩٩٢.

الثانية: أن الجنرال باول يعاني من نقطة ضعف أساسية لايمكن معرفة مدى تأثيرها على الناخبين حينما تأخذ الحملة الانتخابية مداها .. وهي أنه يفتقر إلى الخبرة بالمشكلات الداخلية ، على الرغم من كل مايقال من أنه يتمتع برصيد كبير من الصفات القيادية (الكاريزما) والتكامل في الشخصية خاصة وأن موضوعه المفضل هو " المسئولية".

لقد مكنته هذه الصفات " الشخصية" في الماضي من الصعود السريع في سلم المراتب العسكرية حيث أدى الخدمة العسكرية في جولتين في الحرب الأمريكية في فيتنام.. وكان الثاني في السلم القيادي في كلية القيادة وكلية رئاسة الأركان التابعتين للجيش . ولمع نجمه أكثر عندما نقل إلى" البنتاجون" وأصبح مساعدا عسكريا لسلسلة من كبار المسئولين المدنيين ...وهو ما أهله لمنصب مستشار الرئيس للأمن القومي الذي عينه فيه الرئيس رونالد ريجان ثم لمنصب رئيس هيئة الأركان الذي عينه فيه الرئيس بوش وكان باول آنذاك في الثانية والخمسين من عمره ، فأصبح أصغر من شغل هذا المنصب بالإضافة إلى كونه أول **جنرال " أسود"** يتولاه . وعندما انتهت فترة رئاسة بوش جدد الرئيس كلينتون تعيينه في هذا المنصب ، لكنه لم يلبث أن عين خلفا له(**الجنرال جون شاليكا شفيلي**) نتيجة عدم تأييد باول لسياسة كلينتون في السماح للشواذ جنسيا بالانخراط في الخدمة العسكرية في مختلف الرتب والمناصب وعدم اجبارهم على الافصاح عن " ميولهم" .

ولوحظ أن الجنرال باول غير موقفه من مسألة خدمة الشواذ جنسيا في القوات المسلحة منذ أن تردد احتمال دخوله سباق انتخابات الرئاسة .. الأمر الذي يجعل بعض الزعماء الجمهوريين لايترددون في استبعاده كمرشح عن الحزب.

وفي هذا الإطار يبدو نصيب **الجنرال أيزنهاور الأسود**" من الفضائح الشخصية أو السياسية أضأل. ولكنه ليس منعدما تماما ، كما يبدو للوهلة الأولى .. أو كما توهم الحملة الإعلامية الحالية التي تجري لصالحه لأسباب لاتبدو واضحة تماما (...)

حتى اللحظة الراهنة لم تشر الصحافة الأمريكية إلى أي شئ في سجل ماضي الجنرال باول .. سوى إلى حقيقة أنه " **لعب دورا صغيرا في فضيحة ايران جيت" فقد** كان وقتها (١٩٨٦ و١٩٨٧) يشغل منصب المساعد العسكري لوزير الدفاع آنذاك **كاسبر** وأينبرجر،تام بدور في تسهيل نقل ستة صواريخ من ترسانات الجيش الأمريكي سرا إلى ايران . وعندما جاءت تحقيقات الكونجرس في هذه الفضيحة لم يفصح باول عن هذه الحقيقة.

جورج بوش



وعندما وضع **لورانس والش** المدعي الخاص بقضية " ايران جيت" تقريره النهائي عن تحقيقاته فيها - وأصدره عام ١٩٩٣ - تضمن التقرير انتقادا واضحا للجنرال باول ووصف شهادته أمام الكونجرس بشأنها بأنه " **كان مضللا على أقل تقدير**"(..)

لكن أحدا لايتوقع لهذه الفضيحة أن تؤثر بأي درجة في حملة باول غير الرسمية ...التي يعتبر البعض أنها بدأت في قاعة مركز المؤتمرات في **سان دييجو** قبل أيام .. بينما يرى آخرون أنها ستخرج إلى جموع الأمريكيين من خلال حملته للترويج للكتاب الذي يضم مذكراته ، فستأخذه هذه الحملة الى عشرين مدينة أمريكية على الأقل في ولايات مختلفة في شهر أيلول (سبتمبر) القادم.

من المؤكد أن الجنرال الذي حقق أرفع منصب عسكري شغله أسود في تاريخ " الأفارقة الأمريكيين" لن يستطيع أن يتهرب طويلا من تحديد موقف إزاء معركة قوانين إنصاف السود .. فهو إما أن يتمسك بهذه القوانين - كما فعل الرئيس كلينتون بوضوح - ليكسب التزام وتأييد الناخبين السود والناخبين من الأقليات الأخرى ، وإما أن يعلن أنها لم تعد صالحة أو أنها بدأت تؤدي إلى نتائج عكسية ، سعيا إلى كسب " تأييد الجيش الجمهوري والناخبين البيض ذوي الميول اليمينية والعنصرية .

وبينما يعتقد خبراء الاستطلاعات الانتخابية أن **الجنرال باول** هو المرشح الوحيد الذي يستطيع أن يجتذب أكبر أعداد من الناخبين السود للتصويت لمرشح جمهوري ، وذلك بسبب احترامهم له ، واعجابهم به .. فانه من الواضح أن الناخبين السود الذين أظهروا لسنوات طويلة ولاء للمرشحين الديمقراطيين بسبب تأييدهم لقضاياهم السياسية والاجتماعية لايتوقعون خيرا من **"الجنرال الأسود "** إذا رشح نفسه عن الحزب الجمهوري.

فقد أجرت شبكة تليفزيون "**سي . إن . إ ن** " ومجلة "**تايم** " الأسبوعية استطلاعا بين الناخبين السود في شهر مارس الماضي على أساس انحصار المنافسة بين كلينتون عن الحزب الديمقراطي وباول عن الحزب الجمهوري ، وظهرت النتائج مفاجئة. إذ فاز

قمة قائمة مرشحي الحزب الكثيرين للانتخابات القادمة.

والسبب أن كلا من هؤلاء الذين يريدون هذا المرشح يرسم له صورة سياسية وعقائدية واجتماعية تناسب أفكاره هو المحافظون يرونه محافظا .. والليبراليون يرون فيه أحدهم . والمعتدلو ومن هم " بين بين" يعتقدون جازمين أنه ممثل تيارهم الوسطى بين التطرف اليميني والميل اليساري.

كأننا أمام لغز .. والشئ الوحيد الواضح في هذا اللغز هو أنه لو كان الإعلام الأمريكي هو الذي ينتخب الرئيس الأمريكي . ولو كانت الانتخابات ستجرى هذا الشهر وليس بعد ١٢ شهرا ، لكان من المؤكد أن يفوز . **لكن من هو المرشح اللغز !!**

أشهر التسميات التي أطلقت عليه خلال هذه الحملة الانتخابية - بالأحرى حملة التأييد الإعلامية المجانية - هي التي أسمته " **ايزنهاور الأسود**" .. وربما لو قلت أمام أي أمريكي اليوم " **ايزنهاور الأسود**" إنه سيعرف فورا من بالتحديد نقصد .. أما إذا قلت **الجنرال كولين باول** فان ثمة احتمالا بوجود نسبة - ولو صغيرة - من الأمريكيين لاتعرف من هو صاحب هذا الاسم المسبوق بلقب جنرال.

. **والجنرال كولين باول** كان إلى بدايات رئاسة كلينتون في عام ١٩٩٣ رئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة ، وهي أول سلطة عسكرية في البلاد .. ولكن أحدا لايكتفي بذكر منصبه هذا دون أن يعنيه أنه كان رئيس الأركان وقت **حرب الخليج** الأخيرة . ففيها عرفه الأمريكيون ، ونيرانها هي التي سلطت الأضواء عليه أكثر من أي وقت مضى ، أكثر حتى من وقت تعيينه في هذا المنصب في عهد الرئيس السابق **جورج بوش** ليصبح أول جنرال أسود يصعد إلى أعلى منصب عسكري في تاريخ الولايات المتحدة.

خلال **الشهر الماضي** كانت صورة " **ايزنهاور الأسود** " على غلاف كل مجلة أسبوعية أمريكية . وتصدرت في الصفحات الأولى لكل صحيفة قومية أو محلية أمريكية ، والسؤال عما اذا كان سيرشح نفسه للرئاسة وعن أي حزب أو بلا حزب على ألسنة الجميع **معلقين ومذيعين ومحللين** وكتابا سياسيين وغير سياسيين . **مظاهرة لم يسبق لها مثيل لرجل لم يحدد بعد مواقفه من معظم " القضايا " الداخلية التي يعتبرها الأمريكيون همومهم الرئيسية والتي** تتحول بالطبع إلى أهم موضوعات الحملة الانتخابية.

فلا أحد يعرف على وجه التحديد أين يقف **الجنرال باول** من قضية العنصرية ، من دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية - الجدل حول استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الخارج - مشكلة إباحة الاجهاض أو تحريمه - مشكلة السماح بالصلاة في المدارس أو الاستمرار في منعها وفقا لمبدأ الفصل بين الدين والدولة .. أن من الصعب حتى القول بما اذا كان الجنرال باول أميل لأن يكون محافظا أو أميل لأن يكو ليبراليا ، بصرف النظر عن اختياره ، الذي لم يعلن بعد لانتمائه الحزبي.

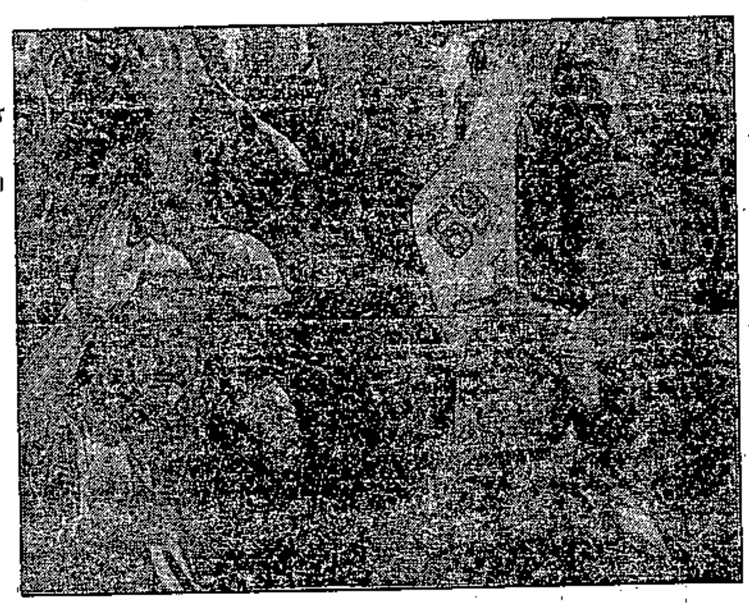
وفي هذا الإطار من" الشعبية" غير العادية التي لم يحظ بها أمريكي - ربما منذ سنوات **الجنرال ايزنهاور (الأبيض)** أي الخمسينيات أو ربما منذ **جون كينيدي** بعد اغتياله - يتجنب جميع المرشحين للرئاسة ، والذين يفترض أنهم سيكونون منافسين له إذا ماقرر بالفعل ترشيح نفسه للرئاسة ، أي حديث سلبي عنه حتى لقد نشر في الصحافة الأمريكية مؤخرا أن الرئيس كلينتون أصدر أوامره إلى جميع مستشاريه ومساعديه وأعضاء ادارته بتجنب توجيه أي نقد إلى الجنرال باول .. مبررا ذلك بأنه يقدر الرجل ويحترمه..

هذا مع أنه ليس هناك من لايعرف أن الحملات الانتخابية تتحول عامة إلى حملات يتقاذف فيها المرشحون من كل حزب فيما بينهم بالطعن والقاذورات السياسية والاجتماعية والشخصية بلا حذر ولاحساب لأي قيمة .. بل إنها تصبح حملات تكسير عظام ، ولاتلبث قرب نهاياتها من أن تتحول إلى حملات للاغتيال السياسي .. أي الاغتيال السياسي والشخصي .. المعنوي.

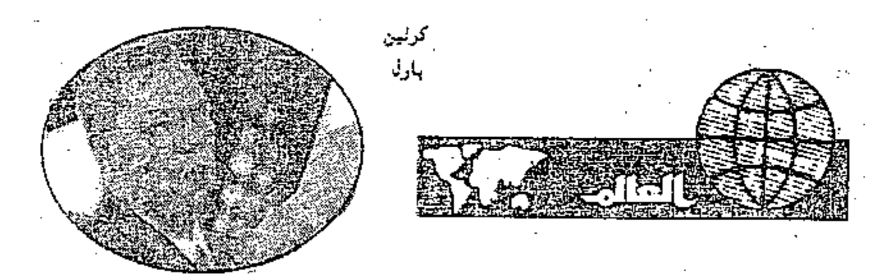
حتى لقد نشأ تصور فريد من نوعه بأن الجنرال باول سيكون أول مرشح رئاسة أمريكي بلا فضيحة في ماضيه الشخصي .. فلا كلام عن فساد مالي أو سياسي ..أو أخلاقي (وعلى سبيل الحذر نقول : حتى الآن على الأقل !)

وقد بلغت الحملة المجانية للجنرال باول ذروتها في الأسبوع الثالث من سبتمبر الماضي عندما كان يقوم بجولة بين المدن الأمريكية بمناسبة نشر كتاب يحوي مذكراته (بعنوان " رحلتي الأمريكية ") حيث كان يوقع على النسخ للمشترين في المكتبات الكبرى ، وبدا لبعض المندهشين من قوة الحملة أن المسألة بالنسبة للجنرال لاتعدو أن تكون الدعاية لكتابه . لكن الدلائل أصبحت أوضح على أن الرجل يملك طموحا أكبر .. وأنه يجس نبض الرأي العام بالنسبة له كمرشح للرئاسة ولن يلبث أن يعلن نيته الرسمية .

لقد بدأ يتحدث - في خطب وأحاديث صحفية كثيرة - بلغة المرشحين لانتخابات الرئاسة . مرة أشاد بالنظام الأمريكي " الاسمي " قائلا "**أن العناية الالهية التي وهبت أمريكا دورها في العالم في الوقت الحاضر** " ..ومرة أخرى كان أكثر نارية في انتقاد الأوضاع العامة ، فقد قال" **لقد**



كلينتون في الكويت



كولين باول

اللغز الأكبر في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة

محاولة التنبؤ بمن سيكون سيد البيت الأبيض التالي مخاطرة يتجنب المحللون والمعلقون الأمريكيون خوضها .. وإن كانت لعبة صحفية مفضلة لدى كل المراقبين الأجانب ، بمن فيهم المراسلون الأجانب الذين يتضاعف عددهم ليصل إلى نحو ٢٠ ألفا مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية .

فثمة " غواية " شديدة تكاد لاتقاوم لكي يختار المرء واحدا من المرشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية ليقول هذا مرشحي .. أو ليقول: هذا هو المرشح الذي أتوقع أن يفوز برئاسة أمريكا ، ومعها " زعامة العالم الغربي".

ولكن .. أليس الوقت مبكرا كثيرا على الحديث عن مرشح أو آخر يحتمل فوزه في انتخابات ستجرى مرحلتها الثانية يوم ٥ نوفمبر عام ١٩٩٦؟.

والحقيقة أن الوقت مبكر بالنسبة لأي محاولة للتنبؤ بالنسبة لمن سيفوز برئاسة أمريكا القادمة .. حتى وإن جرت هذه المحاولة صباح يوم الانتخابات النهائية . مع ذلك فان الوقت ليس مبكرا أبدا على الحملة الانتخابية لأي مرشح ، إن الانتخابات " التالية" تبدأ عادة فور انتهاء الانتخابات " السابقة" . فاذا كان الرئيس الأمريكي الذي انتخب أمس مرشحا لخوض معركة الرئاسة للفوز بفترة رئاسة ثانية فإنه يبدأ حساباته في كل خطوة داخلية أو خارجية يتخذها لقياس تأثيرها على فرص فوزه بفترة الرئاسة الثانية ، وهو بهذا يبدأ حملته الانتخابية التالية . أما اذا كان الرئيس قد أنهى فترة رئاسته الثانية ولم يعد له أن يرشح نفسه مرة أخرى فإن الأمر لايختلف كثيرا .. فإن حزبه يبدأ



رسالة واشنطن

البحث عن مرشحه الجديد مع بداية فترة الرئاسة الثانية .. والحزب الآخر يبدأ حملته الانتخابية من أول يوم للرئيس في البيت الأبيض ، سواء كان لفترة أولى أو ثانية – بالبحث عن الأخطاء التي ستسهم في زعزعة فرص الرئيس أو مرشح حزبه للفوز بالرئاسة التالية.

وإذا كان الحذر من التنبؤ بمن سيفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية يحتاج إلى تفسير فإن من بين التفسيرات الكثيرة يبرز أكثرها منطقية وواقعية ، وهو أن **كل من انتخب رئيسا للولايات المتحدة خلال الخمسين عاما الماضية – تخللتها ١٢ انتخابا رئاسيا ، فاز بأغلبية ضئيلة من الصعب على أحد أن يتنبأ في أي جانب سترسو .**

وعدا ذلك فإن الحملات الانتخابية – بطبيعتها وضراوتها – تضع الجميع ، الأمريكيين وغيرهم ، تحت تأثير شعور بأن فوز أي مرشح احتمالا ممكنا ، أن الاستماع إلى خطب المرشحين ودعاياتهم يعطي انطباعا شديدا بأن كلا منهم واثق من الفوز .. بل وأن فوزه مؤكد. لولا أن النتيجة لابد أن تنتهي باختيار مرشح واحد ليكون رئيسا.

إن المرحلة الأولية لانتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة لم تبدأ بعد ، إنما ستبدأ في يناير القادم وتنتهي في أغسطس التالي ، تبدأ بأول انتخابات أولية على مستوى الولايات .. وتنتهي بالمؤتمر القومي لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري حيث يختار كل منهما بناء على نتائج الانتخابات الأولية في الولايات – مرشحا واحدا عند لخوض السباق الأخير يوم **٥ نوفمبر ١٩٩٦** .

مع ذلك فإن الحملة الانتخابية على أشدها . وإذا كان لم يتضح بعد إذا كان أحد من زعماء الحزب الديمقراطي سيتحدى الرئيس (الديمقراطي) **بيل كلينتون** على ترشيح الحزب – وهو احتمال ضئيل وإن كان غير مستبعد تماما – فإن **تسعة مرشحين يتصارعون الآن على الفوز بترشيح الحزب الجمهوري** .. كل منهم يريد أن يرى فيه هذا الحزب المرشح الأقدر على إزاحة كلينتون من البيت الأبيض وحرمانه من الفوز بفترة رئاسة ثانية.

وتتميز الحملة الراهنة بظاهرة جديدة .. جديدة تماما في تاريخ انتخابات الرئاسة الأمريكية . وهذا هو موضوع هذه الرسالة من واشنطن .

كما قلنا فإن المرحلة الأولية من الانتخابات لم تبدأ بعد .. مع ذلك فإن الإعلام الأمريكي فتح كل أبوابه ونوافذه على مرشح معين إلى حد يكاد يطفئ الأضواء على مسارح حملات كل المرشحين الآخرين.

وأغرب مافي الأمر أن هذا المرشح الذي يحظى منذ عدة أسابيع بمعاملة لم يسبق لها مثيل باعتباره المرشح الأقوى والأمثل للرئاسة الأمريكية لم يعلن بعد رسميا أنه سيرشح نفسه للرئاسة .. حتى ليمكن القول إن الإعلام الأمريكي – بتياراته المختلفة – يريد أن " يجنده " رئيسا للولايات المتحدة أو على الأقل " يجنده" لخوض معركة الرئاسة.

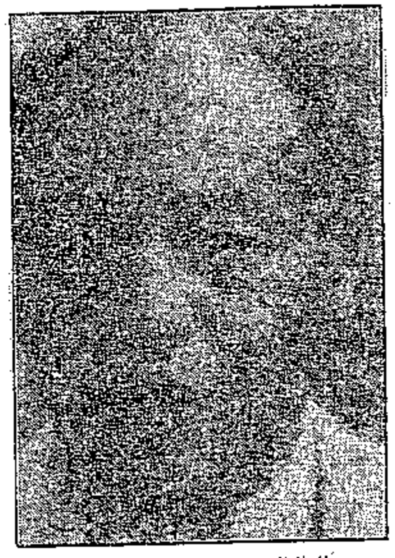
ولايزال هناك ماهو أغرب . **فهذا المرشح الذي لم يرشح نفسه بعد** (على الأقل حتى وقت كتابة هذه الرسالة إلى " اليسار" – **لم يتضح إذا كان سيرشح نفسه عن الحزب الجمهوري أو عن الحزب الديمقراطي.. أم أنه سيختار أن يخوض معركة الرئاسة كمرشح مستقل.**

في الوقت نفسه فإن كثيرين في الحزب الديمقراطي يتمنون أن يرشح هذا الأمريكي نفسه عن حزبهم .. وأن كثيرين من مؤيدي الحزب الجمهوري يريدون أن يروا اسمه على

الأمريكيين والغربيين ، فساد منذئذ إصطلاح السوق الشرق أوسطية ، وروج على نطاق واسع لفكرة التعاون الإقليمي الذي يقوم على التكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة والموارد العربية ، ورأسمال الدول النفطية ، دون ربط ذلك بإحراز أي تقدم على صعيد التسوية السياسية ، بل أن إسرائيل تنطلق في ذلك من فهم مؤداه ، أن التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يدمج اقتصاديات المنطقة في الاقتصاد الإسرائيلي ، والذي بشر به وزير الخارجية الإسرائيلي " شيمون بيريز في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " - صدر عام ١٩٩٣ - من شأنه أن يقود إلى التسوية ، ويحقق السلام والاستقرار ، ويواجه التطرف الأصولي في المنطقة وليس العكس!

ووفقا لهذا التصور ، بادرت إسرائيل بالدعوة إلي عقد " المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء أواخر العام الماضي ، الذي شاركت فيه ٦١ دولة وأكثر من ألف من التجار ورجال الأعمال والمستثمرين والسياسيين وقاطعته سوريا لبنان. وفي المؤتمر قدمت إسرائيل أبرز الوثائق التي طرحت عليه التي تحمل تصورها حول " الشرق الأوسط الجديد" تحت عنوان " بدائل التنمية للتعاون الإقليمي " وهي بدائل تجعل من الاقتصاد الإسرائيلي محورا لاقتصاديات المنطقة ، وتصبح إسرائيل بموجبها كما يقول وزير خارجيتها " شيمون بيريز" العاصمة التجارية والمالية للنظام الإقليمي الجديد عبر مشاريع ثنائية وثلاثية بينها وبين كل من مصر والأردن و السلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة في رؤيتها " بالتركيز على منطقة العقبة بصفتها المنطقة النموذجية لقطف ثمار السلام" لتصبح تل أبيب وفقا للمشاريع التي تضمنتها الوثيقة هي - كما قال د. محمود عبد الفضيل - بنك المنطقة ومحطة مواصلاتها المشتركة وقلبها السياحي ودماغها العلمي والتكنولوجي ومركزها الصناعي وعصبها الخدماتي وعقلها الزراعي والممر الأوحد لتجارتها !

كرست إسرائيل " قمة الدار البيضاء" الاقتصادية لترويج دعوتها للتعاون الإقليمي" ، ولم يكن هناك أدنى شك أن الدعوة تقوم على مواجهة أي شكل محتمل من أشكال التعاون في المنطقة ، بما يمنح إسرائيل موقع الصدارة وربط المصالح الاقتصادية لدول المنطقة ، بما يخدم هذا الموقع وأدركت السياسة المصرية ذلك نجاء مشروعها لقمة الدار البيضاء ليعيد ترتيب الأولويات التي عكسها المشروع الإسرائيلي ، معطية



الملك الحسن

الأولوية للحل السياسي وللتنمية الوطنية كشرطين لابديل لهما للتعاون الإقليمي الذي ينبغي أن يخضع آنذاك للإفادة المتبادلة للأطراف المشاركة فيه وبدلا من الدعوة الإسرائيلية لجذب الأموال للاستثمار في المنطقة الممتدة من البحر الميت حتى البحر الأحمر ، دعا المشروع المصري إلى تركيز المشاريع في منطقة سيناء . أدركت السياسة المصرية في قمة الدار البيضاء ، المسعى الإسرائيلي لتهميشها ، فأكد مشروعها على

وارن كريستوفر



الدور القيادي لمصر قياسا إلى وزنها البشري وطاقاتها العلمية ونجاحاتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة وتمتعها بالمناخ الأكثر حرية لجهة امتيازات المستثمرين لكن هذا التأكيد لم يحرف القمة عن أهدافها فاتخذت قرارا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية باستكمال مناقشة خطوات " التعاون الإقليمي " في قمة عمان وإقامة بنك مشترك لتمويل مشاريع التنمية الإقليمية في المنطقة . كما مارست واشنطن خارج قمة الدار البيضاء ضغوطاً على دول المنطقة لدفعها للتخلي عن أولويات التنمية الوطنية والتعاون العربي لصالح التعاون مع إسرائيل الذي أصبح معروفا باسم " التعاون الإقليمي " . ولم يكن الانزعاج الأمريكي - الإسرائيلي المشترك من عقد قمة الاسكندرية الثلاثية سوى لون من تلك الضغوط التي نجحت في عقد قمة القاهرة الرباعية بمشاركة إسرائيل ، لتأكيد فكرة التعاون الإقليمي ، وقطع الطريق أمام أي محاولات لإحياء العمل العربي المشترك.

وكما أعلن مسئولون أمريكيون فإن فكرة إنشاء البنك الإقليمي للتنمية - التي أوصت قمة الدار البيضاء بإنشائه - ستكون الموضوع الرئيسي للنقاش في قمة عمان .. وبالرغم من أن فكرة إنشاء البنك أمريكية ، تحظى بموافقة مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين وتونس ، فإن الدول الخليجية تعترض عليها إنطلاقا من أنها غير مستعدة لإنشاء مؤسسة مالية جديدة تعود فوائدها على أطراف دعمت الغزو العراقي للكويت - الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ، كما عارضتها معظم الدول الأوروبية استنادا إلى الاكتفاء بالمؤسسات الدولية القائمة ، كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي اللذين يقدمان أموالا طائلة للمنطقة لدعم عملية التسوية السلمية ، هذا فضلا عن خشية ألمانيا وفرنسا من أن يصبح البنك أداة جديدة لتعزيز الهيمنة الأمريكية على مقدرات المنطقة . وعلى الرغم من أن الإشارات الغربية والخليجية مازالت تشير إلى رفض الموافقة على إنشاء " بنك التنمية" فإن المراقبين السياسيين يرجحون أن تسفر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماعات التحضيرية لقمة عمان في موسكو وبون واشنطن على حلفائها الأوروبيين والخليجيين عن دفعهم للتخلي عن تحفظاتهم بشأن إنشاء البنك الذي يرجح أن تكون العاصمة الأردنية عمان مقرا له، في حال الموافقة على إنشائه في قمتها الاقتصادية التي ستدشن الخطوات العملية للتصور الإسرائيلي ! للتعاون الإقليمي " ولبناء " الشرق الأوسط الجديد".

قمة عمان الاقتصادية:

تعزيز التعاون الإقليمي

ورفع المقاطعة العربية عن إسرائيل!

بينما تتعثر المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن توسيع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتعجز عن إلزام إسرائيل بتنفيذ التعهدات التي وقعت عليها في بنود اتفاق "أوسلو"، وبينما تتواصل هجمات الطيران الإسرائيلي شبه اليومية لضرب قرى جنوب لبنان، بعد أن ماطلت إسرائيل في

حسني مبارك



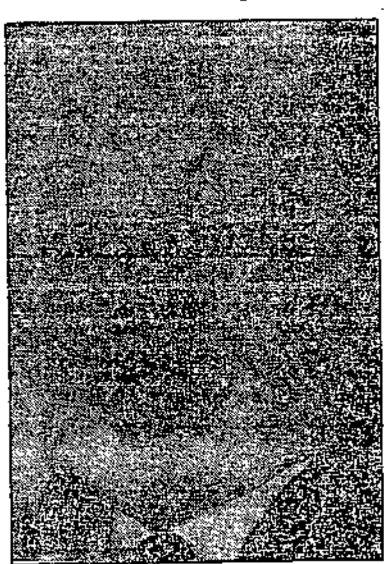
المفاوضات حول تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ القاضي بإنسحابها منه، وبينما يتجمد مسار التسوية السوري - الإسرائيلي، وتمارس الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ضغوطا لدفع سوريا للقبول بشروط التسوية الإسرائيلية التي تعتبرها دمشق اجحافا بحقوقها، وبينما تفتر العلاقات المصرية - الإسرائيلية في أعقاب التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ونجاح إسرائيل بدعم أمريكي، في عدم التوقيع عليها، أو الإلتزام بالمراقبة الدولية لمنشآتها النووية لتضمن أن تتم مراحل التسوية الأخرى تحت مظلتها النووية، فإن التصور الإسرائيلي للتسوية الذي بدأ في مؤتمر مدريد، وانطلق إلى المفاوضات المتعددة الأطراف، والقائم على أساس مبدأ «التطبيع قبل التوقيع»، والإعلاء من شأن الجوانب الاقتصادية للتسوية على حساب جوانبها السياسية أخذ في الاكتمال، مع تهاوي المقاطعة العربية لإسرائيل، وتسابق الأطراف العربية، في الانخراط في الخطوات العملية نحو "الشرق أوسطية" التي وضعت خطوطها العريضة في قمة الدار البيضاء" في أكتوبر الماضي، ويجري على قدم وساق الإعداد لوضعها موضع التنفيذ في القمة الاقتصادية لتنمية

دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعقد على امتداد ثلاثة أيام، من ٢٩ وحتى ٣١ أكتوبر الجاري، في العاصمة الأردنية عمان.

الاقتصاد أولا

ومنذ بدء محادثات التسوية بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد، والبعد الاقتصادي لها يتصدر كل أبعادها الأخرى من الجانب الإسرائيلي وحلفائه من

الملك حسين



نحو الشمس

«.. حى على الفلاح»

قالع العطارة

«القدس أجمل المدن..!»

تضفى على خيالنا الشرقى حدائق أرجوان ، فى لون القباب ، عنا قيد التحف المشتقة ، حلمى نسائنا .. وفى تعاويذ عجائزنا معلقة على صدور مدينة أنهكتها بساطير الغزاة!.

هى القدس : قبلة خطانا .. ندخلها من أبواب الخطب البليغة وأحلام المنام فتمنحنا رحابة للروح/ أفقاً ليومنا القادم فى الأمس البعيد../ ومدى للزهو بذوق أجدادنا فى اللون ، وهامات الأبواب ،وتطريز الفسيفساء على المنابر وشكل النقش على الأعمدة الباسقة!.

«القدس تجارة دنيانا..!»

اسم جميل «القدس» : يغرى العالمين بالتضامن إذا ما استوجبت شكرانا «ماركة مسجلة» تغنينا من «الوطن» بلغات الآخرين .. وتغنينا من البيان المطول عن مكاننا فى الأرض ،وعن مكانتنا ، إذا ما احتاجت بضاعتنا ما تيسّر من عطف الموسرين!.

تحفة -من القدس- على التحف التى نهديها لعباد الله . وتراب مقدّس نعبئه فى قوارير الزجاج . وبطاقة عيد لكل أهل الأرض .. وحكايا عتيقة نبيع رموزها صلباناً وأجراساً ومصاحف بحجم الكف أو أصغر . تزين أعناق المؤمنات والمؤمنين!.

.. والقدس : أحرف نصوغها ذهباً وفضة للنساء البيض المولعات بشرتنا السحرى ،حديث فى السياسة إذا ما أراد «الأمير» خروجاً على النص الرتيب / .. وقصيدة إذا ما رغب الشاعر تغيير طعم فمه من طلاسم الكلمات أو غزل البنات!.

.. والقدس : وجداننا المسكون بالمجد «صلاح الدين» عندما تعجزنا هزائم عصرنا فى العثور على منتصر /.. وعمر» إذا ما أخجلتنا مباهاة الأمم بفاتح أو أمير مقتدر!.

.. والقدس : وحدتنا فى الخلاف : نذهب غرباً / نذهب شرقاً / نذهب فى كل الجهات .. وإذا ما أتعبتنا رؤانا توحدنا القدس كى تستريح من عاداتنا فى الاتفاق وفى الاختلاف!.

..والقدس تجارة آخرا!»

موضوعنا على مدى العمر: فى الوعظ والارشاد / فى الخطب البليغة حين يسهو إمام صلاتنا عن تجديد السجع ونظم الدعاء/ .. وفى اكتساب الفضيلة ، عندما نسجد فى أسى ونشرع أيدينا إلى أبواب السماء : ندعو الله أن يبعث من يشاء من عباده الصالحين . كى يعفينا من واجب صفناء شرفاً لغيرنا من المؤمنين!.

.. والقدس : أرض الرباط / .. والقبلة الأولى / .. ومعراج نبينا عليه السلام / وعلينا ما استطعنا من دموع تقوانا .. وفى كل دمعة عشر حسنات تشطب سيئات أعمالنا عند الغفور الرحيم!.

.. والقدس- وما أدراك والقدس -هى التى باركت سعى دنيانا ومنحتنا الفضل على المسلمين الذين لم يولدوا -مثلنا- مرابطين!.

.. وبعد:

«القدس» هى عنوان حالتنا- نحن العرب والمؤمنين المنشغلين إلى الأذقان بأعمال السياسة والتجارة ونظم الأدعية على طريقة الشعراء - تغرق وحيدة فى أسوار العزلة . بينما لا نزال على تقاليد طبعنا : صراخنا المبتذل ، وحزننا الخجل ، و«إيماننا القطعى» بأن المدينة فلسطينية ، عربية ، وإسلامية/.!.

.. القدس التى على الأرض ، هى الآن .. فى حاجة إلى ما هو أكثر من الكلام الطائش فى الهواء والبيانات الكاذبة.

فى القدس ، تنادى المآذن : حى على الفلاح..!!.

بتسليم إسرائيل من تسميهم «مطلوبين يتواجدون في منطقة الحكم الذاتي».

وصرح **شمعون بيريز** بعد جلسة تشاورية لعدد من الوزراء الإسرائيليين بأن حكومته مصممة على تسليم المطلوبين الفلسطينيين بعد انتهاء مدة محكوميتهم في سجون السلطة الفلسطينية.

كما صرح وزير العدل **الإسرائيلي دافيد ليبائي** ، الذي شارك في جلسة المشاورات بأن الحكومة الإسرائيلية لن تستعجل إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين إلى حين حل الإشكالات بما في ذلك تسليم المطلوبين . وأكد بأن هذه مسألة سياسية أكثر منها مسألة قضائية.

كما أكد وزير الشرطة الإسرائيلي **موشيه شاحال** بأن هناك ارتباطاً مباشراً ما بين إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وتسليم المطلوبين . وأشار وزير الإسكان الإسرائيلي **بنيامين بن اليعازر** إلى أن السلطة الفلسطينية تنتهك الاتفاقات معها بعدم تسليمها للمطلوبين وحث **رعنان كوهين رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست** الحكومة بعدم إطلاق سراح أي معتقل فلسطيني وعدم تحويل أية صلاحية جديدة في المناطق إلى منظمة التحرير حتى تستبقط السلطة الفلسطينية وتنفذ ما عليها من الصفقة.

ومما يذكر أن اسرائيل قد أعلنت بأنها طلبت تسليمها ١٣ مطلوبا فلسطينيا يتواجدون في منطقة الحكم الذاتي ، فيما أعلنت السلطة الفلسطينية بأنها تسلمت قائمة بـ ٧ مطلوبين فقط.

وفي محاولة لتجنب تسليم مطلوبين فلسطينيين إلى إسرائيل تقوم السلطة الفلسطينية بإجراء محاكمات سريعة لهم وتصدر بحقهم أحكاما طويلة.

خطوط حمراء كهربائية في مفارضات طابا

اصطدمت مفاوضات طابا لتسليم صلاحيات الكهرباء إلى الجانب الفلسطيني بطلبات واشتراطات إسرائيلية قدمت على شكل خطوط حمراء لا يمكن التنازل عنها . وصرح وزير الطاقة الإسرائيلي الذي شارك في هذه المفاوضات بأن خطوط إسرائيل الحمراء تتمثل في إبقاء السيطرة الإسرائيلية على خطوط الضغط العالي في الضفة بالاضافة إلى الإشراف الكامل على تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي بالتيار الكهربائي ،ومن الجدير بالذكر بأنه هذه الشروط الإسرائيلية هي أعلى بكثير مما جرى الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة بالنسبة لتزويد المستوطنات بالكهرباء في قطاع غزة.

أجمعت مختلف المصادر بأن **حكومة رابين** قد ابتدأت بفرض وقائع سياسية جديدة على مدينة القدس تحت غطاء الاتفاق الحالي لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي . وما ينطبق عليه وعلى الحكم الذاتي إلى بعض مناطق الضفة الغربية . وقد برزت في الآونة الأخيرة عدة دعوات من أوساط اليمين الإسرائيلي تطالب بإطلاق اليد الاستيطانية في القدس الكبرى وضواحيها وتكريس سيطرة إسرائيل المطلقة على القدس الشرقية بما في ذلك إغلاق معظم المؤسسات الفلسطينية فيها ، وإسقاط موضوعها من أي مفاوضات في المستقبل باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل ، مقابل تخفيف بعض مظاهر المعارضة الداخلية للحكومة الحالية.

وتضيف هذه المصادر بأن التصريحات الصادرة عن أقطاب حكومة حزب العمل بمن فيهم رابين وإجراءاتها العملية تشير إلى استعدادها المبدئي والعملي للقبول بذلك ،وفي هذا السياق يأتي القرار الأخير للجنة الوزارية الإسرائيلية لشئون القدس بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية.

وعلى هذا الأساس تؤكد المصادر المذكورة ، بأنه لا يمكن تفسير هذا القرار بأنه مجرد خطوة شكلية لامتصاص ردود فعل الأوساط اليمينية المتطرفة وإنما هو في الواقع استمرار لتنفيذ سياسة الإلحاق والتهويد للمدينة المقدسة بالرغم من الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، وفي إشارة واضحة بأن مستقبل القدس لن يتقرر على طاولة المفاوضات وإنما وفق قرارات الحكومة الإسرائيلية.

ومن هنا كان ايهود أولمرت **رئيس بلدية القدس الغربية** وهو من أقطاب **حزب الليكود** شريكا كاملا في القرارات التي اتخذت بغية فرض وقائع احتلالية جديدة على المدينة ، ومن هنا جاءت تصريحاته التي تحدث فيها عن حصوله على الضوء الأخضر من **رابين** لمواصلة اجراءاته ضد بيت الشرق.وفي إطار هذه السياسة أيضا جاء قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بالسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى.

لذلك وما إن أعلن مؤخراً عن القرار **باغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية هي مكتب الإذاعة والتليفزيون ومكتب دائرة الإحصاء ومكتب المجلس الصحي** الأعلى حتى أعرب أولمرت عن الأمل في أن عملية إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس قد ابتدأت أخيراً.

لقد علمت التجربة السابقة المواطن المقدسي وجميع المواطنين في المناطق المحتلة ، دروسا كثيرة في الطرق والأساليب الإسرائيلية للابتزاز وفرض الوقائع على القدس كلما جرى الترتيب أو التوصل إلى اتفاق ما في الضفة الغربية.

وهكذا وفي ظل مثل هذه الاتفاقات ،جرى فرض الإغلاق الشامل على مدينة القدس، وجرى تقطيع أوصال الضفة بين شمال وجنوب ،وجرى سن القوانين التي تحظر أي نشاطات سياسية ذات علاقة مع منظمة التحرير أو السلطة في المدينة المقدسة،وجرى هدم عشرات البيوت العربية ومصادرة آلاف الدونمات في ضواحيها ،والآن وعلى شرف اتفاق إعادة الانتشار هناك الكثير مما يجري الإعداد له وتنفيذه بدءا بقرار إغلاق بعض المؤسسات.

ولعلنا نذكر جميعا أنه لم يكن بالإمكان في حينه التوصل إلى اتفاق القاهرة وإقامة **سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا**،لولا إسقاط المفاوض الفلسطيني لمطلبه برفع الإغلاق المفروض على مدينة القدس.وبغية تسهيل الأمور وامتصاص ردود الفعل. قيل يومها أن وزير الشرطة الإسرائيلي **موشيه شاحال** سيجتمع مع **فيصل الحسيني** ليناقش معه تخفيف بعض القيود والتخفيف من حدة الاغلاق،وبالفعل فقد حصل اجتماع او اجتماعان ولكن بدون اية نتائج عملية . ومرت الأيام واستمرت المفاوضات ومعها «المرونة» الفلسطينية وتقديم التنازلات ،إلى أن وصلت الأمور إلى اتخاذ إجراءات لإغلاق بيت الشرق الذي جرى التفاوض مع القائم عليه قبل عام من أجل تخفيف قيود الإغلاق . وهذا يعني أن ما كان الجانب الإسرائيلي مستعد للقيام به وتنفيذه قبل عام أو عامين ليس مستعدا حتى لمجرد التفكير به الآن.

وبالتالي فلا يسعنا إلا أن نستنتج بأن التآكل في موقف المفاوض الفلسطيني قد أدى وعلى نفس المستوى إلى تآكل عملي بالنسبة للعديد من الموضوعات المؤجلة وغير المؤجلة وفي مقدمتها مدينة القدس.

لذلك وهناك مجال كبير في هذه المدينة المقدسة والصامدة مع توقيع الاتفاق الحالي لإعادة الانتشار ونقل للصلاحيات ،ولعل في إغلاق مكتب الإحصاء في القدس مع تسليم الجانب الفلسطيني للصلاحيات الإدارية عن مجال الإحصاء في الضفة وفي قرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية دلالة كبيرة على المفاوض الفلسطيني أن يتوقف عندها قبل فوات الآوان.

مخططات التوسع الإسرائيلية في القدس مع بدء الاحتفالات اليهودية بالقدس (٣٠٠٠)

حنا عميره

رسالة القدس

ابتدأت قبل أيام ما يسمى بالاحتفالات على مرور ثلاثة آلاف عام على الوجود اليهودي في القدس، وسط مقاطعة دولية واسعة . وقد تجلى ذلك بامتناع معظم سفراء الدول الأجنبية عن حضور حفل الافتتاح وبيانات الإدانة والاستنكار التي صدرت عن العديد من الدول والهيئات والمؤسسات بين فيهم العديد من الدول العربية.

لقد أدت هذه المقاطعة وحملة الاحتجاج بالعديد من الكتاب والصحفيين الإسرائيليين للقول بأن احتفالات «القدس ٣٠٠٠» قد فشلت تماما ولم تنجح في أخذ أي قرار أو اعتراف من المجتمع الدولي بأن هذه المدينة هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية كما أعلن رابين في حفل الافتتاح الذي جرى فيما يسمى بمدينة داود وهي منطقة أثرية قديمة مجاورة لقرية سلوان.

وأما المضمون الاستيطاني التوسعي لهذه الاحتفالات فقد ظهر بالمزيد من الإجراءات الاحتلالية لتأكيد سياسة الضم، والتحضير للمزيد من الاعتداءات على الأراضي والبيوت العربية ولاسيما في سلوان بالتحديد.

وفي هذا المجال فقد كشف النقاب عن مخطط لترسيخ الاستيطان والاستيلاء على البيوت العربية في سلوان يشمل حوالي ٤٠ منزلا عربيا في هذه القرية . وقد صرح رئيس الجمعية الاستيطانية المتطرفة المسماة «العاد» دافيد باري بأن هناك عملية مكثفة تجري للاستيلاء بصورة هادئة على بيوت في سلوان وستصل هذه العملية ذروتها في إسكان علني للمستوطنين في هذه البيوت ، وأوضح أيضا بأن بعض هذه البيوت يقع في الحي المالي بمحاذاة سور المسجد الأقصى الجنوبي ،وبعضها الآخر فيما يسمى بحارة اليمن وسط أحياء البلدة المكتظة بالمواطنين العرب.

ومن المعروف بأن مخطط الاستيلاء على البيوت العربية في سلوان قد ابتدأ منذ عام١٩٩١ عندما استولى المستوطنون على خمسة بيوت عربية في ذلك الوقت.

ومشروع التوسع الاستيطاني في سلوان لا يقتصر على الاستيلاء على البيوت العربية فقط، وإنما على الأراضي أيضا حيث جرى الاستيلاء على مساحة من الأرض تقدر مساحتها بـ ٤ دونمات بالقرب من باب المغاربة، أي في مدخل بلدة سلوان الشمالي من أجل بناء فندق إسرائيلي فخم عليها.

كما تقوم شركة تطوير شرقي القدس وهي شركة إسرائيلية بتنفيذ ما يسمى بمشروع «الحديقة الأثرية» التي ستحيط بثلثي سور القدس وتبدأ من باب المغاربة باتجاه الجنوب وتمر بوادي حلوة حتى تصل إلى الجسمانية ومتحف روكفلر.

وإذا ما أضيف لذلك ما كان قد أعلن في وقت سابق من مشاريع ومخططات استيطانية في المدينة المقدسة ، يصبح جليا ان ما يسمى باحتفالات الألفية الثالثة اليهودية قد نظمت من أجل تكريس الواقع الاحتلالي على المدينة المقدسة.



احتجاجات فلسطينية ضد اعتداء مستوطني الخليل على مدرسة للبنات

إطلاق سراح المعتقلين مرتبط بتسليم مطلوبين من منطقة الحكم الذاتي!!

صعدت إسرائيل من ضغوطها على الجانب الفلسطيني وأعلن العديد من الوزراء الإسرائيليين بأن إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين من السجون الإسرائيلية هو أمر مرتبط بتجاوب السلطة الفلسطينية مع الطلبات الإسرائيلية ، لاسيما ما يتعلق

النقد للحكومات لكنها، عموما، تبتعد عن النقد الذاتي أو عن نشر مقالات معارضة لخطها السياسي أو الفكري، وتشتهر بهذا الانغلاق صحف الأحزاب اليمينية. لكن هناك عدة صحف حزبية وطنية ويسارية، مازالت تغلق الباب أمام الفكر النقدي لطريقها.

بالطبع، فإن هذه الصورة العامة القاتمة هي ليست الصورة الكاملة. ولم يغفل الحاضرون حقيقة وجود إشراقات من النور في بعض الصحف اللبنانية والجزائرية والمصرية والفلسطينية وغيرها. وقد ذكرت أسماء بعض هذه الصحف (لن نذكرها هنا كي لانظلم أخواتها اللاتي لم يذكرن في اللقاء) لكن كل إنسان نزيه يعترف بشجاعة وصدق بالحقيقة إن غالبية الصحف ملتزمة بمبدأ (..) تضييق مساحة الحرية والديمقراطية.

وأما وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، فتلك محرومة من النفس الديمقراطي و٩٩٪ منها موجهة أو تابعة لجهة محددة ويضيق صدرها عن استيعاب الرأي الآخر.

.. ونحن لانعترف

لقد سبق وقلنا أنها صورة قاتمة. لكن الأسوأ منها كان محاولة بعض الصحفيين العرب منا. بمن فيهم الفلسطينيون، الدفاع عن هذا الواقع أو تبريره أو عمل موازنة بينه وبين الصحافة الإسرائيلية.. كأن يقول: "صحافتنا العربية مليئة بالمساوئ والصحافة الإسرائيلية أيضا مليئة بالمساوئ.." وكم كنت أتمنى لو أن الحوار، في هذا الموضوع، اقتصر على الإعلاميين العرب دونما حاجة للمقارنة مع الصحافة الإسرائيلية لكن هذا ماحدث في الواقع. ولاحاجة بنا إلى الهرب والمقارنة تفرض نفسها، حتى في لغة الحوار.

ففي حين انبرى عدد كبير منا للتفسير والتبرير، وجدنا معظم الصحفيين الإسرائيليين، في نهاية اللقاء، يبدأون الكلام بنقد ذاتي حول تصوراتهم وحول نشر الحقيقة عن شخصية العربي.. ومن بعد ذلك ينتقدون الصحافة العربية على شكل عرضها لشخصية الإنسان الإسرائيلي.

أحدهم، جدعون ليفي، يكتب زاوية أسبوعية في "هآرتس" يخصصها لنشر قصص انسانية عن المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال ومعاناته جراء أساليب القمع، قال: "**في كثير من الأحيان أخجل من نفسي كصحفي يهودي وأنا أقرأ الصحافة العبرية. لأنني أكون شاهدا على الحقيقة وكيف يتم تشويهها**". وتساءل: "لكن لماذا نظل نندب مشكلتنا أننا ننساق وراء السياسيين، كل يخطى على قادته. فتعالوا، نحن جمهور الصحفيين، نسبق السياسيين في الخطوة الحتمية للتقارب والتفاهم والتعايش. تعالوا نقرر نحن، كل في صحيفته ولقرائه، نقدم الحقيقة نبحث عن الجانب المشرق في حياة بعضنا البعض نهاجم الجوانب السلبية كل لدى شعبه، وننطلق إلى الأمام، إلى المستقبل".

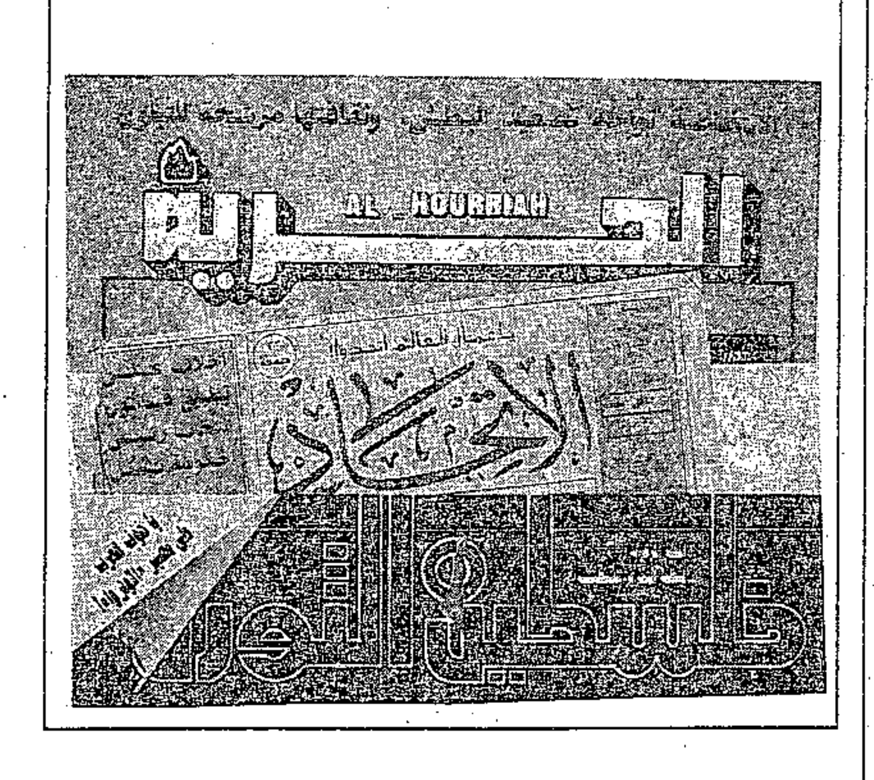
صحفي آخر، **دانين سيمون** من "معريب" قال: "في عالمنا لاتسود العدالة. إنني أتساءل، لماذا يهتم العالم الغربي بنا، نحن اليهود، أكثر من العرب عندما قتل الجندي الإسرائيلي **نحشون فاكسمان** نشرت قصته وأخباره وصوره في صدر الصفحات الأولى لأبرز الصحف العالمية. لقد اختطفته خلية أرهابية من حماس واحتجزته في بيت شمالي الضفة فطوقته القوات الإسرائيلية واقتحمت البيت الذي أخفي فيه وقتلت كل من كان معه وتبين أن رصاصات إسرائيلية اخترقت جسده ومع ذلك حظي بالاهتمام العالمي "**نيويورك تايمز**" نشرت عنه صفحة كاملة ونشرت صورته في الصفحة الأولى. الرئيس **كلينتون** بنفسه تكلم عنه وعن "شجاعته وصفاته المميزة"، كأنه يعرفه وأنا أتساءل: **لقد قتل خلال الانتفاضة أكثر من ألف فلسطيني، قسم كبير منهم أطفال بريئون.. لماذا لم يهتم بهم العالم؟!**"

ويروح شبيهة تكلم آخرون (بينما عارضهم بقية زملائهم وقاطعوهم: إنكم تبالغون)

خلاصة الكلام

لقد اختتم اللقاء، بعد ثلاثة أيام من الحوار، باتفاق جنتلماني مضمونه التعهد، كل من طرفه، في زيادة الاهتمام بالآخر ونشر الحقيقة فقط وبإظهار الوجه المشرق وليس المظلم فحسب للطرف الآخر. وكانت الفترة الأخيرة من اللقاء عبارة عن احتفال فخم على متن قارب ملوكي سبح بهم في النيل، فيما تناولوا معا طعام العشاء واستمعوا للغناء ورقصوا حتى الانتشاء، وتفرقوا بالقبلات وبالوعد القاطع بتكرار اللقاء.

وبهذا تدفقت المشاعر الإنسانية لتكسر الحواجز السياسية والحروب التاريخية والعداء والأحقاد والكراهية ولاندري إذا كانت تلك حالة عابرة إلى صفحة جديدة في العلاقات بين المجموعتين. لكن لا أقل أهمية من هذا هو الجرح الذي حركه هذا اللقاء في جسد الإعلام العربي. فهل من أمل في أن يعالج هذا الجرح ونشفى منه ونرفع رؤوسنا.. أمام أولادنا والأجيال القادمة؟!



كنا نذكر إسرائيل فقط على أنها " كيان صهيوني " و" دولة مزعومة" اليوم تغير الوضع ، لكننا لم نصل إلى المستوى الموضوعي ، وعلينا أن نسأل : لماذا؟ الجواب هو: الواقع المأساوي الذي نعيشه نحن في ظل الاحتلال ونناضل من أجل **الاستقلال ، وبسبب هذا النضال نتعرض للقمع والكبت والأغلال.**

وزاد على هذا بقية الصحفيين الفلسطينيين ، فاتهموا الصحافة الإسرائيلية بالتحيز مطلق إلى جانب الحكومة واليمين المعارض في كل ما يتعلق بالفلسطينيين والعرب.

اليهودي في الصحافة العربية

وتكلم الصحفيون الإسرائيليون عن شخصية اليهودي في الصحافة العربية ، فلم يختلفوا في اتهاماتهم عن أترابهم الفلسطينيين فذكروا أن الصحافة الفلسطينية والعربية عموما تخلو من نشر أي خبر إيجابي عن إسرائيل أو اليهود ، تتجاهل الشخصيات اليهودية في الإبداع وفي العلم وفي السياسة ، لاتنشر مقالات صحفية من الصحافة العبرية أو من صحفيين يهود ، إلا إذا كان المكتوب يخدم المصلحة العربية ويظهر سلبيات إسرائيل مع العلم أن الصحافة الإسرائيلية تهتم بإبراز ، أيضا الأخبار الإيجابية عن العالم العربي والمبدعين العرب.

وشكا الصحفيون الإسرائيليون من أن الصحافة العربية قلما تجرى مقابلات صحفية مع القادة الإسرائيليين ، فيما يتراكض الصحفيون الإسرائيليون لمقابلة القادة العرب وحتى المواطنين العاديين في العالم العربي.

وفي هذا الإطار ساهم الصحفي المصري **حسين سراج** ،محرر الشئون الإسرائيلية في مجلة "أكتوبر" ، في عرض التطور الذي طرأ على تصوير الإنسان اليهودي في الصحافة العربية ، أشار أولا إلى أن الإنسان اليهودي الذي يعيش في العالم العربي أخذ مكانته في الصحافة العربية ، مثل بقية المواطنين وقدم نموذجا على ذلك في إبراز عدد من الشخصيات والمبدعين اليهود مثل الموسيقار داود حسني والكتاب **مراد فرج وحاييم ناحوم ويعقوب شنواع وطوبي مزراحي** وغيرهم وقال : بالنسبة لشخصية الإسرائيلي في الصحافة العربية ، تغيرت الصورة كثيرا منذ مجيئ السادات إلى إسرائيل سنة ١٩٧٧ وأصبحت تنشر مواداً إعلامية موضوعية عن إسرائيل والإسرائيليين في مصر وفي دول عربية أخرى .." لكن مازال هناك مايجب أن يتغير للإيجاب في هذا الموضوع . مع أن هناك تصرفات إسرائيلية تعوق ذلك ، مثل ماكشف مؤخرا في إسرائيل عن قتل الأسرى المصريين وهم أحياء سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٣.." هنا تدخل أحد الصحفيين الإسرائيليين وسأله: لماذا تتجاهلون أن الصحافة الإسرائيلية هي التي كشفت عن الموضوع لأول مرة؟! فالصحافة الإسرائيلية حرة وديمقراطية ولاتخشى الحقيقة حتى لو كانت مؤذية لإسرائيل ومضرة في مصلحتها .. وبشكل طبيعي ، انتقل الحوار إلى موضوع الصحافة الحرة.

الصحافة الحرة

عند الحديث عن الصحافة الديمقراطية والحرة ، أصابتنا - أقصد الصحفيين العرب أجمعين - حالات اللعثمة وقصر اللسان فإنها حقيقة ، مؤلمة ومخجلة ومخزية لكنها حقيقة ، أن الحرية والديمقراطية لم تعد بعد إلى صحافتنا في أية دولة عربية.

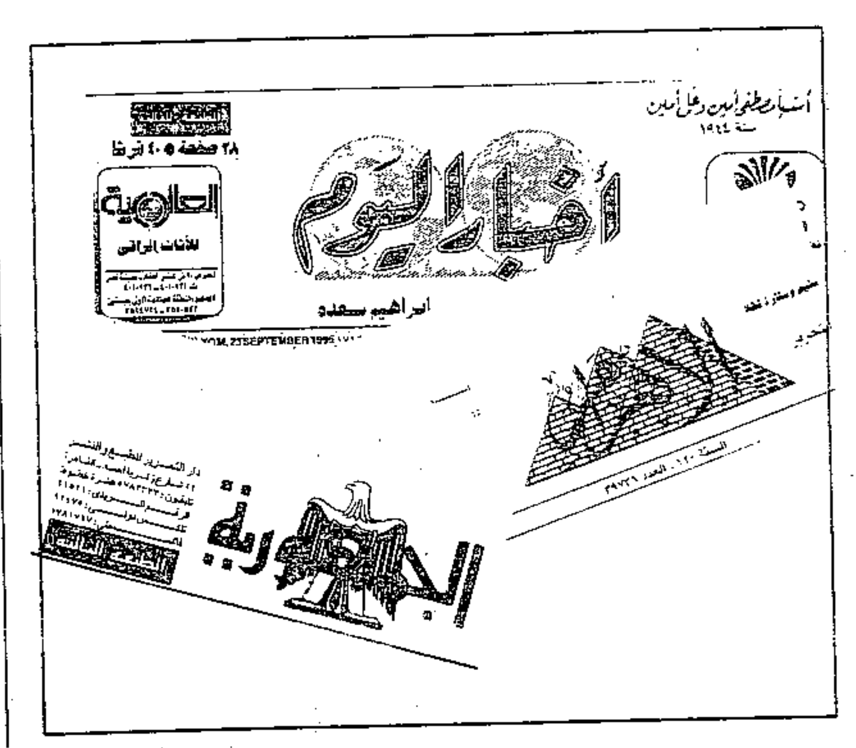
نحن عندنا بالأساس"**صحافة موجهة**" أو "**صحافة حكومية**" أو"**صحافة حزبية**" أو "**صحافة تجارية تابعة**" .. الخ صحيح أنه لاتوجد في العالم صحافة حرة مائة بالمائة ، إلا فيما ندر ، ولكن الصحافة العربية تعتبر في قاع لائحة الصحافة العالمية الحرة ...إن لم تكن فوقها رقابة حكومية أو عسكرية مباشرة ، فإن في داخلها رقابة ذاتية تضيق مساحة الديمقراطية والحرية حسب المصلحة .

هناك صحف موالية تماما للحكومة أو للرئيس أو للملك ، فلا نجد فيها أي انتقاد أو تحقيق ضد فساد أو ضد أخطاء أخرى.

هناك صحف تتجرأ على انتقاد الحكومة لكنها لاتتجرأ على توجيه أي انتقاد أو ملاحظة إلى الملك أو رئيس الجمهورية.

هناك صحف عربية تصدر في أوروبا ، لأنها أرادت الابتعاد عن الرقابة ، فوقعت على الساحة الأوروبية في براثن الإغراءات المالية وأصبحت موالية وهي في المهجر .هذه **صحيفة للعراق أصبحت للسعودية وهذه صحيفة خاضعة للأمير الفلاني ويلاحظ أن دول الخليج ، والسعودية بالذات ، سيطرت على غالبية وسائل الإعلام العربية التي تصدر في أوروبا الغربية** وتنعكس هذه السيطرة ليس فقط في الملكية الرسمية ، بل أيضا في توعية الأخبار وفي مضمون المقالات وغياب أي نقد لدول الخليج وسلاطينها .. وفي بعض الحالات يغيب أي نقد للغرب أو للإدارة الأمريكية .

هناك صحف حزبية تأخذ حقها في توجيه



عندما يصبح لساننا قصيرا!

في الفترة مابين الثامن والعاشر من سبتمبر / أيلول الماضي **عقد في القاهرة لقاء فريد من نوعه مابين مجموعة من ٣٠ صحفيا إسرائيليا وفلسطينيا** بهدف الحوار حول دور الإعلاميين ووسائل الإعلام العربية والإسرائيلية في ظل المسيرة السلمية والأجواء المميزة لها.

نظم اللقاء كل من **"المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط"**، وهو مركز إسرائيلي مقرب من قوى اليسار في حزب العمل، و**"مركز المعلومات الفلسطيني للسلام"**، وهو إطار فلسطيني مستقل يعمل في شئون الإحصاء والإعلام ومركزه في القدس وقد عقد اللقاء برعاية وتمويل منظمة **الاتحاد الأوروبي** وحضره مندوب عن الأمم المتحدة وشارك فيه عدد من الصحفيين العرب (من مصر والأردن والجزائر وتونس والمغرب) بشكل رمزي.

موضوع اللقاء هو أحد مواضيع الاختلاف الكبرى بين جمهرة الصحفيين العرب عموما. **فهناك من لايرى فيما يجرى عملية سلام، وهناك من لا يؤمن بأي حوار مع الإسرائيليين** ولذلك لن نتطرق الى هذا الجانب من اللقاء، لكن هناك جانبا آخر، رأينا فيه مسألة أساسية للإعلاميين العرب، تتعلق بالنقاش الحاد الذي دار بين الصحفيين حول **حرية الصحافة ورسالتها الإنسانية ودورها في الحياة البشرية إن في عصر السلام أو في حالات الحرب**. وقد وجدنا أنفسنا نحن الإعلاميين العرب، قصيري اللسان في هذا الحوار .. لأن إعلامنا العربي، رغم ما فيه من مقدرات إبداعية وأقلام ونكر مستنيرين يخجلنا في كل مايتعلق بالحريات .. ولدينا الكثير من التصورات في أداء رسالتنا الإنسانية.



رسالة حيفا

العربي في الصحافة العبرية

استهل اللقاء بكلمتين، واحدة من المسئول الإسرائيلي وهو مدير مركز السلام، **عوفي برونشتاين**، والثانية من مديرة المركز الفلسطيني **ناديا عرفات نجاب**.

برونشتاين قال إن مايدفعه إلى تنظيم هذا اللقاء هو الواقع الأليم في الصحافة العبرية والعربية التي يجمع بينها قاسم مشترك هو: إبراز الحدث المثير، والمأساوي في العلاقات بين الشعبين وتجاهل أحداث اللقاءات اليهودية - العربية الإنسانية " فقط في الأسبوع الماضي - قال - جرى لقاء رائع بين رجال دين يهود من الولايات المتحدة وبين رجال دين مسلمين في غزة مثل هذا الخبر لم يجد له مكانا في الصحافة الإسرائيلية أو الفلسطينية".

أما **ناديا النجاب** فقالت:" أنتم تتحدثون عن سلام وقد تحقق فعلا سلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن لكن، على الرغم من توقيع اتفاق سلام أولى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن السلام غير ملموس في الواقع. لقد كان من المفروض أن يحضر إلى هذا اللقاء ١٧ صحفيا فلسطينيا، بنفس مقدار عدد الصحفيين الإسرائيليين، **لكن إسرائيل لم تسمح لعشرة صحفيين بالحضور. وكذلك واجهنا صعوبات في مصر لأننا لانملك جواز سفر"**.

ومن هنا دخل الحوار إلى بيت النار. وقد بدأه الصحفي **زهير بهلول**، من التليفزيون الإسرائيلي (من عرب ١٩٤٨)، الذي تحدث عن شخصية الإنسان العربي في الصحافة العبرية الإسرائيلية وقال: الصحافة الإسرائيلية معروفة بديمقراطيتها وبانفتاحها الشديد ولكن بالأساس بالنسبة لليهود فالعربي مازال يظهر فيها على العموم بشكل سلبي، باستثناء عدد من الكتاب المعروفين بمواقفهم الإنسانية واليسارية الذين يكتبون بموضوعية.

لقد أثارت كلماته ثورة في القاعة ولم يحتملها الكثير من الصحفيين الإسرائيليين الذين اعتبروها تحريضا وتحريفا.

أما الصحفي الفلسطيني **خالد أبو عسكر** (القدس المحتلة)، فقال: **لنعترف بالحقيقة، فلا توجد صحافة موضوعية لا في إسرائيل ولا في فلسطين**. وأقول لكم بصراحة: الصحافة الفلسطينية تغيرت كثيرا

والمستشار القانوني للجبهة الشعبية لتحرير السودان ، والباحث بمعهد الاستشراق في هامبورج تحدث عن الشريعة وموقف الجنوب . وقال إنه لا يجوز اتهام جنوب السودان بمعاداة الإسلام الا اذا اعتبرنا ممارسات النميري وحكم البشير والترابي هي الإسلام. لان محاولات النميري والترابي (لـ « أسلمة » الدولة وكافة مجالات المجتمع أدت وتؤدي -كما هو واضح في السودان- إلى تدمير الدولة والمجتمع . وذكر أن ممارسات النظام الحاكم في السودان قد اوقعت البلاد في صراعات قومية وهي تعمق من الاضطهاد ومن الطابع الفاشي للنظام ، وتؤدي إلى خرق حقوق الإنسان الأساسية . ومن واقع الحياة في جنوب السودان يتبين أن هذه الممارسات تعني اضطهادا اضافيا لغير المسلمين وللنساء.

وشخص د.بيتر كوك جوهر النزاع في السودان في الصراع بين النظام الحاكم الذي يسعى لفرض ايديولوجية واحدة على دولة متعددة القوميات والمقاومة التي يجدها هذا المخطط من جهة أخرى .انتهى العالم والسياسي الجنوبي إلى أن ظلم العهد الاستعماري استمر قائما في السودان ومن هنا فأن المشكلة الرئيسية ليست هي الوحدة بل العدالة .وعبر عن اقتناعه بأن إزالة الظلم الاقتصادي والثقافي في السودان سيخفف من حدة الطرح الراهن حول التقسيم.

التضامن العالمي كان مؤثرا

وتحدث **عبد السلام حسن**،الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان السودانية عن الطابع الدبكتاتوري للنظام والذي تزيد قوانين القمع حدة. ونبه لمناورة النظام باعلانه عن الإفراج عن معتقلين إذ لو افترضنا توفر الجدية فالنظام لا يقصد الجنوب .وتعرض لمواد القوانين القمعية التي تطلق يد النظام في اعتقال أو إعادة اعتقال أي مواطن . وقال إن الافراج عن معتقلين لا يعني انتهاء المشكلة اذ لابد من محاكمة ومحاسبة الذين قاموا بالتعذيب . وذكر أن موقف النظام من المظاهرات الأخيرة والتي تم قمعها بوحشية بين أن الحكومة غير جادة في احترام حق الإنسان في التعبير.وتحدث عن تهديد الحكم في السودان بتوقيع اقصى العقوبات على المتظاهرين ، وحذر من الخطر الذي يتعرض له المقبوض عليهم لان النظام بوسعه تطبيق القوانين الاسلامية على معارضيه وتكفيرهم. وقال إن فلسفة الحكم قائمة على الرأي الواحد تجعل هذا ممكنا . ونبه في ختام كلمته إلى أن الحملة العالمية لحقوق الإنسان كانت مفيدة والتضامن كان له اثر، ويقدرته أن يؤدي إلى تحسن نسبي.

السيدة **جابي ليمان باموها من الفرع** الألماني لمنظمة العفو الدولية شرحت ملابسات لجوء ثم ترحيل الطلاب السودانيين ،وعبرت في مداخلتها عن معارضة جمعيات حقوق الإنسان وفيئات واسعة أخرى لممارسات الحكومة الألمانية إزاء قضية اللجوء السياسي . وبينت مشاشة منطق وزير الداخلية الذي سلم اللاجئين للنظام السوداني . وتتابع منظمة العفو الدولية تطور أوضاع حقوق الإنسان في السودان ومن الثابت لديها وقوع حالات تعذيب ومختلف اشكال الخرق الفظ لحقوق الإنسان في السودان.

سؤال عن مستقبل السودان

هل ما تقدم عن مؤتمر اسمرء تفاؤل مبالغ فيه ؟ ما هي الامكانيات الواقعية لاية حكومة سودانية ديمقراطية لتقود التطور في اتجاه السلام والديمقراطية والوحدة رغم الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي لن تنتهي بمجرد سقوط الحكم الدبكتاتوري ؟ وهل سيفلت السودان الديمقراطي من مصيدة صندوق النقد الدولي ومصيدة البترو دولار وتأثيراتهما على الأوضاع الداخلية؟.

فاروق أبو عيسى السياسي الشمالي ووزير الدولة والخارجية السابق وبونا ملوال السياسي الجنوبي ووزير الاعلام السابق متفائلان . أبو عيسى صرح «لليسار» بان تصورنا عن الوحدة والسلام والديمقراطية ليس نظريا ، إذ هو مبني على معرفتنا بالسودان.والذي دفعه المجتمع الدولي من ثمن نادح لقبول التفتت في البلقان سيحول دون اعادة التجربة في افريقيا . هناك مأساة رواندا وبوروندي ولا زال العالم منهمكا بها . التفتت أسبابه داخلية اساسا وليس السودان مهدد بالتفتت نتيجة تآمر خارجي . هناك قوى اجتماعية سودانية غير مستعدة لاستيعاب المستجدات بما يعني الاستعداد للتخلي عن مساحات من السلطة والثروة في سبيل عملية تشكل الأمة . في اسمرء تغلبنا ولو نظريا على هذه العقبة بأن اعترفنا بوضوح بأن السودان بلد متعدد وأن تأسيس الدولة ينبغي أن يقوم على حق المواطنة المتساوية . بهذا نكون قد وضعنا اللبنة لبناء وحدة . ولا بديل عن خيارين: **إما وحدة اختيارية طوعية في دولة ديمقراطية يسودها القانون أو التفتت** . الممارسة في الفترة الانتقالية بعد اسقاط النظام الإرهابي القائم هي التي ستحدد ان كان السودان سيقوم على أساس جديد أم لا . هناك عنصر ايجابي آخر وهو أن الحركة السياسية في الجنوب على رأسها جون قرنق وبعض من حوله بتاريخه وميثاقه وتوجهه هذا ضمان للوحدة مثلما كان دور نيريري ونكروماداعما للوحدة.

بونا ملوال اجاب سؤالنا بأنه متفائل «رغم أن الجنوبي لا يملك أسبابا كثيرة للتفاؤل ، وقال . لا مستقبل للانظمة الشمولية فهي لا تستطيع أن تحافظ على أي شئ الا بالقوة . والحكم بالقوة يتطلب موارد خرافية . والموارد يجب أن توظف للتنمية وليس للحفاظ على الأنظمة البوليسية . ،وذكر أن الإخوان المسلمين قد افلسوا فكريا وهذا ما يشيته لجوئهم للحكم بالقوة كما افلسوا ماديا . وتحدث ملوال عن موقف الغرب قائلا انه يقول لابد من الديمقراطية ثم يجد اسبابا لاستثناء بلدان معينة.. والغرب مسئول عن كثير من التناقضات التي تعيش فيها . وهو لا يريد أن يدعم الديمقراطية في المنطقة . ويرى بونا ملوال على الرغم من كل شئ فان تاريخ المنطقة كلها يسير في اتجاه الديمقراطية ، الدبكتاتوريات هي التي تهدد وحدة الأمم وليس الصراع السياسي الديمقراطي جبهة الانقاذ في الجزائر ترفض الاعتراف بثقافة القبائل في الجزائر وترفض التعددية ولا تعترف الا بالعروبة . خطورة ما حدث في جنوب السودان هو ان الإخوان المسلمين لم يدخلوا فقط القهر الديني بل ادخلوا ايضا الصراع العرقي. وبالسودان أكثر من ٧٠ مجموعة اثنية وهذا في حد ذاته سبب للانقسام لانها متداخلة فيما بينها . ولكن الشمال والجنوب منفصلان اثنيا وجغرافيا رغم امكانيات الانفصال واردة ،ولكننا نريد وحدة السودان .. نريد بناءها على أسس متينة أقوى مما كانت.

الاستاذة د. **كارين كولر رئيسة مشروع دار المشورة الذي يقدم المشورة** والرعاية لمواطني البلدان العربية في برلين في الشئون القانونية والاجتماعية والتي أشرفت على تنظيم وادارة الندوة مع العاملين بالدار بالاشتراك مع أ. **محمد نور، مقرر منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية** بالمانيا ، دعت الحاضرين للتوجه إلى وزير الخارجية الألماني بالاحتجاج على ترحيل اللاجئين . كما دعت لتوجيه رسائل لاحتجاج للحكومة السودانية بسبب القمع الدموي للمظاهرات الطلابية السلمية.

بعد الندوة بقيت أسئلة وتساؤلات ليست قليلة . ولكن كثيراً من مساهمات الندوة القت اضواء جديدة على المشاكل وبينت مساهمات الساسة السودانيين أن التجمع الوطن الديمقراطي قد قطع خطوة هائلة على طريق اكتشاف الواقع والاعتراف به من أجل تغييره لصالح الشعب ، وبواسطة الشعب.

الذى يصدر حاليا ، سودان ديموكراتيك جازيت .فى انجلترا قال ان حق تقرير المصير ضرورى ليس فقط بسبب سوء معاملة الجنوبيين .وبين أن وقف الحرب هو السبيل لوقف التردى فى أوضاع السودان لكل مجموعة اقليمية . وقال نحن نطبق حق تقرير المصير لكل شعب السودان كأساس لحل النزاع . ولكن تقرير المصير لا يحل وحده كل المشاكل.

وشرح ملوال وجهة نظره قائلا : اذا اسأت معاملة اخيك وأراد هو أن ينفصل عنك أما أن تتركه أو تواصل اضطهاده .وهذه عملية لا فائدة منها وهى مكلفة حاليا لا يوجد ما يدعو الناس فى الجنوب لتأييد البقاء مع الشمال فى دولة واحدة . لو انتهت المسألة للانفصال فان الشمال هو الذى سيتحمل المسئولية.

وقال إن المهم هو خلق جو للجنوبيين يقنعهم بأن الناس متساون .. وان امامهم فرصاً متساوية .وهذا العمل امامه فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات . ولا أحد يعرف إلى أين يمكن أن يؤدى الانفصال . ولكن حتى الانفصال لا يجوز أن نخاف منه اذ يمكن ان تكون هناك علاقات جوار وتعاون .. ستكون الفترة الانتقالية تحت اشراف دولى .والمسألة فى النهاية فى رأى بونا ملوال ليست: هل راية واحدة ام رايتان اثنتان؟ بل هى: هل علاقة مساواة أم واحد يسيطر على الثانى؟.

وقال: لكن شعب جنوب السودان سيستخدم حقه بمسئولية . المهم ماذا سيكون قرار قيادة جنوب السودان ، قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان.

أسباب الدائرة الشريرة

استاذ العلوم السياسية الألمانى والخبير المعروف فى شئون السودان بروفسور **تيتسلاف** قدم لوحة تاريخية لتطور السودان الذى لم يشهد منذ الاستقلال سوى ١١ سنة سلام و٣٠ سنة حرب وشهد٣ حكومات ديمقراطية و٣ أنظمة عسكرية انقلابية .عاش السودان ، الذى كان طليعة الديمقراطية فى كل أفريقيا دورة متكررة يقلب فيها العسكريون الأنظمة الديمقراطية المنتخبة بعد فترة تتراوح بين ٣ و٦ سنوات ويتيسرون حكمهم العسكرى مثل الحال فى أمريكا اللاتينية . وقال أن النميرى استفز الجنوب بسياسته البترولية وباصداره لقوانين الشريعة والغائه للحكم الذاتى فى الجنوب. واعتبر عدم إلغاء قوانين الشريعة ووقف الحرب بمثابة الخطأ الأكبر لحكومة الصادق المهدى التى جاءت إلى الحكم بعد أن اسقط تحالف شعبى عريض حكم النميرى وبعد فترة انتقالية دامت سنة واحدة .

وتساءل بروفيسور تيتسلاف : لماذا انسد الطريق امام الممارسات الديمقراطية فى السودان رغم ان العمال واصحاب الاعمال وفئات واسعة أخرى طالبت وظلت تطالب بحكم ديمقراطى؟فى محاولة لاجابة هذا السؤال قال أن مؤتمر اسمرة أعلن لأول مرة موقفاً واضحا من قضية الشمال والجنوب وأسس الدولة . وارجع الأزمة المزمنة لغياب شخصية قيادية مثل نيريرى ونكروما بعد الاستقلال مما حرم السودان من فرصة أن تلف شخصية الزعيم الوطنى قوى المجتمع واجزاءه حولها . كما عزى ما اسماه فشل قواعد اللعبة الديمقراطية إلى وجود حزبين طائفيين (الأنصار والختمية) يمثل انصارهما ثلثى إلى ثلاثة أرباع مجموع الاصوات مما يجعل نتائج الانتخابات محددة سلفا . وتحدث عن دور المثقفين الذين وصلوا إلى البرلمان من خلال دوائر الخريجين .وعن دور الإخوان المسلمين (حاليا: الجبهة القومية الاسلامية) .ودور كل من الحزب الشيوعى والعسكريين ليصل إلى استنتاج مفاده ان النموذج السودانى قد سد طريقه بنفسه . مشيرا إلى أن الصادق المهدى قبل سقوط حكومته قال انه يريد ان يجمع الكل فى قارب واحد .وفسر هذا بأنه دليل على فشله لان الديمقراطية تحتاج إلى معارضة .وخلص تيتسلاف إلى أن فكرة الديمقراطية لم تفشل كما يقول البشير ، الذى فشل هو تطبيق معين . وقال إن طريق الديمقراطية طويل وانه قبل الديمقراطية لابد من الاتفاق على قواعد اللعبة وذلك فى اطار عملية التشكيل الدستورى للدولة . ويعنى هذا تحديد ما هو المطلوب . سودان كدولة دينية ام علمانية ، محايدة ام غير ذلك.. وذكر بأن قوى متنافرة تماما من الحزب المسيحى الديمقراطي إلى الاشتراكيين والشيوعيين استطاعت فى شيلى أن تتفق على صيغة الحكم الديمقراطى لما بعد دبكتاتورية بينوشيت ولا زالت الصيغة قائمة.

جون قرنق



وقال د. **خالد المبارك** ،الكاتب والاستاذ الجامعى والمؤلف المسرحى أنه سيتحدث مدافعا عن الديمقراطية السودانية .وعارض رأى تيتسلاف فى انها كانت ديمقراطية الحزبين الكبيرين مذكرا بدور الحركة السياسية ككل بما فى ذلك اليسار المعارض والصحافة المستقلة والنقابات . كما قال إن الحزبين الكبيرين ليسا مجرد حزبين طائفيين منبها لوجود القوى الحديثة فى الحزبين وتأثيرها عليهما .واعتبر ان تدمير أحزاب الوسط التى تمثل تحالفات فضفاضة سيترك السودان فريسة لتنظيمات اقصى اليمين وأقصى اليسار.

وقارن بين تاريخ رسوخ تقاليد ديمقراطية الذى دام قرونا فى بلد مثل بريطانيا والسنوات القليلة التى أتيح فيها للسودان ممارسة الديمقراطية وتحدث عن أن السودان مهيأ لترسيخ الديمقراطيةلانه لم يعرف الدولة المركزية القاهرة. وذكر بأن الديمقراطيات السودانية وفرت الانتخابات النزيهة والقضاء المستقل وحرية تنظيم الاحزاب والنقابات واستقلال الجامعة وحرية الصحافة.

واعتبر د. **المبارك** ان نظام الجبهة القومية الاسلامية فى السودان تتوفر فيه سمات وأساليب نظام نازى يخفى دبكتاتوريته خلف شعارات دينية وذلك لتحطيمه المجتمع المدنى إلى «تجييش الشعب» وإلى إعادة صياغة الشعب ،وهى سمات مشتركة للانظمة الفاشية.

علق بونا ملوال على مداخلتى تيتسلاف والمبارك منبها إلى أن حسابات الموازين الانتخابية المذكورة تنطبق على الشمال وحده ولا تراعى وضع الجنوب .وقال ان أحد العوامل التى تضعف الديمقراطية فى السودان هو عزل الجنوب.

وكان د. **حامد فضل الله** احد منظمى الندوة ونشطاء حقوق الإنسان قد رد افتتاح الندوة عن على الزعم بأن الديمقراطية قد فشلت فى السودان أو فى البلدان النامية . وقال أن ٣٠ سنة من الحكم الدبكتاتورى و٩ سنوات فقط من الحكم الديمقراطى تبين أن مسئولية الخراب الذى لحق بالسودان تقع على الدبكتاتوريات.

الدكتور بيتر كوك ، استاذ القانون

وأن الرأى العام فى اتفاق تام على أن نظام الجبهة القومية السودانية نظام شمولى عسكرى ارهابى يستغل الدين لقهر شعبه وتحويل السودان لبؤرة للتطرف والارهاب الذى يخلق حالة عدم استقرار في المنطقة لدى دول الجوار بما يهدد الأمن والسلام الدوليين . وقال إن شعب السودان عرف منذ أول يوم لانقلاب البشير (٣٠ يونيو ١٩٨٩) ان هذا النظام هو نظام حسن الترابى ، نظام الجبهة الإسلامية .ولم تنطل على الشعب لعبة الترابى الذى ضمن جعل العسكريين يقبضون عليه السياسيين الآخرين لخداع الرأى العام.

وقال أبو عيسى إن قادة القوى السياسية والنقابية والعسكرية لم يجدوا صعوبة فى تشكيل جبهة لمعارضة النظام العسكرى فور قيامه ،بخلاف الموقف فى السابق حيث طال الزمن حتى تفاهمت القوى المعارضة.

وفى تشخيصه للمعارضة السودانية قال أن إحدى ميزات المعارضة الحالية تتحدد فى قيامها منذ أول أيام النظام ، وسمتها الثانية تكمن فى انضمام الحركة السياسية الجنوبية إليها بعد أشهر قليلة ،ممثلة فى جيش التحرير بقيادة **د. جون قرنق** كمشارك حقيقى ومتساوى مع الحركة السياسية فى الشمال.وحدد أبو عيسى سمة ثالثة فى أن التجمع المعارض قد وضع ميثاقا لا يتحدث عن استلام السلطة(مثل ميثاق ثورة أكتوبر وانتفاضة ابريل ١٩٨٥) وهى مواثيق وضعت عشية انفجار الانتفاضة ، بل يعالج الأزمة السياسية منذ الاستقلال وحتى الآن بحد معقول من الاتفاق . وقال إن الهدف هو إخراج السودان من الدائرة الشريرة (انقلاب- ثورة- ديمقراطية- انقلاب-...) لذلك يعالج الميثاق قضايا السياسةوالاقتصاد والثقافة. وقد تطور الميثاق،عبر نضال التجمع الوطنى الديمقراطي.وخصص أبو عيسى مساحته لعرض نتائج مؤتمر القضايا المصيرية فى اسمره الذى انعقد فى شهر يونيو من العام الجارى واعتبرها تعزيزاً لميثاق التجمع الوطنى الديمقراطي وتوضيحا له.

مؤتمر اسمره

قبل مؤتمر اسمره فى ٥ يونيو من هذه السنة جاء اعلان نيروبى فى أبريل من عام ١٩٩٣ حيث اجتمعت قيادة التجمع مع قيادة جيش التحرير برئاسة **د. جون قرنق** وتم الاتفاق على أن مسببات الأزمة فى السودان هى استغلال الدين فى السياسة إلى أن تحول السودان إلى بلد بها نوعان من المواطنين ،مواطنون من الدرجة الأولى ومواطنون من الدرجة الثانية.

وجرى الاتفاق فى اسمره على أن اساس علاقة الفرد بالدولة هى **المواطنة** ،وهى تعنى حقوق وواجبات متساوية ، ولا تترك الحقوق لاجتهاد المجتهدين ،بل تتحدد بالمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان لإغلاق الباب امام أى اجتهاد يخل بذلك.

الهدف الثانى هو إقامة سودان ديمقراطى ملتزم بحقوق الإنسان كما تنص عليها العهود الدولية والإقليمية ،وجعل ذلك جزءا من دستور السودان الجديد ،أى سودان ما بعد نظام «الجبهة القومية الإسلامية »، ولا يجوز أن يصدر قانون يخالف تلك العهود والمواثيق.

اسمره عززت القرار السابق بأن أقرت منع استغلال الدين فى السياسة فحرمت تكوين أحزاب سياسية على أساس دينى،وأكدت على مدنية وديمقراطية المجتمع السودانى.

وعالج اجتماع اسمره قضايا وحدة البلاد ومتطلبات هذه الوحدة. وقال فاروق أبو عيسى: «والوحدة هى الخيار المفضل لنا جميعا ،وهذا التعبير للدكتور قرنق هى الخيار الأول.. لكننا فى نفس الوقت اتفقنا على أنه عبر كل تاريخنا منذ الاستقلال ارتكبت الدولة السودانية الديمقراطية منها والعسكرية انتهاكات وظلماً لا حد له ضد الأهل فى الأطراف ،وخاصة فى الجنوب .وكان هذا ناتجا عما ورثناه من شكل للدولة يشبه هرما مقلوبا ، السلطة والثروة تتركز فى الوسط(وسط السودان فى العاصمة) وأهل الأقاليم محرومون من السلطة ومن الثروة. فى اسمره قلبنا الصورة. السلطة والثروة توزع على الأقاليم بحيث يكون المركز معتمدا على الأقاليم . ولكن هذا المفهوم لن يتحقق إلا عبر نظام لا مركزى فى ادارة البلاد . حددنا سلطات واسعة للأقاليم وللمركز سلطات السيادة.

وحدة السودان الجديد هى وحدة لابد أن تكون طوعية . يجب أن تكون هذه الحروب آخر حروب الوطن، وستوقف هذه الحرب يوم يسقط نظام الجبهة الاسلامية.

برنامجنا هو برنامج لإيقاف الحرب وبناء سودان يقوم على مفاهيم جديدة تماما.

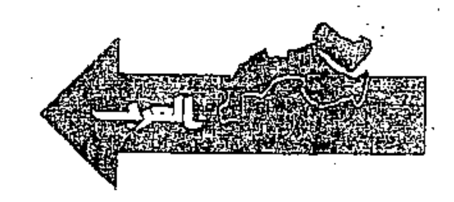
ولكى تكون هذه الوحدة حقيقية وليست احلاماً وأوهاماً اتفقنا على أن برنامج التجمع سيطبق خلال فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات .وكل مناطق واقسام السودان عليها أن تقرر مصيرها إن أرادت أن تعيش تحت سقف واحد . ومن حق الجنوب أن يجرى استفتاء لتقرير مصيره قبيل انتهاء الفترة الانتقالية . وقال أبو عيسى إن البعض يفسر هذا على أنه قبول للانفصال . ولكن فى تقديرنا وتقدير الحركة الشعبية ان هذا هو الطريق الوحيد للوصول إلى سودان موحد. مواطنوه لهم حقوق متساوية ، أى طريق آخر،هو طريق الحرب، طريق فرض عرق على الأعراق الأخرى ، أو دين على الأديان الأخرى . نحن عرفنا السودان على أنه دولة متعددة الأعراق والأديان.

وفى ختام كلمته أكد أبو عيسى على أنه لا حوار ولا تصالح مع نظام الجبهة لأن هذا قبول ببقائه.

بونا ملوال ، السياسى الجنوبى ووزير الاعلام السودانى السابق ،والصحفى المعروف

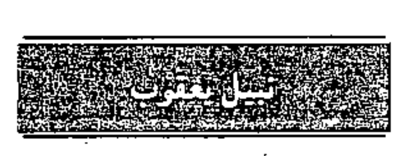


حسن الترابى



السودان : المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان قادة المعارضة السودانية: نظام الترابي الإرهابي دمر الدولة والمجتمع

السودان الجديد سيقوم على الديمقراطية والوحدة الطوعية واللامركزية



رسالة ألمانيا

في ١٦ سبتمبر ١٩٩٥ أقامت منظمة حقوق الانسان في الدول العربية بألمانيا OMRAS/ D(وهي عضو **بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان) بالاشتراك مع الجمعية الثقافية** «حوار الشرق والغرب» ندوة في برلين عن الوضع الراهن في السودان تحت عنوان «السودان: الديمقراطية والمجتمع المدني وأوضاع حقوق الإنسان .وفي الندوة تحدث عدد من اقطاب المعارضة السودانية وممثلو حركات حقوق الإنسان» ،وانعقدت الندوة في فترة تصدر فيها اسم السودان طوال أسابيع كتابات الصحف الألمانية ونشرات الأنباء .والسبب هو التطورات التي أثارها سعي عدد من الطلاب السودانيين وصلوا بالطائرة إلى مطار فرانكفورت للحصول على حق اللجوء في ألمانيا . وقد ذكر الطلاب انهم عانوا من الملاحقة والتعذيب في السودان وتبين الأطباء الألمان آثار التعذيب على اثنين منهم . تقاوم الطلاب محاولات ترحيلهم بتقديم شكوى للمحكمة الدستورية وبإضراب عن الطعام لمدة ٣ اسابيع مما جذب اهتمام الرأي العام . ثم جاء قرار **وزير الداخلية الألماني كانتر (من** الحزب المسيحي الديمقراطي» ،والمعروف بتشدده بترحيل الطلاب السبعة إلى السودان في منتصف سبتمبر ، وذلك حسب قوله بعد أن تلقى تأكيدات من وزارة الخارجية السودانية بأنهم لن يلاحقوا ، بسبب محاولتهم اللجوء إلى ألمانيا واستفز هذا القرار جانبا كبيرا من الاعلام والرأي العام خاصة وأن عملية الترحيل صاحبتها ملابسات جعلت الشكوك في مشروعية قرار وزير الداخلية تزداد . ووجه الناطق الرسمي لمنظمة برو أسيل- PRO ASYL التي تتبنى الدفاع عن حق اللجوء وعن اللاجئين نقدا حادا للوزير لانه أجرى اتصالات بالدولة التي هرب من اضطهادها السودانيون السبعة بينما كانت قضية لجوئهم ما زالت معروضة أمام القضاء الألماني ولم يفصل فيها بعد. وليس عند وزارة الداخلية الألمانية رد مقنع يبرر تصرفها بعد أن تبين أن منظمات انسانية كانت قد حجزت للسودانيين على طائرة متجهة إلى أريتريا في اليوم التالي بعد أن وعد مسئولوها بقبول اللاجئين السودانيين ، والعجيب أن وزير الخارجية الذي أراد أن ينصح زميله بالتريث لمعرفته بطبيعة النظام السوداني لم يتمكن من الاتصال بزميله وزير الداخلية تليفونيا بعد أن أختفي الأخير مانعاً الاتصالات التليفونية عنه . النقد الموجه لوزير الداخلية جاء من مختلف الأحزاب السياسية بما فيها من بعض دوائر الحزب المسيحي الحاكم ذاته . وجاء القمع الدموي لمظاهرات منتصف سبتمبر في السودان ليزيد من سخرية الاعلام من تصريحات وزير الداخلية الذي يعرض حياة ٧ مواطنين سودانيين للخطر بناء على وعد من موظفي نظام ارهابي دموي . وترجح منظمات حقوق الإنسان الألمانية أن عددا من اللاجئين السودانيين قد اعتقلوا بعد وصولهم مطار الخرطوم.

ندوة السودان في برلين جاءت في وقتها لتلقي ضوءا على حقيقة الأوضاع في البلد الذي يئن شعبه تحت وطأة الديكتاتورية الدموية. وكان بالندوة حضور سوداني وعربي وألماني واسع . مساهمات الندوة قدمها سياسيون سودانيون وممثلون لهيئات علمية وممثلون لجمعيات حقوق الإنسان في ألمانيا.

الجبهة المعارضة تشكلت فور انقلاب الترابي

قال **فاروق ابو عيسى** سكرتير عام اتحاد المحامين العرب والمتحدث الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي في مستهل مساهمته أن السودان هو أول دولة في المنطقة العربية أقيم فيها نموذج لدولة ثيوقراطية .

اسلام لا كهانة

«اللسان الدينى»* وأفعل التفضيل

خليل عبد الكريم

صاحب «اللسان الدينى» سواء أكان أزهريا أو متخرجا من إحدى جامعات الفرنجة عندما يكتب أو يخطب أو يتحدث عن الإسلام فى أي نطاق يستعمل أفعل التفضيل فهو: الأعظم والأشمخ والأكمل.. وهذا صحيح تماماً بالقياس إلى النظم والتقاليد التى كانت تسود شبه جزيرة العرب وقت ظهوره، أما بالنسبة للنظم التى انبثقت عن الحضارات المتعددة فمسألة فيها قولان بل أقوال كثيرة، وإذا جاز ذلك بالنسبة للعقيدة والعبادة، فلا العقل ولا النقل يوافقان على أن ينسحب على المبادئ الأخرى مثل: العلوم الطبيعية والاجتماع والاقتصاد والتعليم والاعلام وفنون الحرب والعلوم العسكرية.. إلخ.

والمناداة به تحجر الإسلام وتحوله إلى ما يشبه (الانتيكات) التى يتفرج عليها السياح فى المتاحف لانه «خلاص» أعطى كل ما عنده وليس لديه جديد (فى مختار الصحاح للرازى -خلاصة السمن: ما خلص منه. أ. هـ).

ولو كانوا جادين فى دعواهم محبة الإسلام والدفاع عنه لأدركوا أنه بالنسبة للعصر الذى ظهر فيه يعتبر نقلة أو قفزة واسعة، وعلى كل جيل من المسلمين أن يدفعه إلى الأمام وهكذا يظل متحركاً على الدوام.

ولنضرب مثلا بموضوع المرأة الذى أثير بكثافة هذه الأيام لمناسبة وثيقة مؤتمر بكين وبداهة هو ليس من أركان الإسلام الخمس:

كان العربى عندما أعلن الرسول عليه الصلاة والسلام دعوته، يضرب إمرأته ويهجرها فى المضجع ويعظها بالرجوع عن عنادها فجاء الإسلام وجعل الضرب هو آخر عقاب يلجأ إليه الزوج اذا نشزت عليه امرأته (فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن) الآية ٣٤ سورة النساء، ووصف الرسول عليه الصلاة والسلام من يضربون نساءهم بأنهم شرار القوم، هذه خطوة تقدمية بالنسبة لذلك الزمان:

كذلك كانت المرأة محرومة من الميراث فأعطاها الإسلام نصف نصيب الرجل (للذكر مثل حظ الأنثيين) الآية ١١ سورة النساء، وهذه نقلة متميزة فى سبيل انصافها مما كان يقع عليها من جور.

ولكن أصحاب (اللسان الدينى) عندما تناولوا موقف الإسلام من المرأة أجمعوا على أن ما جاء به هو الأحسن والأعدل بل الأسمى فى طريق إنصاف النسوان وأنه لا توجد شريعة أو نظام أتى بمثل ما شرعه!!.

نبالأضافة إلى ما يؤدى إليه هذا التفخيم الفج من تجميد له فانه يتحتم على من يطرحه أن يطلع على كافة الأنظمة والشرائع ثم يجرى مقارنة موضوعية ليصل إلى تلك النتيجة الاطرائية، وبداهة هم لم يفعلوا ذلك والا لاستبان لهم خطأ منهجهم وخطله حتى بقياس الإسلام الذى يعتبرون أنفسهم سدنته.

ففى مقابل إباحة ضرب الزوجة فى الإسلام، كان مركز المرأة فى مصر القديمة عالياً:

(وربما يرجع ذلك إلى استقلالها الاقتصادى.. فترى مناظر الحياة اليومية تمثل المرأة تصحب زوجها حين يقوم بجولاته فى ضياعه وتراقب الصناع أثناء عملهم وتشهد عملية تعداد الماشية وتشرف على الحصاد فى الحقول).

ص١٦٤ من كتاب (مصر ومجدها الغابر) تأليف **مرجريت مرى- ترجمة محرم كمال** الطبعة الأولى ١٩٥٧ -العدد ١٠٠ من سلسلة الألف كتاب الأولى.

(ولقد كان أساس الأسرة المصرية يرتكز على نظام الأمومة، فقد كان الزوج أكان موظفاً أو تاجراً أو زراعاً، يتبوأ مركزاً ثانويا، فيها وكانت الزوجة تتبوأ مركز الرياسة فى تدبير شئونها، كما كان البيت أثاثه ورياشه ملكا لها واذا ماتت ورثتها بناتها) ص٢٠٧ من كتاب (الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة) تأليف سير و. م. **فلندرزبترى ترجمة حسين محمد جوهر** وآخر- الطبعة الأولى ١٩٧٥ م- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ولعله لا وجه للمقارنة بين الموقفين.

أما عن ميراثها فإن من أسباب نوال المرأة مكانة سامية فى مجتمع مصر القديمة.

(أن الملكية العقارية كانت تورث فى خط الإناث من الأم إلى الأبنة) ص ١٥٨ من كتاب(**مصر ومجدها الغابر**) (ولقد أدى نظام الأمومة المتين فى مصر القديمة إلى أن تأوول الثروة العقارية إلى النساء دون الرجال) ص٢٠٨ من كتاب(**الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة**).

فأيهما أعظم فى دائرة حقوق المرأة أن تصير التركة كلها إليها أم تأخذ نصف نصيب الذكر!!.

ودائما أتأسف على ضيق الحيز المتاح والا أوردت عشرات الأمثلة المقارنة علماً بأننا اقتصرنا على نظم حضارة مصر القديمة دون نظم الحضارات الأخرى!!.

وبعد

فهل آن الآوان للأخوة «أصحاب اللسان الدينى» أن يكفوا عن اللجوء إلى أفعل التفضيل وهم يعرضون الإسلام لإن ذلك بعيد عن الموضوعية والروح العلمية، فضلا عن أنه يقولب الإسلام ويحبسه فى إطار محدود ويحرمه من خصيصة بالغة الأهمية وهى قابليته للتطور والتقدم؟.

*** بعد إمعان نظر تبين لنا أن عبارة «اللسان الدينى» أدق من عبارة «الخطاب الدينى» وقد أوردنا أسباب ذلك فى مقالنا بـ مجلة (القاهرة) عدد يوليو ١٩٩٥.**

U.N. D. P. ذلك بالفعل في تقاريره اللاحقة عن التنمية البشرية فأدخل معاملات جديدة في القياس مثل حرية الرأي وشراء الأسلحة الخ .. بل ولقد سبق وقدم هذا البرنامج المعامل الجميل الذي يربط بين متوسط دخل الفرد والمقاييس الأخرى للتنمية البشرية (التعليم -الصحة- الخ..) برقم إيجابي أو سلبي يكشف بوضوح مدى التخلف السيئ للبلاد التي تتمتع بمتوسط عال لدخل الفرد نتيجة لصدفة وجود الوقود الحفري والتي تتقاعس في نفس الوقت عن تقديم خدمات لشعوبها تتناسب مع هذا الدخل.

وترددنا في قبول موقف العالم الجليل ينبع من خوفنا من استغلال آخرين له لنقض المنهج العلمي بأكمله في وقت نعاني فيه أشد المعاناة من التخلف عن ركاب الحضارة الصناعية العلمية.



محمد عراقي تنبأ بكارثة القطن

الطبقة المتوسطة:

ولعل أوضح مثال لتجاهل مثل هذه القياسات والأرقام هو ما يتحدث عنه بعض الكتاب مؤخراً عن ازدهار ورخاء وسعادة الطبقة المتوسطة حالياً عندنا في مصر ، فأرقام التنمية البشرية توضح بجلاء تخلفنا عن بلاد مثل **ناميبيا وليسوتو** ، دعك من **سوريا ولبنان والمغرب والأردن** .. الخ ، ومتوسط دخل الفرد في مصر في السنين الأخيرة لم يزد كثيراً بل نقص في بعض السنين وقد اقترن هذا بمظاهر ثراء فاحش يتمتع به أثرياء الأمة وأغلبهم من الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة ويتضح هذا الثراء في مظاهر السفه في الاستهلاك كتملك سرايات في المصايف والمشاتي والتهام المأكولات والمشروبات المستوردة وإقامة حفلات الزفاف الاسطورية .. الخ . فإذا كان دخل الفرد ثابتاً وإذا كان الأثرياء قد ازدادوا ثراء فلابد أن يكون قد صحب ذلك تدهور في دخل الطبقة المتوسطة الطبقة الوحيدة التي بقي لها ما يمكن أن تفقده . وهذه هي الحقيقة الموضوعية التي توضحها الارقام والتي لا مفر منها . أما الزعم أن الطبقة المتوسطة تعيش أروع أيامها فلا تعليق لنا عليه.

القطن:

من هنا تظهر أهمية المنهج العلمي في معالجة أمورنا المختلفة ولهذا فإن الدول المتقدمة تحترم الأرقام أشد الاحترام ، بل أن علم الاحصاء الذي يستمد اسمه عندنا من عد الحصى يستمد اسمه في الانجليزية STATISTICS من الأرقام التي تعبر عن أحوال الدول State. ولهذا أيضاً فإن أخطر ما يمكن أن يصاب به نظام حاكم هو كشف زيف أرقامه ، لأنه بذلك يفقد مصداقيته أمام شعبه . وهذه كارثة كبرى للعلاقة بين أي نظام حاكم وشعبه.

وعندما تتحدث الحكومة عن نسبة لحضور الانتخابات لا يمكن توافرها بأي حال من الأحوال ، بل و يمكن دحضها علمياً بأي عينة عشوائية فإن هذا يمثل كارثة لمصداقيتها.

ولعل ما حدث في كارثة القطن الأخيرة مثال واضح لما نتحدث عنه : فقد أنبأنا **حكيم الفلاحين عم عراقي** في اللجنة الاقتصادية للتجمع منذ شهور عديدة **بأن القطن المصري سيصاب بكارثة هذا العام وأوضح لنا أسبابها (البذرة منزوعة الزغب، مقاومة الدودة بالمصايد .. الخ)** ومع ذلك استمرت الصفحات الخضراء في الصحف القومية تنفي ذلك وتأكد عكسه. ولم تكن هذه أول مرة ولن تكون هذه آخر مرة تتلاعب فيها وزارة الزراعة بالأرقام. فقد سبق ذلك كارثة الأرز ووعود بالاكتفاء الذاتي وقتل مشروع البتللو لمصلحة مستوردي اللحوم وتحويل الزراعة إلى الفراولة والكانتالوب ونحن نعاصر الآن كارثة السماد .. إلخ وفي كل هذه الكوارث ذبح العلم وذبحت الأرقام ، وذبحت كذلك المصداقية.

أرأيت أيها القارئ العزيز العلاقة بين العلم والأرقام والطبقة المتوسطة والقطن.

د. جلال أمين

نقض العلم



كلام عن العلم..
والأرقام..
والطبقة المتوسطة
..والقطن

د. بشير حنا صادق

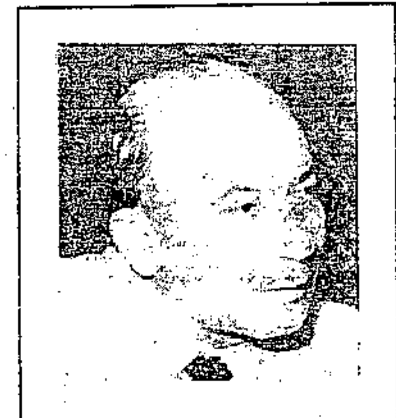
ولكن ما هي العلاقة بين العلم والأرقام والطبقة المتوسطة والقطن؟ اصبر معي أيها القارئ العزيز فسأوضح هذه العلاقة.

العلم:

أصبح المنهج العلمي خلال القرنين الأخيرين هو الوسيلة الأساسية للمعرفة، وبذلك صار على كل مهتم بشئون قومه أن يأخذ بناصيته ليخدمهم وينفعهم، فبه يمكن إطعام الجائع، وشفاء المريض، وضمان أمن الأمة والمحافظة على كرامة الشيوخ وسعادة وابتسامة الأطفال، وما إلى ذلك مما تدعو إليه الديانات المختلفة وما تتطلبه النظرة السليمة.

وتكفي نظرة سريعة إلى دول العالم المختلفة لتأكيد ذلك: فمن أخذ منها بناصية العلم حقق أهدافه، أما من تخلى عنه إلى وسائل أخرى فقد انتهى إلى الخيبة والفشل: فقد تخلت روسيا الستالينية عن العلم لدجال ايديولوجي يدعى ليسنكو حَرّم داروين وحلّل لامارك.. وانتهى ذلك إلى فضيحة علمية عالمية وقد تخلت الباكستان أيام ضياء الحق عن العلم ووضعته تحت سيطرة الدجالين من مدعي الدين يعدلون في برامج تدريس البيولوجيا والكيمياء كما يشاءون، فوصلت الأمور إلى محاولات مضحكة لتوليد الطاقة من الجان ولاستخراج تركيب الذرة من كتب التراث.

وتأتي معارضة العلم أساسا من مجموعتين: مجموعة تنقده وأخرى تنقضه. وتتفاعل تيار العلم مع المجموعة الأولى باستمرار ويرتقي العلم بهذا التفاعل يوما بعد يوم. فالتراكمات العلمية تختلف في طبيعتها عن التراكمات الأدبية، ففي حين تتكون



د. يوسف والي

أرقامه في مصر الخضراء!

الأخيرة من إضافات الحديث إلى القديم فإن التراكمات العلمية تتكون بتفاعل الحديث مع القديم وظهور أنواع أرقى من العلم مثلما فعل اينشتين بجاذبية نيوتن ومثلما فعل علماء الداروينية الأرثوذكسية بنظرية داروين في الاختيار الطبيعي.

أما التيار الذي ينقض العلم فهو تيار يرتكز أساسا على رفض المنهج العلمي كوسيلة، ويلجأ أصحابه إلى ما يشبه حرب العصابات (البعوضة والفيل) باللدغ هنا وهناك، ومراكز لدغاتهم تكاد تنحصر في الحديث عن لا حتمية نظرية الكم وما يفترونه عن ثغرات في نظرية التطور وفي الحديث عن نظريات الكاوس Chaos (الفوضى) الحديثة. وهم بشكل عام يتكونون من المستفيدين من بقاء الأمور على ما هي عليه ومن أعداء التقدم والاستنارة.

الأرقام:

ولقد بدأ يظهر لدينا في مصر اتجاه مضاد للعلم يستحق الاهتمام والدراسة، ويستمد أصحاب هذا الاتجاه قوة اندفاعهم وحماسهم من الكراهية الشديدة التي يشعر بها المثقفون الوطنيون المصريون للغرب بشكل عام والرأسمالية الأمريكية بشكل خاص لإعتبارها مسئولة عن كثير من الشرور في العالم وخصوصا في عالمنا العربي.. وتمتد هذه الكراهية حتى تشمل العلم باعتباره غربي النشأة والنمو. ولعل أوضح مثل لهذا الاتجاه هو **الصديق الدكتور جلال أمين**. فقد ظهرت في كتابات الدكتور جلال الأخيرة اتجاهات لنقض العلم وليس نقده. فالدكتور جلال يستنكر في هذه الكتابات الأرقام التي يأخذ بها أغلب علماء الاجتماع لقياس التقدم والنمو. ومع اعتراف الجميع بالثغرات الواضحة في هذه القياسات فإن الموقف المنتظر من عالم اجتماع مهم **كالدكتور جلال أمين** كان النقد لا النقض. والفرق بين الموقفين هو تقديم البديل القياسي العلمي وسد الثغرات في القياسات الموجودة بدلا من نقضها من أساسها وترك المجال مفتوحا للدجالين والنصابين.

وتنبع أهمية هذه القياسات في الدراسات الاجتماعية من أن أرقى مظاهر العلم هو الوصول إلى التجريد الرياضي، وتقديم صورة للتنمية البشرية في مجتمع ما موثقة بالأرقام تعطي صورة أقرب إلى الموضوعية عن هذا المجتمع. ووجود ثغرات في هذه الصورة لا ينقضها بل يدفعنا إلى استكمالها. وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

* الخبير العالمي «ديموند هويكنز»
يتوقع أن مصر سوف تكون من أكثر الدول تعرضا للخسارة -نتيجة هذه الاتفاقية- ويقدرها فيما بين ١٨٠-٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

* د. «ستانلي جونسون» مدير معهد السياسات الزراعية بواشنطن: لا يتوقع زيادة مساحة زراعة القمح في مصر في العشر سنوات القادمة، ويرى أن مصر سوف تستورد عام ٢٠٠٣ - ٢ مليون طن زيادة عن حجم استيرادها عام ١٩٩٥.

٢- قيادات وهيئات حكومية مسئولة:

* السفير د. منير زهران -رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية في هيئة الأمم بجنيف: يرى أنه وفقا لاتفاقية الجات فسوف تضاف على الفاتورة المصرية للغذاء حوالى ٢٠٠ مليون دولار في السنة، تصل في نهاية ٦ سنوات إلى مليار دولار أي أكثر من ٣ مليار جنيه.

* د. سعد نصار مستشار وزارة الزراعة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بها:

يرى أنه في المدة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ سوف تزيد الواردات الزراعية والغذائية بمقدار ١٥٪ عن حجمها في المدة من ١٩٨٨ -١٩٩٣.

* مصادر مسئولة بالتمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد، تصرح في جريدة الأهرام في ٣١ / ١/ ١٩٩٥، بأن خسارة مصر -نتيجة رفع أسعار السلع الغذائية والزراعية المستوردة وفقا لرفع الدعم عنها تطبيقا للجات- ستبلغ ٣٠٠ مليون دولار من خلال استيراد القمح والدقيق والزيتون واللحوم والدواجن ومستلزمات الألبان.

٣- مؤسسات وقيادات اقتصادية وسياسية وعلمية متخصصة:

* المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين، المنعقد في مارس ١٩٩٥:

يحدد الزيادة على فاتورة مصر من الواردات الغذائية والزراعية- نتيجة الجات بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنويا، وخاصة بالنسبة للقمح واللحوم ومنتجات الألبان.

* خبراء معهد التخطيط القومي يحذرون في يوليو ١٩٩٥ من سياسة الإغراق بالنسبة لثلاثة محاصيل أساسية هي قصب السكر والذرة الشامية والقطن بما لذلك من تأثير على الزراعة والصناعات المرتبطة بها وما سيترتب عليه من أضرار للمنتج وللمستهلك.

* في ندوة المنظمة المصرية لتضامن الشعوب الأسيوية والأفريقية التي عقدت في يونيو ١٩٩٤، أعلن الدكتور عبد العزيز حجازي- رئيس الوزراء الأسبق- أن الجات ما هي إلا الذراع الثالثة مع الصندوق والبنك الدوليين للتدخل في السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة.

* د. عصام الدين جلال -رئيس الجمعية القومية التكنولوجية والاقتصادية يصرح في جريدة العربي في ١٩٩٤/١٢/٢٦، بأن كل الدراسات الدولية تؤكد أن الدول المؤكد خسارتها بناء على اتفاقية الجات- هي الدول محدودة الدخل المستوردة للسلع الزراعية وعلى رأسها مصر، حيث يتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية -بعد إزالة الدعم في الدول المصدرة وزيادة حجم التجارة لصالح الدول المصدرة- بما يبلغ ٩٠٪ من مجمل أرباح تطبيق اتفاقيات الجات، ومن ثم تدعو الاتفاقية لتقديم المعونة لهؤلاء الضحايا!

* د. عطية الابراشي- الأستاذ بالمركز القومي للبحوث والخبير بمنظمة اليونسكو:

ينبه إلى خطورة ما ورد بالاتفاقية بخصوص حقوق الملكية الفكرية، إذ أنها ستمنع أي دولة نامية كمصر من تصنيع أي شئ لم تقم باختراعه دون الرجوع إلى مخترعه الأصلي بما سيؤدي إلى سيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على إنتاج التقاوي الزراعية.

* د. نبيل أبو السعود -رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة للثروة الحيوانية:

يرى أن فتح باب استيراد اللحوم ومنتجات الألبان على مصراعيه -دون تحديد كمية الإنتاج المحلي دون تطوير العمل بمجال الانتاج الحيواني- قد أدى إلى إغراق السوق بالمستورد. ومع الجات، ورفع الدعم عن اللحوم المستوردة سترتفع أسعارها في مصر بشكل كبير.

* د. هاني رزق -خبير الصناعات الغذائية.

يتوقع المزيد من الاغراق في مجال الدواجن بما يصفي صناعة الدواجن في مصر.

مع صعوبة اثبات الدعم والاغراق فهي مسألة معقدة تحتاج لوسائل قانونية ليست سهلة.

* د. فريال عبد الرسول: اخصائية المنح في المشروع القومي للأبحاث الزراعية:

تحذر من المخاطر التي سنتعرض لها -في ظل الجات- من المغامرين والمانيا في مجال استيراد التكنولوجيا.

* الأستاذ محمد حسنين هيكل- في دراسته «مصر في القرن الواحد والعشرين»:

يحدد أرباح الدول الغنية- من اتفاقيات الجات- بما قيمته ٨٠ مليار دولار سنويا، وخسارة مصر -كما يؤكد أساتذة الاقتصاد- سترتفع بالملايين والمليارات:

* الدكتور محمود منصور: يقرر في دراسة غير منشورة أنه في ظل صعوبة التصدير للحاصلات الزراعية لتخلف بعض أو كل عناصر: الانتاج والتسويق والتمويل، سترتفع فاتورة الواردات الزراعية والغذائية سنويا فيما بين ١٥٠- ٥٠٠ مليون دولار.

* والدكتور جودة عبد الخالق: يرى في دراسة له بالأهرام الاقتصادي في ١٧ / ٤/ ١٩٩٥ انه مع افتراض ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية -نتيجة إلغاء الدعم الزراعي- بنسبة ٢٥٪ (وهو تقدير متواضع)، ومع بقاء التركيب المحصولي كما هو في الأجل القصير وبالتالي استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء، فإن معنى كل ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الغذاء بحوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا في المدى القصير.

* والدكتور محمد أبو مندور: يؤكد في رأي له بجريدة التعاون في ٣/٧/ ١٩٩٥، أن الآثار السلبية للجات كثيرة ،وأن العديد من الدراسات التي قامت بها المنظمات العالمية على حالات كثيرة ومنها مصر، اتفقت على أن تحرير التجارة الزراعية المصرية فقط سيكون له آثار سلبية خطيرة وقدرت خسائره بحوالي مليار، ٣٢٠ مليون دولار.

ثالثاً: كيف نحد من هذه المخاطر؟!

من المؤكد- وفق ما سبق- أن مصر-من خلال هذه الاتفاقية - قد دخلت في مأزق جديد وخطير.

فمع افتراض حقيقة إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية بزيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للواردات، ويدعم القدرة التصديرية للمحاصيل الزراعية المصرية، فانه وفقا لظروف التردي التي يمر بها الإنتاج الزراعي المصري تمويلا وتسويقا، ووفقا لحالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي للفلاح المنتج، أصبح من الصعب -على الأقل في المدى القصير- أن نستطيع الاستفادة من هذه الامكانات.

بل على العكس، فأن الخسائر الجديدة التي ستلحق بنا، والتي تقدر بالملايين والمليارات من الدولارات، زادت من أخطار الوضع الراهن اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً.

ومن هنا تبرز خطورة هذا المأزق، وتتعدد -بالتالي- الأفكار والاجتهادات التي تستهدف -إن لم يكن تجاوزه- الحد من مخاطره.

وهنا ما نأمل أن يكون محوراً للجزء الثاني -والأخير- من هذا الموضوع.

الجات .. «جات» على خراب الفلاحين وإهدار الزراعة!



بجلسة ١٦/ ٤/ ١٩٩٥ ، وافق مجلس الشعب بصفة نهائية على انضام مصر لاتفاق **«جولة أرجواى» المعروف باسم اتفاقية الجات.**

ولعل أبرز ما ورد بهذه الاتفاقية -فيما يختص بالتجارة الدولية فى السلع الزراعية ما يلى:-

١- إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية ،وتحويل الحظر إلى تعريفات جمركية مع جدولة تخفيض هذه التعريفات.

٢- تخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى فى الدول الغنية.

٣-إلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة.

وفى حدود التعرض لآثار هذه الاتفاقية على الزراعة المصرية ، فإنه يمكن تحديد ثلاثة محاور للموضوع:

* الرؤية المتحمسة لانضمام مصر للاتفاقية ، والمبشرة بمزاياها على الزراعة والفلاحين والمجتمع المصرى بأسره.

* المخاطر الحقيقية -وفقا لهذا الانضمام-على الزراعة المصرية والواقع الاجتماعى.

* وسائل وآليات التعامل -واقعيا- للحد من هذه المخاطر.

أولا -«الجاتيون» ، والمزايا التى يرونها:

من أبرز المتحمسين لانضمام مصر للاتفاقية -من القيادات الاقتصادية والتكنوقراطية -**الدكاترة : محمود محمد محمود-يسرى مصطفى- حامد السايح- يوسف والى- سعيد النجار-، بالاضافة -بطبيعة الحال- إلى السيد/ بيتر سازرلاند- المدير العام للاتفاقية.**

ويمكن أن نلخص اعتباراتهم لهذا الحماس- بالنسبة للقطاع الزراعى -فيما يلى:

١- تعزيز القدرة التصديرية للسلع الزراعية المصرية.

٢- التوسع فى زراعة الحبوب- وخاصة القمح-بعد أن كان انتاجها غير اقتصادى لانخفاض أسعار استيرادها.

٣- قيام وحدات جديدة للاستزراع ، وخاصة أن دعم عملية استصلاح واستزراع الأراضى كانت آثاره سلبية.

٤- حصول مصر على التكنولوجيا الحديثة فى المجال الزراعى.

٥- الاستفادة بقوانين الاتفاقية التى تستهدف رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب وحماية البيئة وصحة الإنسان.

ويدعم أنصار هذه الرؤية أعتباراتهم ، بما يلى:

* إن مصر لا يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم، فهنالك ١١٧ دولة قد وافقت على الاتفاقية ، بالاضافة إلى أن مصر عضو بالجات منذ عام ١٩٧٠ ، وبالتالى فهى أسعد حالا من الدول المنضمة حديثا لها أو تسعى إلى ذلك.

* إن كافة الالتزامات التى تفرضها الاتفاقية-فى المجال الزراعى- كانت مصر سباقة فى الأخذ بها قبل انضمامها مؤخراً للاتفاقية ، وذلك بما يلى:

* إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.

* إلغاء التركيب المحصولى.

* تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية.

* اتباع نهج« **الاصلاح الاقتصادى**» بشكل عام بما فى ذلك القطاع الزراعى.

* إن الاتفاقية -قانونيا وإجرائيا -تحمل الكثير من المزايا لمصر:

* المرونة ، بما فى ذلك اعطاء مهلة عشر سنوات لنفاذ كافة الإجراءات ، وخاصة الجمركية.

*تتضمن الاتفاقية نظاما متكاملا لفض المنازعات -بدون تحيز- بين الدول الأعضاء .

* حصلت مصر على نص يضمن لها الاستمرار فى تلقى المعونات الغذائية.!

* وأخيراً .. فمن باب الطرافة- ما يطرح فى إطار مزايا الاتفاقية للزراعة المصرية- ذلك المشروع الذى يحظى باهتمام شخصى من د. يوسف والى، وهو الخاص بإمكان مصر-بعد الجات-أن **تجمل «عش الغراب»** هو المحصول التصديرى الأول، بدلا من استيرادنا له- حاليا وقبل الجات- بما قيمته ٣مليون دولار سنوياً.!

ثانيا: المخاطر الحقيقية على الزراعة المصرية من اتفاقية الجات:

بعيدا عن حماس وتفاؤل أصحاب الرؤية السابقة -أيا كانت أسباب حماسهم وتفاؤلهم- فمن المهم أن نعرض للمخاطر الحقيقية على مستقبل الزراعة المصرية -فى ظل اتفاقية الجات- من خلال طرح رؤية العديد من الهيئات والمنظمات والقيادات الاقتصادية والسياسية والعلمية المتخصصة.

١- وجهات نظر غربية ودولية:

* **صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية** تصف- فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ -التوقيع على الاتفاقية ، بأنه فى جو يخلو من الحماس وخاصة من جانب العديد من دول العالم الثالث الذين شعروا بالخديعة ، وبأنهم استخدموا فى لعبة تمت بين الدول الغنية من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادى لنفسها.

***جريدة «الهيرالدتريبيون»** تحدد -فى فبراير ١٩٩٥ -مدى الاستفادة السنوية المباشرة للدول الغنية ،كما يلى:

- أمريكا ٣٦ مليار دولار.
- اليابان ٢٧ مليار دولار.
- كندا ٤ مليار دولار.

* منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة **الأمم «الفاو»** ، ترى أنه سيترتب على هذه الاتفاقية ما يلى:

١- زيادة حجم تجارة السلع الزراعية بنسبة ٩٪ لصالح الدول المتقدمة.

٢- زيادة واردات أفريقيا من السلع الزراعية والغذائية بنسبة ١٥٪.

٣- تناقص فرصة الدول النامية للتمتع بأفضلية التصدير.

يمكن تداولها أومبادلتها كما يشاء الإنسان ولكنها نظام فعال من العلاقات كل انسان فيه يعيش منحصنا خلف مرشح أو فلتر ثقافي كالحاجز المنيع.

فالتقدم المذهل في تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصال سيؤدي إلى حرية التعبير في وسائل الاتصال ويزيدها رسمتها خاصة مع انتشار الوعي والادراك بحريات البشر في العالم بما دعم حقوقهم السياسية والاجتماعية تزادت فاعلية واجباتهم وادوارهم.

ففي مجتمع المعلومات من السذاجة والبلاهة أن يقبل أقل قيد يفرض على حرية التعبير ، لأنه ببساطة شديدة ستكشف الوسائل المعلوماتية عن عورات المجتمع ومواضع الخلل فيه بصورة يتعذر معها التستر عليها مهما بلغت قوة وسائل الإعلام الرسمي ووسائل التضليل والتعتيم ،ففي مجتمع المعلومات لن تنجح **وسائل الإعلام الرسمية خاصة التليفزيون في تقوية الطبيعة الاستبدادية لنظم الحكم القائمة أو في التعظيم الدائم لشخوص القادة والزعماء كما هو حادث الآن في مجتمعاتنا ، بل إن** مجتمع المعلومات يخلق مناخا أفضل للديمقراطية ويقوى العلاقة بين الحاكم والمواطنين بما توفره للحاكم من وسائل للتعرف الدقيق على أوضاعهم وآرائهم ، وما تمنحه أيضا من فرص للمشاركة في صنع القرار وتوجيهه ولذلك فأن مؤسساتنا الحاكمة أمام خيار مصيري لا مفر منه وهو إدراك ضرورة احداث تغييرات جذرية في اساليب ادارة العملية السياسية في مصر ، فالتغيير المعلوماتي قادم لا محالة، لذلك **يجب ادراك الصلة الوثيقة بين الأمن الداخلي وحقوق الإنسان المصري** ، فحرية التعبير حق اساسي لا ينفصل عن حقوق الإنسان وهو ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها ، وبدون حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات يتعذر على الإنسان المشاركة في التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ، وحرية التعبير والحصول على المعلومات ضرورة تنموية ، **والقول إن حرية التعبير تناسب الغرب فقط وحق لهم فقط هو اهانة لكفاح وتاريخ الشعب المصري ، واذا كانت حرية الرأى مطلقة ولا يجوز التعرض لها ، فان حرية التعبير و الإعلام تقترن بواجبات ومسئوليات** خاصة مثل احترام حقوق الاخرين **وحماية الامن القومي أو النظام العام والآداب العامة** ،لكن التاريخ يعلمنا بشأن حرية الرأى والتعبير ان القيود تجنح دائما لتجاوز الحدود التي رسمت لها في الأصل ، ولا معنى لأى حرية بدون حرية الصحافة ، فهي حرية الحريات ، لذلك اعترف الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة رقم ١٩ بأن لكل انسان الحق في حرية الرأى والتعبير على أنه من الواضح أن السلطات والمحاكم لا تعطى أولوية لهذا الحق اذا تعارض مع الحقوق الأخرى سواء كانت حقوقاً جماعية كأمن الدولة وإقامة العدالة أو حقوقاً فردية كحق الحياة الخاصة في قضايا القذف والتشهير ، ولكن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وهي تؤلف منظومة كلية من الخطر المساس بجزئية منها ، فهي القيم الجوهرية التي تؤكد من خلالها أننا مجتمع انساني ، فالحق في حرية الرأى والتعبير وتدفق المعلومات على قدم المساواة مع الحقوق الأخرى للإنسان ،وليس في وسع أى قانون رقابي مهما روعيت الدقة في صياغته ان يضمن حرية التعبير للصحفي لأنه يمكن دائما الالتفاف حوله وممارسة الضغط على الصحفي وتخويفه ، والسلطات في أى مجتمع بصفة عامة لا تستسيغ عادة تلك الحريات حتى لو تشدقت بامتداح المبادئ العامة لحرية الصحافة ،ومن الطبيعي ان يشعر الحكام بالضيق حين تكشف الصحافة فشلهم ومساوئهم، وأنشطة الفساد في المجتمع ، فتقف الصحافة خصماً للذين يريدون تسيير الأمور في سرية ، لذلك يجب ان تعترف السلطات وخاصة القضائية بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات هي إحدى أسس النظام الديمقراطي وأنها اصبحت من المسلمات في العالم الحر الآن،وأن القاعدة الواضحة للضمير الصحفي هي المقولة الشهيرة (قول كل الحق ولا شئ غير الحق) و (وان كل الأخبار الصالحة للنشر) . وأنه ما من كارثة تحل بشعب اندح من حرمانه من حرية الكلمة واذا كان يجوز أن نقطع رأس إنسان فلا يجوز ان نقطع لسانه ،وحتى اذا قطعنا لسانه فمجتمع المعلومات لا يحتاج لسان ولا تصلح فيه ديمقراطية العند أو التنفيس.

والصحافة وهي من أهم واقدم منتجي المعلومات سوف تنتفع انتفاعا متزايدا بطريق المعلومات السريع كما أوضحنا من قبل ،لذلك فالحاجة ملحة لتجديد وظيفة الصحافة الانتقادية ورسالتها وأجهزتها ، وأن تحديد ملامح الصحافة في ضوء تلك الثورة المعلوماتية يصاحبه دائما خطر سيطرة المضمون التعليمي والتجاري على الرسالة الإعلامية وهو ما يطلق عليه EDUTAINMENT، فالمعرفة والثقافة بأشكالها المختلفة سوف تكون متاحة في المنزل بفضل جهاز واحد متعدد الأغراض ، لكن ماذا حول الذين لا يستطيعون الحصول على الجهاز ، أو الذين لا يستطيعون الحصول على منزل من الأصل ، مع ملاحظة أن هناك **٤ مليار من البشر في العالم الثالث لا يملكون هاتفا و٥.٠ مليون منتظرين في سجل الانتظار** . في حين ان كل واحد من ثلاثة امريكان وعشرة أوروبين يملكون جهاز كمبيوتر شخصي لذلك يناقش العالم الان تقنين حرية وصول المعلومات إلى الأسواق ، وشبكات الاتصال وحماية حقوق المؤلفين وضمانات الاستقلال لناشري الخدمات الالكترونية والتحكم الفعلي على ممارسة الاتصال بالشبكات والأسواق ،تحديد قواعد المنافسة ، وشروط النفاذ إلى شبكات الاتصال القومية، ونظام التسعير للمنتجات المعلوماتية ،وتحديد مقاييس الأشكال الجديدة للملكية الثقافية والفكرية ،والحفاظ على سرية المعلومات ،والمواءمة بين أهداف خفض البطالة والنمو المستمر وتحديد من سيكون له حق ملكية شبكات المعلومات الجديدة وتحديد مسارات تدفقها ، ،ومدى التدخل الحكومي ،وكلها قضايا يجب ان تطرح أمام المجتمعين لمناقشة قانون الصحافة في مصر. لقد تصورت نفسي مع المجتمعين كمواطن مصري مهموم بمشاكل بلدي ومتابع ومشارك في فعالياتها ، ولأن الصحافة بدون قارئ لا تساوى شيئا ، لذلك اتوجه بأفكاري السابقة كقارئ متابع إلى اللجنة الموقرة لعلها تساعدهم في توصياتهم التي سوف تؤثر على الصحافة المصرية طوال القرن القادم.

المصادر

١- دكتور / نبيل على: العرب وعصر المعلومات ، سلسلة علم المعرفة ، العدد ١٨٤ ، الكويت ، أبريل ١٩٩٤.

٢- مجلة عالم الكمبيوتر Pcworld Middl East، العددان ٨٨، ٩١ عام ١٩٩٥.

٣- Pcmagazine نوفمبر، ١٩٩٤ وأعداد يناير وابريل ويونيو عام ١٩٩٥.

٤-رسالة اليونسكو الاعداد: يونيو ١٩٧٧ ، يونيو ١٩٩٠ ، سبتمبر ١٩٩٠ ، مارس ١٩٩٤ ،فبراير ١٩٩٥.

و ٧٦ كان مفاجئة لنا ، **لكن المفاجئة الأعظم كانت ردود الفعل المصرية الرسمية التي أكدت أن العلاقات بين البلدين لن تتأثر!!.**

وأساليب الاتصال والتخاطب في عصر المعلومات الذي بدأ فعلاً في العالم المتقدم لن تكون هي نفسها الأساليب التي تعودنا عليها ، فسوف يأتي يوم لعله أتى فعلا في العالم المتقدم لا نحتاج فيه إلى أن نذهب إلي المدارس والجامعات أو نذهب إلى أعمالنا أو الى السوق أو الأماكن الترفيهية كل ذلك سوف يأتي إلينا ، وقد بدأت فعلا ثورة المعلومات و الاتصالات في الدول الرئيسية وتم تركيب كابلات الياف ضوئية تربط تلك الدول تحت سطح البحر ، وهذه الآلياف لا يزيد سمكها عن سمك شعرة الرأس لها قدرة على الاتصال بكل مكان في العالم ، وليس في مقدور أحد أن يقول أنه ليس في حاجة إلى هذه القدرات ولا عذر بعد الآن للتخلف والجهل فالعالم مفتوح للجميع رغما عن الكل، ونتيجة التقدم الحادث في اندماج ١- تكنولوجيات الكمبيوتر ٢- وتكنولوجيات التليفزيون والفيديو ٣- وتكنولوجيات الاتصال عبر الأقمار الصناعية ، أصبح يسيطر على العالم الآن **شبكة الطرق السريعة للمعلومات** IN-FORMATION SUPER HIGH WAYS وهي ما يعرف الآن **بالأنترنيت** INTRENET وهي شبكة أمريكية الأصل مكونة من ١٣٠٠٠ شبكة في العالم في شبكة واحدة ، ويتصل من خلالها الآن حوالي ٣٥ مليونا من حائزي الكمبيوتر الشخصي في ١٥٠ بلداً ويتزايد عددهم بنسبة ١٢ ٪ سنويا يتبادلون الرسائل، والمعلومات والصور وكل شئ عبر الأقمار الصناعية ونظم المعلومات القائمة الآن . ويتيح هذا الطريق السريع للمعلومات الربط الفوري بين أصغر قرية نائية في أحضان الريف المتخلف في أفقر بلد وبين مراكز الحضارة والتكنولوجيا في الغرب فالطريق السريع للمعلومات هو بطاقة الدخول الي القرن القادم وهو فرصة نادرة أمام العالم الثالث لاختصار المراحل التاريخية التقليدية للتنمية الزراعية والصناعية والالتحاق المباشر بعصر المعلومات ، وقد عقد في بروكسل في فبراير ١٩٩٥ اجتماعات للدول الصناعية الكبرى لمناقشة سبل تدعيم وادارة هذا الطريق السريع للمعلومات ، والخلاصة أن الأنترنت هي في آن واحد قرية الكترونية وجامعة دولية تتيح لك الكلام في العلوم أو السياسة مع متحدثين من جميع أنحاء العالم أو استطياح كتالوج مكتبة الكونجرس بواشنطن أو الاعجاب بروائع صالة عرض الفنون بفلورنسا ، أو البحث في قواعد معلومات اليونسكو بباريس ؟ هذا هو القليل من الإمكانات المتاحة أمام المتصفحين بشبكة الانترنت.

وهنا أتذكر منذ عدة شهور يوم ان نطق القاضي المصري العائد من السعودية حكم التفريق بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته الأستاذة الجامعية بحجة مزاعم الردة، عرفت بالخبر مساء نفس اليوم من اتصال تليفوني بزميل في الولايات المتحدة الأمريكية ، عرف بالخبر من شاشة الكمبيوتر من خلال شبكة الأنترنت ، وصباح ثاني يوم قرأت الخبر في الصحف المحلية ، وتكرر المشهد بفعالية أكثر يوم محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أثيوبيا ، فقد عرف زملاء لنا بالخارج بخبر المحاولة قبل المصريين أنفسهم في مصر من خلال شبكة الكمبيوتر. معنى ذلك ببساطة أنه في إمكاني الآن وأنا جالس اكتب هذه الافكار على جهاز الكمبيوتر في منزلي واستعد إلى ارسالها الي مجلة اليسار عبر مودم الكمبيوتر في إمكاني أن ارسلها عبر الانترنت وتلف العالم كله في ثانية حيث يستقبلها من يريد ، وسوف يأتي وقت قريب جدا يستطيع كل فرد في العالم ان يستقبل من الأنترنت أي موضوع بنفس اللغة التي يفهمها ، **وسوف نجد في منزل الفلاح المصري جهاز كمبيوتر بجوار التليفزيون والغسالة والثلاجة ، ويتبادل من خلاله مع أبناء قريته حكايات أبناء المسئولين وحكايات النميمة والاشاعات حول القطن والسكر واختفاء والأسمدة والأسمنت وانتشار أمراض الصيف ، وشقق القاهرة التي تباع بالملايين.**

فالتغييرات السريعة الحادثة الآن في العالم سوف تؤثر تماما على أجهزة الاعلام وخاصة الصحافة لأنها في الأصل أجهزة تعليم واتصال ، فالصحف سوف تصبح (وأن أصبحت بالفعل في بعض الدول) على اتصال مباشر بمراكز المعلومات في العالم والمرتبطة مع بعضها بشبكات تصب جميعها في الأنترنت ، وتنها يستطيع الصحفي ،**١- البحث عن المعلومات :** استدعاء المعلومات من بنوك ومراكز المعلومات في العالم على أتساعه بالصوت والصورة واللغة التي يرغبها **٢- تلقي المعلومات :** يمكن تلبية مطالب أدق التخصصات والاهتمامات في كل شئ وما على الصحفي إلا أن ينتقي من النشرات الاخبارية التي تبثها الشبكة العالمية ينتقي منها ما يهمه ويستهويه من معلومات. **٣- التعليم عن بعد:** يمكن الاتصال بمراكز التعليم والتدريب في أي مجال سواء كانت محلية أو عالمية ، وأنه يمكن تلقي التعليم والتدريب بالصوت والصورة وباللغة المحلية ، وتطرح الأسئلة وتتلقى الاجابة كل ذلك عن بعد .**٤-التحاور عن بعد:** يمكنه من اقامة حوار أو ندوة مع الآخرين في أي مكان في العالم لهم نفس الاهتمامات بالصوت والصورة واللغة التي يفهمها ، أو حتى يمكنه التسامر عن بعد مع الآخرين . **٥- الحضور عن بعد:** يمكنه من منزله حضور محاضرات وندوات ومؤتمرات في أي جامعة أو في أي مكان في العالم والمشاركة فيها بنفس لغته . هذا بخلاف النشر الاليكتروني والبريد الاليكتروني حيث يمكن لشخص واحد ان يرسل رسالة واحدة إلى مليون فرد في العالم في نفس الوقت ، ولدينا في مصر نماذج في استخدام المعلوماتية وتوظيفها في الصحافة مثل كتب ومقالات الأستاذ/ **حسنين هيكل** ومقالات الدكتور **محمود وهبه** ، وفي المقابل نلاحظ المقالات التي تحاول الرد على هيكل تأتي مثل هتافات النفاق من كهف التاريخ.

لقد اندمج العالم اتصاليا واعلاميا واقتصاديا وثقافيا بصورة أوجبت إعادة النظر فيما استقر الرأى عليه طويلا ، بشأن مفهوم سيادة الدولة على ما يجري داخل حدودها ، والعالم كله مكشوف ، فكيف لدولة مهما كانت قدرتها ان تمنع تسرب الافكار والمعلومات عبر حدودها أو مؤسساتها المحلية امام هذه الثورة التكنولوجية الاتصالية التي تتقدم كل يوم خاصة بعد ان فرضت فكرة العالمية أو القرية العالمية GLOBAL VILLAGE والتي طرحها الأستاذ الجامعي الكندي MARSHALL . MCLUHAM في الستينات نفسها في الثمانينات مع عالمية الأسواق ، وجعلت السوق عاملاً منظماً للمجتمع، فجعل حرية التعبير اليوم في موقف منافس مع حرية التعبير التجاري . فمن الذي يخاف الآن من الصحافة ؟ ولم يعد **في الأمكان اليوم تصور مجتمعات مغلقة** على نفسها ، ولن يتيح الحديث البراق عن الهوية وحماية الثقافة القومية فرصة لاسترداد سيادة الدولة الثقافية الا بحرية التعبير، لأن الهوية ليست شيئا من الأشياء ولا هي وديعة

حتمية حرية الصحافة في مجتمع المعلومات

نحن الآن في عام ٢٠٠٥ دخل أحد القراء في إحدى المدن مكتب واحد من الصحفيين ولم يجد على مكتبه أي شئ ، ولا حتى جهاز كمبيوتر مثل الجهاز الذي يملكه في منزله ،وجلس الرجل أمام الصحفي يعرض عليه قضية الفساد في المؤسسة التي يعمل بها ويحمل معه المستندات اللازمة ،فيخرج الصحفي مفكرة من جيبه الأنيق جذابة و مليئة بالزرائر والسرائر ، ويمسك قلما غريب الشكل ويكتب في المفكرة ، التي سرعان ما يكتشف الرجل انها ليست مفكرة من ورق ولكنها تتقبل الكتابة بخط اليد ، ثم يستأذن الصحفي الرجل في ان يلتقط للمستندات صورة بالكاميرا الفيديو ، فيأذن له، واذا بالصحفي يستخدم نفس المفكرة للتصوير ، ويأتي في برهة على شاشة المفكرة كل شئ عن المؤسسة التي يعمل فيها الرجل بالصوت والصورة. وفي أثناء ذلك تأتي إشارة من المفكرة المجيبة بأن مركز المعلومات الرئيسي للصحيفة يدعو الصحفي لمؤتمر فينزعج الرجل ربهم بالاستئذان فيعرض عليه الصحفي أن يحضر معه المؤتمر دون أن يتحرك من مكانه فهو مؤتمر بالفيديو من تلك المفكرة العجيبة ، وتبدأ وقائع المؤتمر ، وها هو صوت وصورة رئيس تحرير الصحيفة ويقاطعه الدكتور رئيس المركز القومي للمعلومات في تلك الدولة من مكتبه ، ويعلق رئيس مجلس ادارة المؤسسة التي جرت فيها أفعال الفساد من مقدمه خارج البلاد ، ثم يقاطعهم المسئول عن مركز المعلومات بتلك المؤسسة ويتحدث من معمله الذي يدخل على الخط بلكنته وملامح صورته وصوته المميزة ومن طائرة رئيس الوزراء وهي تعبر المحيط في زيارة عمل تأتي صورته الواثق من المعلومات التي يدلي بها ، وينتهي المؤتمر والصورة كاملة أمام الصحفي ، والقارئ لا يكاد يصدق ما رأي بعينه أو سمع بأذنه كل ذلك من تلك المفكرة ليس هذا فحسب بل ان العالم كله كان يتابع ذلك المؤتمر من تلك الأجهزة المماثلة لمفكرة الصحفي.

وهذا ليس حلماً ولكنه أصبح حقيقة في بعض الدول الآن ، ونحن فقط سافرنا معا في رحلة زمن لمدة عشر سنوات وكان معنا كمبيوتر عام ٢٠٠٥ الذي سوف يتحول إلى مركز اتصالات كامل.

وقد لا يدرك الكثير منا أن السنوات الخمس الأخيرة التي تفصلنا عن عام ٢٠٠٠ هي جسر غير مرئي إلى عالم لا يمت بصلة لما عرفنا وأدركنا ، عالم مفتوح بلا أسرار أو أسوار ، مجتمع شفاف الجميع يرى ويسمع الجميع ، عالم تتدفق فيه المعلومات للحكام والمحكومين ، رؤساء ومرؤسين ، ولا توجد فرصة للتعتيم على قرار أو معلومات أو اتخاذ قرارات في الغرف المغلقة فالمجتمعات المغلقة على نفسها سوف تتدهور وتتحلل وتموت ، فالعالم الجديد الآن قائم على

د. أحمد محمد صالح

تكنولوجيات المعلومات التي تعتمد بصفة أساسية على الكمبيوتر وبرمجياته وتكنولوجيات اتصال الأقمار الصناعية التي تدير وتعالج البيانات والمعلومات والمعارف ، ومجتمع المعلومات تعتمد فيه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عمالة المعلومات التي نعني بها هنا الصحافة و الإعلام والتربية والتعليم وقطاعات التخطيط واتخاذ القرار ، حيث يتحكم الفكر والعقل والعناصر الذهنية في العملية الإنتاجية.

وكانت المعلومات في معظم المجتمعات تعتبر الي عهد قريب جدا امتيازا خاصا يدعم السلطة ورجالها ولكن تدفق المعلومات بعد أن ارتبط دائما بالتحرر الفكري وديمقراطية الحياة اصبح حاجة عامة لا يمكن مقاومتها ، ولا يعني هذا أن المعلومات لم تعد مصدرا للسلطة بل أصبحت السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها وكتمانها لمدة طويلة نتيجة التقدم في تكنولوجيات الاتصال، وانتشار التعليم والحرية بين الشعوب.

إن معظم نجاحات إسرائيل علينا سواء في الحرب أوالسلام ترجع أساسا إلى أنها تملك قاعدة معلومات عن مصر في جميع المجالات ، وتعرف كيف تستخدمها ، وأظن ما أعلن **أخيراً في إسرائيل عن قتل آلاف الأسرى المصريين في حروب ٥٦ و**

خلالها تقارير اللجان ، ثلاث وجهات نظر.

الأولى: طرحها صلاح الدين حافظ فى ورقته المقدمة للجنة الثالثة وأكد صلاح الدين حافظ أن«استمرار الوضع القائم الذى حاول الجمع بين الحسنيين عن طريق الاستمتاع بادارة الصحف القومية وفقا للمنهج الفردى والمركزى ،وفى ظل ملكية الدولة لها وغياب المالك عن ممارسة رقابته ومحاسبته ،وفى الوقت نفسه الاستمتاع بترف الحديث عن الليبرالية والخصخصة والتبشير بالديمقراطية والتعددية ، إنما هو وضع مدمر وليس فقط لمستقبل الصحافة، بل أيضا لمستقبل الديمقراطية فى مصر..».

وأضاف «ولن تكتمل المراجعة للأوضاع القائمة دون حل اشكاليات المؤسسات القومية العشر القائمة الآن .. فهناك اتفاق على أن بقاءها على حالها الراهن بكل سلبياته التحريرية والادارية والمهنية ، أمر مرفوض ،وعلى أن بيعها فى المزاد- طبقا لمبادئ التخصيصية-لأول من يشترى هو الآخر أمر مرفوض».

واقترح حلا يقوم على تحويلها إلى شركات مساهمة ، يشترى العاملون الحاليون منها ٥١٪ من أسهمها ويطرح الباقى فى السوق أمام المواطنين ، مع تحديد سقف أعلى لملكية الأسهم حتى لا يحدث احتكار أو تركز للملكية ، على أن تنتخب هذه الشركات جمعيات عمومية ومجالس إدارات ،هى التى تعين رؤساء التحرير ومجالس الإدارات.

الثانية.. ودافع عنها **النقيب ابراهيم نافع ومكرم محمد أحمد ومحمود المراغى وأمينة شفيق** ، وافقت عن استمرار ملكية الدولة للمؤسسات القومية وإصلاح هياكلها المالية والإدارية ،وتخليصها من التعقيد البيروقراطية وأحكام الرقابة المحاسبية على تصرفاتها المالية واعفائها من بعض الأعباء (ضريبة المبيعات..) .

وتراوحت الاسباب ما بين رفض للتخصيصية والدفاع عن الملكية العامة ، وبين القول باستحالة تخلى الدولة عن سيطرتها على هذه المؤسسات ،والحديث عن الصعوبات العملية فى التقييم وعدم وجود امكانية فى السوق لشراء أسهمها والتى ستصل إلى عدة مليارات من الجنيهات.

الثالثة .. وطرحها **صلاح عيسى** وحسين عبد الرازق ،وهى الفكرة التى أخذ بها مشروع القانون المقترح من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، وتطالب بأن تصبح «الصحف القومية مؤسسات مستقلة استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ، ولا يجوز إخضاعها للإشراف أو توجيه حكومى أو حزبى ، ولا يجوز لهذه الصحف أن تعبر عن حزب بذاته، بل يجب أن تكون منبرا للحوار الوطنى الحر بين كافة الاتجاهات السياسية فى المجتمع ، ويجب كفالة الحق المتكافئ لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية فى التعبير عن آرائها من خلال الصحف القومية ، وتحول المؤسسات الصحفية القومية خلال سنة من تاريخ صدور القانون الجديد إلى شركات مساهمة مصرية بحيث يمتلك العاملون بها ٥١٪ ومجلس الشورى ٤٩٪ من أسهمها. وتشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من خمسة وخمسين عضواً. ثلاثون يمثلون العاملين بالمؤسسة ،وعشرون يختارهم مجلس الشورى ، وخمسة يعينهم المجلس الأعلى للصحافة من الكتاب والمهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام من مختلف الاتجاهات السياسية ، **وتنتخب الجمعية العمومية للمؤسسة رئيس مجلس الإدارة وستة من أعضاء مجلس الإدارة ، ويختار المجلس الأعلى للصحافة ستة أخرين لعضوية المجلس . كما يختار رؤساء تحرير الصحف والمجلات المختلفة بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة».**

وقد تبنى مشروع التوصيات الاقتراح الاخير تقريبا . ولكن لجنة الصياغة انقسمت حول هذه القضية بين المؤيدين لهذا الحل الوسط والمدافعين على استمرار شكل الملكية الحالى للمؤسسات القومية . ولم يكن مطروحا التصويت داخل لجنة الصياغة . وهكذا تقرر اضافة التوصية بأن يتولى المؤتمر العام الرابع الذى يعقد بعد عامين بدراسة أوضاع المؤسسات القومية ووضع تصور كامل لمستقبل هذه المؤسسات.

ماذا بعد

ورغم أن هذا التأجيل شكل نقصا فى التصور الذى انتهى اليه المؤتمر ، إلا أن المبادئ التى توصل إليها لصياغة مشروع قانون لحرية الصحافة تمثل نقلة مهمة فى المعركة

والسؤال الآن بعد انتهاء هذه الجولة .. وماذا بعد؟.

هناك -كما يطرح الصحفيون -ثلاث خطوات متكاملة:

الأولى: أن تنتهى اللجنة التى شكلها مجلس النقابة بسرعة من اعداد مشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين يتوافق مع قرارات وتوصيات المؤتمر.

الثانية: أن يضع مجلس النقابة والجمعية العمومية فى ٨ أكتوبر ١٩٩٥ خطة للتحرك لكسب الرأى العام والقوى السياسية إلى جانب قرارات المؤتمر.

الثالثة: أن يخوض الصحفيون معركتهم لضمان أن يكون المشروع الذى ستنتهى إليه اللجنة المشكلة بناء على قرار رئيس الجمهورية ، مطابقا لمشروع النقابة وأن لا يمر مشروع مخالف لهذه المبادئ من الهيئة التشريعية.

وكما هو واضح فالجولة القادمة ستكون -بلا شك- أصعب من الجولة السابقة وتحتاج إلى تكاتف كل قوى المجتمع المدنى مع الصحفيين ونقاباتهم.

لجنة الصياغة

تشكلت لجنة الصياغة من أعضاء اللجنة التحضيرية ورؤساء ومقررى لجان المؤتمر.

وقد حضر اجتماعاتها كل من «**ابراهيم نافع- جلال عيسى- صلاح الدين حافظ- مكرم محمد أحمد- محمود سامى- محمود المراغى- حسين عبد الرازق- صلاح عيسى- عبد الحميد حمروش- محمد عبد القدوس- يحيى قلاش- رجائى الميرغنى-حاتم زكريا- صلاح عبد المقصود- عبد العزيز خاطر**».

كما شارك فيها من أعضاء مجلس النقابة «**أمينة شفيق- ومجدى مهنا**».

وعدد من أعضاء الأمانة التى شكلتها اللجنة التحضيرية منهم «**أحمد طه النقر- وكارم محمود- ومحمد حسن البنا**..».

حظر نشر أخبار الجيش أو قانون المخابرات العامة ، باعتبار أن ارتكاب هذا الفعل من خلال النشر فى الصحف يخرج هذا الفعل من نطاق نص التجريم ويخلع الصفة غير المشروعة عنه ويرده إلى أصله من المشروعية وينفى الركن الشرعي للجريمة ، باعتبار أن الصحفى يؤدى رسالة لا تقل أهمية عن مهمة عضو مجلس الشعب ، أو المحامى عند ممارسته حق الدفاع أمام القضاء ، واهتداء بالتطور التشريعى الحديث فى الدول المتحضرة ،والذى يراعى أن الصحافة تباشر رسالتها فى خدمة المجتمع عن طريق ممارسة النقد البناء بحرية كاملة بغية كشف أوجه الفساد والانحراف وتصحيح الأخطاء مما يحقق فى النهاية سلامة البناء الاجتماعى وتقدم المجتمع نحو الأفضل ، وأن الصحفى بالمادة الصحفية التى ينشرها يمارس حق النقد ويباشر صورة من صور الرقابة الصحفية التى كفلها الدستور . وقد انحاز تقرير اللجنة وتوصيات المؤتمر لوجهة النظر هذه.

– **المبدأ الثالث.. التوسع فى تقنين إباحة حق النقد والتأكيد على اعتبار حسن النية واعتقاد الصحفى بمشروعية فعله سببا كافيا للإباحة .وعلى من يطعن على خبر منشور بالكذب أو على النيابة العامة عبء إثبات ذلك.**

–**المبدأ الرابع** الأصل فى قضايا النشر والرأى بين سلطة الاتهام وهى النيابة العامة ، وبين سلطة التحقيق (قاض التحقيق).

–**المبدأ الخامس** عدم جواز محاكمة الصحفيين خصوصا والمدنيين عموما أمام المحاكم العسكرية.

–**المبدأ السادس** ، تجريم المصادرة الإدارية أو تعطيل الصحف أو الغاء رخصتها.

– **المبدأ السابع** تأكيد المبادئ والنصوص المتعلقة بضمانات العمل الصحفى ، وعدم المساس بأمن الصحفيين أو معاقبتهم تعسفيا بسبب عملهم المهنى.

–**المبدأ الثامن** إطلاق حرية إصدار الصحف وتملكها –بمجرد الأخطار دون ترخيص– للقوى السياسية والحزبية والنقابية ولسائر الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية.

على أن يحظر ذلك على غير المصريين ، سواء بالتملك الكامل للصحف أو حتى المشاركة فيها.

وقد حاولت أصوات قليلة اطلاق حرية تملك وإصدار الصحف للجميع بما فى ذلك غير المصريين ، إلا أن المناقشات فى اللجنة الأولى حسمت هذا الأمر بقصره على المصريين فقط.

–**المبدأ التاسع** .. التزام جميع الصحف بتحديد مصادر تمويلها ونشر ميزانياتها وقيام الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعتها واعلان تقاريره ، وحظر تلقى الصحيفة أو الصحفى–تبرعات أو اعانات أو مزايا من جهات أجنبية.

–**المبدأ العاشر .. حظر عمل** الصحفيين فى الإعلانات (سواء بالجلب أو التحرير أو المراجعة) أو الحصول على مزايا مالية أو عينية من الإعلانات .

–**المبدأ الحادى عشر .. حظر فرض قيود على حرية تدفق المعلومات أو تبادلها واستقائها من مصادرها ونشرها ،وفرض عقوبات على كل من يتعمد حجب المعلومات أو تقييدها.**

–**المبدأ الثانى عشر .. إعمال دقيق لحق الرد والتصحيح.**

مستقبل المؤسسات القومية

وكما سبق القول فالقضية التى ظلت معلقة هى مستقبل المؤسسات المملوكة للدولة، وهى عشر مؤسسات (قومية) تتحكم فى ٩٠٪ من الإصدارات الصحفية و١٠٠٪ من شركات الطبع والتوزيع.

كانت هناك فى مناقشات اللجنة الثالثة ومناقشات المؤتمر العام فى جلسته التى عرضت

اللجنة التحضيرية

شكل مجلس النقابة في جلسته بتاريخ أول يونية ١٩٩٥ لجنة تحضيرية للمؤتمر من ١٨ عضوا على النحو التالى:

- **ابراهيم نافع**: رئيسا للمؤتمر.
- **جلال عيسى**: أمينا عاما.
- **صلاح الدين حافظ وجلال عارف** مقررين للمؤتمر.

ومحمد **عبد القدوس– حاتم زكريا– يحيى قلاش– عبد العزيز خاطر– صلاح عبد المقصود– رجائى الميرغنى**(أعضاء مجلس النقابة).

ومحمود **سامى –محمود المراغى –حسين عبد الرازق– سلامة أحمد سلامة**(من أعضاء مجالس النقابة السابقة).

وحسين فهمى– حافظ محمود– **كامل زهيرى– مكرم محمد أحمد**(من النقباء السابقين).

أعضاء فى اللجنة.

وقد اعتذر عن المشاركة فى أعمال اللجنة التحضيرية كل من **«جلال عارف– حسين فهمى– حافظ محمود».**

لجان المؤتمر

انقسمت أعمال المؤتمر إلى ثلاث لجان.

اللجنة الأولى: وموضوعها «حقوق وواجبات الصحفيين فى ضوء الدستور والقيود المفروضة على الصحافة».

وبرأسها: **كامل زهيرى**

ومقررها: **محمود سامى**

اللجنة الثانية : وموضوعها «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات».

ويرأسها: **مكرم محمد أحمد**

ومقررها: **صلاح عيسى**

اللجنة الثالثة :إدارة الصحف ومستقبل الصحافة.

ويرأسها: **سعيد سنبل**

ومقررها: عبد الحميد حمروش.



خالد محيي الدين ولطفي واكد .. في الجلسة الافتتاحية

بنقى الميراث القانونى المتراكم منذ القرن الماضي، ويطهره من النصوص المقيدة للحريات والمتناقضة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان فى عصر يرفع شعار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وينهى منظومة القوانين الاستثنائية العديدة ، ويكفل لكل مواطن الوقوف أمام قاضيه الطبيعى ، ويضمن للكتاب والصحفيين وأصحاب الرأى حق التعبير عن آرائهم وأداء رسالتهم فى حرية مصانة بعيدا عن القيود التعسفية التى تساندها بعض التشريعات غير الديمقراطية، ويحمى حرمة الحياة الخاصة للجميع دون عدوان من أى طرف ، ويحقق التوافق بين الخطاب السياسى والإعلامى الداعى للديمقراطية وبين الواقع المعاش بكل أحماله وأثقاله».

وكانت الدقة والمهارة والوضوح الذى صاغ به صلاح حافظ مشروع البيان العام ، سببا فى الاحساس بالراحة والثقة عند عرضه على لجنة الصياغة التى عقدت اجتماعا خاصا فى العاشرة صباح الخميس -قبل موعد المؤتمر بساعتين ونصف- لاقرار البيان والتوصيات.

ورغم ذلك نسقد آثار عدد محدد من أعضاء لجنة الصياغة تحفظا على بعض العبارات والصياغات بقولة أنها- والبيان عامة- تشكل تحديا للسلطة وتغلق باب الحوار.

واحتدت المناقشات فى لجنة الصياغة لبعض الوقت ،وفى النهاية تمت الموافقة على البيان بصورته المقدم بها مع تعديل كلمات قليلة لاتمس جوهره.

مبادئ حرية الصحافة

والقراءة الدقيقة للتوصيات تشير إلى عدد من المبادئ المهمة نجح الصحفيون فى الاتفاق عليها وتضمينها توصياتهم ، من بينها .

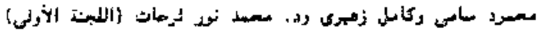
-أول هذه المبادئ إلغاء القوانين والمواد القانونية المكبلة للحريات والمغلظة للعقوبة بدون مقتضى والمتعارضة مع التوجهات الديمقراطية.

ومن هنا فقد طالب المؤتمر تحديدا بالغاء القانون ٩٣ لسنة ٩٩٥ (قانون اغتيال الصحافة) والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

كما طالبوا بالغاء ، ١٢ مادة من مواد قانون العقوبات و٢٦ مادة من مواد قانون المطبوعات.

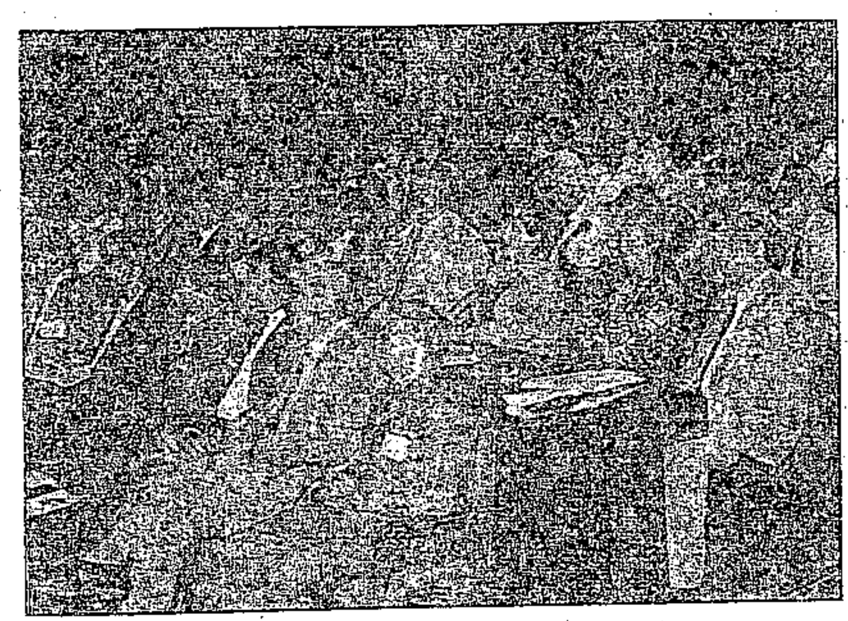
- ثانى هذه المبادئ المطالبة بالغاء المسئولية الجنائية فى قضايا الصحافة والغاء العقوبات المقيدة للحرية فى سائر الجرائم التى تقع بواسطة النشر فى الصحف (الحبس والسجن) اكتفاءً بالغرامة وحق التعويض والعقوبات التأديبية.

وفى خصوص المسئولية الجنائية كان أمام المؤتمر (اللجنة الأولى) وجهتا نظر . الأولى طرحها د. محمد نور فرحات، طالب بالغاء جميع النصوص الجنائية المجرمة للتعبير عن الرأى والاكتفاء منها بجرائم أربع لخطورتها من ناحية ، ولارتباطها بجرائم القانون العام : جريمة السب ، وجريمة القذف ، وجريمة التحريض على ارتكاب جنايات وجنح وجريمة نشر أخبار كاذبة مع سوء قصد . والثانية طرحها حسين عبد الرازق وتقترح الغاء المسئولية الجنائية ، بمعنى أنه لا جريمة ، إذا ارتكب الصحفى عن طريق النشر فى الصحف بعض الافعال المؤثمة لبعض مواد قانون العقوبات أو قانون



محمود سامي وكامل زهيري ود. محمد نور فرحات (اللجنة الأولى)





حسين عبد الرازق ود. عبد المنعم ابو الفتوح (نقابة الأطباء) وحسن الرشيدي وعلي هاشم ومحمد عبد القدوس ورجائي الميرغني في الصف الأول يستمعون باهتمام لقرارات المؤتمر.

تبقى ملاحظة أخيرة حول عوامل نجاح المؤتمر ، تتمثل في الطريقة الديمقراطية والمسئولة التي أدير بها الحوار داخل لجان المؤتمر الثلاث ،وفي الجلسات العامة ولجنة الصياغة والتي رأس اجتماعاتهما ابراهيم نافع نقيب الصحفيين.

وكذلك الجهد الذي بذل في صياغة تقارير اللجان والتي كانت الاساس في صياغة القرارات والتوصيات النهائية للمؤتمر ثم الجهد المتميز الذي بذله **صلاح حافظ** مقرر عام المؤتمر في صياغة مشروع البيان العام والقرارات والتوصيات.

وأخيرا إحساس الجميع بأن المعركة صعبة والخصوم أقوياء ، وأن هدف جميع الصحفيين - مهما تعددت انتماءاتهم السياسية أو الفكرية -واحد.

قضايا الديمقراطية

ويستحق البيان العام الذي لم ينشر كاملا في أي صحيفة« قومية» التفاتة خاصة . فقد وضع يده على نقاط جوهرية تهم الوطن كله ، وتتجاوز قضية الصحافة والصحفيين ، إلى المجتمع بجمله ، وقضاياه ومشاكله.

* أكد البيان العام «أنه من المستحيل معالجة أوضاع الصحافة ووسائل الإعلام ، بمعزل عن أوضاع المجتمع كله».

وأنه «من الصعب الحديث عن حرية الصحافة بمعزل عن التطور الديمقراطي في البلاد إذ أن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة».

وأشار البيان بوضوح وحسم إلى أن :«الصحفيون المصريون وهم يؤكدون وحدتهم وصلابة موقفهم ضد القانون الأخير المرفوض(القانون ٩٣ لسنة ٩٥) إنما يفتحون **جبهة عريضة في وجه أعداء الديمقراطية والتطور ، ويخوضون معركة شرسة ضد كل قانون أو تشريع أو اجراء سياسي أو إداري يهدف إلى تكبيل الحريات العامة أو انتهاك حقوق الإنسان الرئيسية** التي كفلتها الأديان والشرائع السماوية والدساتير والقوانين الطبيعية والتشريعات الديمقراطية».

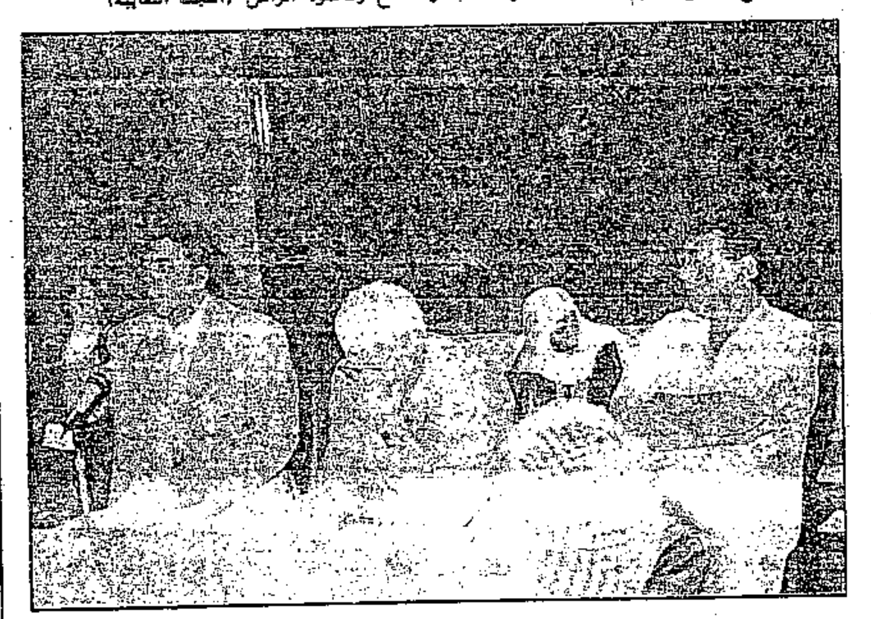
* وعاد البيان ليفصل ويؤكد أن «الديمقراطية الحقيقية هي أهم مفاتيح حل الأزمات المعقدة التي تحيط بمصر ، وفي مقدمتها الأزمة الفكرية ، الثقافية ، والأزمة الاجتماعية الاقتصادية ، والأزمة الأخلاقية السلوكية.

ورغم إقرارنا بالهامش الديمقراطي المحدد الذي استقر في مصر على مدى السنوات الأخيرة ، إلا أن التطور لا يقف عند نقطة محددة وإلا فقد شرعيته وأهليته .. ولذلك فلا بديل عن تفعيل التطور الديمقراطي نحو الاكتمال ، عبر تعددية سياسية حرة، تعبر عن القوى الاجتماعية المختلفة ، وعبر انتخابات نزيهة تحقق الأغلبية لمن يستحقها ،وتفتح الطريق لتداول السلطة وتبادل المواقع وفق المبادئ الديمقراطية السليمة، وتغلق الباب بالتالي أمام قوى التطرف والإحباط ومنظمات الإرهاب والعنف المسلح ، التي تهدد حاضر مصر ومستقبلها وتشوه وجهها المتسامح».

*وأكد البيان أن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ليست امتيازاً فئويا للصحفيين كما يشيع المحرضون ، لكنها واحدة من الحريات العامة لكل المواطنين..».

*واختتم الصحفيون بيانهم العام قائلين «أن الأمر يقتضي إصلاحا تشريعيا عاما

صلاح عيسى وكارم محمد أحمد ود. سليمان صالح ومحمود المراغي (اللجنة النقابية)



مستقبلها وإداراتها.

وساهم في التوصل إلى هذه النتيجة ونجاح أعمال المؤتمر الدور الذي نهضت به **اللجنة التحضيرية ، التي وفرت للمؤتمر سبعة أبحاث مهمة وجادة في** وقت قصير ، هي..

- «التنظيم القانوني لحرية التعبير والنشر -ملاحظات حول السياسة التشريعية».

أعده **د. محمد نور فرحات.**

- «في القيود التشريعية الواردة على حرية النشر وموقف القضاء منها».

وأعده **المستشار سعيد الجمل.**

- «المنع والمنع والردع في التشريعات الصحفية» وأعده **كامل زهيري.**

- «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات وتأثيرهما على حق الجماهير في المعرفة» وأعده **د. سليمان صالح.**

- «قضية تدفق المعلومات-أفكار أساسية» وأعده **محمود المراغي.**

- «مستقبل الصحافة في مصر- نحو صياغة جديدة لعلاقة الصحافة بسلطة الدولة ومؤسسات المجتمع» وأعده **صلاح الدين حافظ.**

- «إدارة الصحف ومستقبل الصحافة في إطار قانون سلطة الصحافة» وأعده **مصطفى البرتقالي.**

كما نظمت اللجنة التحضيرية ثلاث ندوات ، أو جلسات استماع الأولى تحت عنوان «التشريعات الصحفية .. الواقع والآفاق» شارك فيها «**كامل زهيري ود. نور الدين فرحات وحسين عبد الرازق. والثانية تحت عنوان «حق إصدار الصحف وحق الحصول على المعلومات»** وشارك فيها محمود المراغي وجمال بدوي ،د. عواطف **عبد الرحمن** ود. **سليمان صالح** . والثالثة تحت عنوان «ملكية وإدارة وتمويل الصحف القومية ومستقبل الصحافة» وشارك فيها **صلاح الدين حافظ** ود. **ليلى عبد المجيد** وسعيد **سنبل وعبد الحميد عمروش.**

كما ساهم في نجاح المؤتمر الجهود التي قامت بها المراكز ومنظمات حقوق الإنسان التي وضعت أمام المؤتمر مواداً مهمة ساعدت في بلورة كثير من قضايا حرية الصحافة والصحفيين.

جهود مراكز حقوق الإنسان

فأصدرت «المنظمة المصرية لحقوق الانسان» مع بدأ أعمال المؤتمر ، تقريرها الثاني «حول **حرية الرأي والتعبير في مصر» تحت** عنوان «**أقواه مكممة**» عن الفترة من ٢٨ يونية ١٩٩٠ وحتى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥.

وتضمن التقرير مدخلاً قانونياً عاماً يتناول أبرز التطورات التشريعية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير . وقسماً يتناول الانتهاكات الحكومية لحرية الرأي والتعبير ، بما في ذلك حالات الاحالة للتحقيق والمحاكمة العسكرية ، والاتهام بازدراء الحكومة وتكدير السلم العام ، والاتهام بالسب والقذف وإهانة الموظفين العموميين ، والصحفيون الذين تعرضوا لاعتداء أثناء أداء واجبهم ، وحالات مصادرة الكتب والمطبوعات . وقسم ثالث يتناول الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير في ظل تصاعد ضغوط جماعات الإسلام السياسي ، بما في ذلك حالات استخدام دعاوى الحسبة ضد حرية الرأي والتعبير ، وحملات التكفير وأعمال القتل.

وقسم أخير (خاتمة) الاستخلاصات وتوصيات المنظمة.

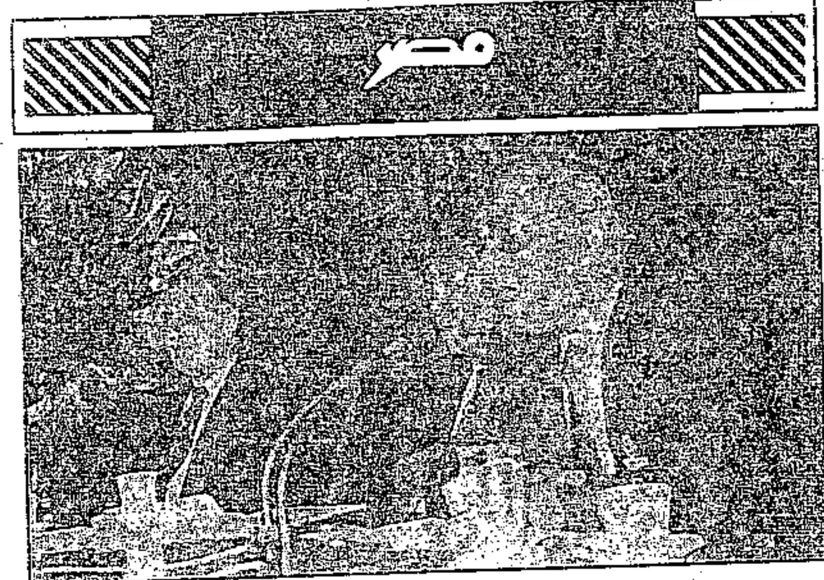
وأصدر **«مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان»** كتابا بعنوان **«حرية الصحافة من منظور حقوق الانسان»** قدم له **د. محمد السيد سعيد** وحرره **بهي الدين حسن** ويشمل مداولات الحلقة الدراسية التي عقدها المركز مساء ٨ يوليو ١٩٩٥ تحت عنوان «وضع تشريع شامل للصحافة من منظور حقوق الإنسان» وتحدث فيها كل من: **د. جابر جاد نصار- المستشار شريف كامل -حسين عبد الرازق** . وشارك في النقاش خلالها «د. محمد السيد سعيد (الذي أدار الحلقة)» وصلاح عيسى، ومجدي مهنا ، ونبيل عبد الفتاح ، وعبد الله خليل رشاد ، ود. **أيناس طه** ،**ومجدي حلمي** ، ويتضمن الجزء الثاني من الكتاب دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة في الديمقراطيات الأوربية وغير الأوربية كتبتها «ساندرا كوليفر» كفصل في كتاب صادر عن «منظمة المادة ١٩».

وأصدر مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان كتابا تحت عنوان «معركة حرية الصحافة دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة ومشروع قانون حرية الصحافة والصحفيين».

ويضم الكتاب، مقدمة لهشام مبارك مدير المركز تحت عنوان **«تشريع جديد لحرية الصحافة»** . والدراسة التي أعدها **حسين عبد الرازق** وأصدرها المركز يوم ١ يونيه ١٩٩٥ حول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥- أي بعد صدور القانون بـ ٧٢ ساعة -ووزعت في المؤتمر الاحتجاجي للصحفيين (١ يونيه) ثم في الجمعية العمومية غير العادية (١٠ يونيه) ، تحت عنوان «قانون اغتيال الصحافة» .. ونماذج من احتجاجات المنظمات الدولية على القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . وتقرير حول ورشة العمل التي عقدها المركز يوم ٢ يوليه ١٩٩٥ تحت عنوان **«من أجل صياغة مشروع قانون لحرية الصحافة في مصر»** وشارك فيها كل من د **أحمد نبيل الهلالي -السيد يسن- د. ايناس طه- جمال بدوي-حسين عبد الرازق- حسين قابد- د. سليمان صالح- صلاح الدين حافظ- صلاح عيسى- عبد العزيز محمد- مجدي مهنا- محمود المراغي- محمود** سامي. ودراسته تحت عنوان «الصحافة في التشريع المصري» أعدها **صلاح عيسى** وتشمل تجميع وتصنيف وتعليق واقتراحات حول القوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة في التشريع المصري. وأخيرا «مشروع قانون بشأن حرية الصحافة والصحفيين » والمذكرة الايضاحية الخاصة به، أعد مسودتها أحمد نبيل الهلالي على ضوء مناقشات ونتائج ورشة العمل ، وتمت مناقشة المشروع في جلستي عمل بالمركز ، يومي ١٠ و١٦ أغسطس ١٩٩٥ شارك فيها كل من- **أحمد طه النقر-أحمد نبيل الهلالي -جمال** بدوي- **حسين عبد الرازق -رجائي الميرغني**- د. **سليمان صالح -صلاح عيسى -عبد العزيز محمد -عبد الله خليل-مجدي مهنا**- د. محمد السيد سعيد -محمد عبد القدوس- محمود المراغي-د. **مصطفى كامل السيد**-د. نعمان جمعة-يحيى تلاش».

وقد استفاد المشاركون في المؤتمر من كل هذه الأعمال ، وبصفة خاصة التوصيات ومشروع القانون المقدم من «**مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان**» لتكامله ووضوحه ومشاركة عديد من رجال القانون وأعضاء مجلس النقابة واللجنة التحضيرية للمؤتمر في أعماله . وبدا ذلك واضحا من تطابق ٢٢ توصية من توصيات المؤتمر الموضوعية الثلاثين مع مشروع القانون الذي أقترحه مركز المساعدة القانونية.

مصر



صلاح الدين حافظ .. دور أساسي في صياغة البيان العام

المؤتمر العام الثالث للصحفيين

نهاية ناجحة لجولة في معركة حرية الصحافة وبداية لجولة جديدة صعبة



ابراهيم نافع..

حوار ديمقراطي حقيقي

بإعلان المؤتمر العام الثالث للصحفيين لبيانه العام وتوصياته وقراراته يوم الخميس ٧ سبتمبر ١٩٩٥ ، يضع الصحفيون ختاما ناجحا لجولة هامة وأساسية في معركتهم ضد قانون اغتيال الصحافة (القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥) ومن أجل حرية الصحافة والصحفيين.

وقد بدأت هذه الجولة بإعلان مجلس النقابة في اجتماع طارئ يوم ٢٨ مايو ١٩٩٥ رفضه للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ (بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية أو القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين) ،والذى أصدره مجلس الشعب على عجل في جلسته المسائية يوم ٢٧ مايو ١٩٩٥ وصدق عليه رئيس الجمهورية في نفس الليلة ونشر في الجريدة الرسمية يوم ٢٨ مايو ١٩٩٥ (العدد ٢١ مكرر السنة الثامنة والثلاثون) .. مرورا بالمؤتمر الحاشد الذى شارك فيه نحو ١٥٠٠ صحفى يوم أول يونيه، أعلنوا خلاله رفضهم للقانون وطالبوا بالإضراب واحتجاب الصحف القومية وإدانة من شاركوا في إصدار هذا القانون.. ثم الاعتصام الاحتجاجي بمقر النقابة يوم ٦ يونيه .. وصولا إلى عقد الجمعية العمومية غير العادية في ١٠ يونيه ١٩٩٥، والقرارات التاريخية التى صدرت عنها، ثم الاجتماع الثاني للجمعية العمومية في ٢٤ يونيه، والتى اتخذت ضمن قراراتها، قرارا بالدعوة لعقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين لبلورة وجهة نظر الصحفيين في مشروع قانون الصحافة الجديد.

وقد انتهت هذه الجولة بقرارات المؤتمر العام الثالث (الذى عقد تحت شعار .. **نحو تشريع جديد لحرية الصحافة في مصر)** ،وتشكيل اللجنة المكلفة من قبل مجلس النقابة بصياغة هذه القرارات في مشروع قانون لحرية الصحافة ، وتكليف ممثلى الصحفيين في اللجنة المشكلة لدراسة وضع تشريع جديد للصحافة ،بالالتزام بروح ونصوص توصيات المؤتمر العام الثالث للصحفيين وما دار فيه من مناقشات واتجاهات عامة، والرجوع **إلى مجلس النقابة والجمعية العمومية ،في حالة تناقض أعمال اللجنة المشار إليها مع توصيات المؤتمر العام الثالث وقرارات الجمعية العمومية للصحفيين.**

أسباب النجاح

لقد نجح المؤتمر العام الثالث ، في بيانه العام وقراراته وتوصياته في بلورة وجهة نظر واضحة ومحددة ، تستند إلى الدستور المصرى والمواثيق الدولية التى صدقت عليها الحكومة المصرية وأصبحت جزءا أساسيا من تشريعها الداخلي. وأحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض.

وحسمت وجهة النظر هذه كل القضايا المتعلقة بالصحافة تقريبا ، عدا قضية واحدة ، هي قضية ملكية المؤسسات الصحفية المملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس مجلس الشورى حقوق الملكية عليها ، وبالتالى

الوحدوى فى مواجهة الحاضر الآنى ، كأحد آليات المواجهة فى الكتابات الصحفية التى تناولت الشأن القبطى فى الانتخابات ، هذه الحالة الشائعة فى الحالة المصرية وهى مشتقة من منهج «التطمينات الذهنية» و«التأكيدات التراثية» التى كثيرا ما يلجأ إليها البعض فى محاولة التقليل من شأن الواقع واعتباره استثناء عن حركة التاريخ ، هذا الاسقاط التاريخى على الماضى يهون من شأن الواقع الآنى ويخفف من حدة ملابساته .وفى هذا الصدد تحدث عبد الوارث الدسوقى فى تحقيق مطول له نشر بجريدة الأخبار انتقد فيه مسلك بعض الكتاب الأقباط بالتأكيد على طائفية المسألة وخصوصية القضية، وقام بسرد احداث تاريخية مطولة تثبت أول ما تثبت مناخ الاخاء الذى ساد فى مصر بين المسلمين والاقباط خلال العهد الليبرالى على وجه الخصوص .وهو بهذا ينتقل بالحديث عن مطالب حقوقية الأقباط ازاء الدولة للحديث عن علاقة الأقباط بالمسلمين،فى حين أن هذه العلاقة كانت موضوع تقدير من جانب الكتاب الأقباط ،ونرى فى مقال الاستاذ انطون سيدهم تعبيرات تؤكد هذا المعنى. وهذا يمكن تفسيره بمحاولة التماس تفسيرات تبتعد كثيرا عن الموضوع الأساسى،وتصوير الحالة بأنها أزمة فى علاقة الأقباط بالمسلمين فى حين أن المواقف المتأزمة تتجلى فى علاقة الأقباط بجهاز الدولة ذاته.

(٣-ب) استعادة الموروث لمخاصمة الحاضر:

اعتمدت بعض الأقلام القبطية على استعادة الموروث لنقد الحاضر ومحاولة التشهير به. نرى هذا الاسلوب يشيع فى كتابات الأقباط التى تناولت هذا الموضوع ، من حيث الاستهلال بعرض نماذج للوحدة الوطنية الانتهاء بالشأن القبطى الخاص . نرى هذا بوضوح فى كتابات أنطون سيدهم وسليم نجيب وممدوح بشرى ريصا ،والحرص على استعادة الموروث وابرازه ، يعكس رغبة قبطية دفينة بالحفاظ على الذاكرة الوطنية من التآكل،ورغبة فى مخاصمة الحاضر غير المنصف باستعادة ماض كان أكثر انصافا ،ورؤية التاريخ بالوجه المشرق تولد بداخلنا رغبة فى تجاوز الأحداث الآنية وتبعث استقراراً مرحلياً لا يلبث أن تطيح به الأحداث المتفرقة.

رابعا: رؤية ختامية:

دعنا نتساءل الآن .. عم كشفت عنه هذه الأوراق الصحفية؟

بالاجابة عن هذا السؤال يمكن لنا أن نستشرف رؤية للمستقبل انطلاقا من التعرف على طبيعة المعالجة الفكرية بالقضايا المطروحة.

(١) افتقاد الحس الوطنى:

يتجلى هذا الداء فى سائر الكتابات الحزبية على وجه الخصوص التى اتخذت من قرار الحزب الوطنى بترشيح اثنين من الأقباط للهجوم عليه ،وفرصة جيدة للنيل منه واظهاره أمام الجماهير بمظهر من لا يمثلهم خير تمثيل ،هذه النظرة الحزبية الضيقة فى تناول الشأن القبطى لم يعنها كثيرا تداعيات غياب وجود ممثلين اقباط فى البرلمان على الصعيد الوطنى، كما لم يعنها أن تضع تمثيل المرأة سواء بسواء مع تمثيل الأقباط فى مجلس الشعب ،وهى بهذا تحدث ردة حقيقية فى الحركة الوطنية ،وتكرس دون أن تدرى بذورفكرة التمثيل النسبى التى رفضها الأقباط منذ مطلع القرن بوصفهم مواطنين مصريين يجرى عليهم ما يجرى على المواطنين المسلمين فى الوطن الواحد.

(٢)الطائفية المزعومة:

بات أسهل طريق لإسكات أى صوت يتحدث عن هموم الأقباط أو المشكلات التى تؤرقهم هو الاتهام السريع «بالطائفية» والرغبة فى إحداث الشقاق فى هذا الوطن نلمح هذا بوضوح فى مقال عبد الوارث الدسوقى بجريدة الأخبار ،وهو بهذا يتجاهل سائر المشكلات الموضوعية ليتهم الأقلام القبطية باستحداث أو استنبات بذور الشقاق فى المجتمع . هذا المنهج قائم على عدم الاعتراف بوجود مشكلات للأقباط- بوصفهم أقباط -ربما خجلا أو تجاهلا أو تعتيما ،فى حين أننا ينبغى أن نعترف أن هناك نوعين من المشكلات إحداها تؤرق الجماعة الوطنية جميعا بسبب «مصريتهم» ،والنوع الآخر مشكلات تؤرق أحد مكونات الجماعة الوطنية بسبب «قبطيتهم» .وأظن أن كثيرا منها معروف ومعلن ، ولا داعى لسرده الآن،وإنما ما نريد قوله هو ضرورة الاعتراف بوجود هذه الهواجس ابتداء ، ثم الاعتراف فى مرحلة لاحقة «بمشروعية هذه الهواجس» وبالتالى من يطالب بها لايعتبر طائفيا بل يعتبر وطنيا : يسعى لحل مشكلات تحيق بوطنه ،ولاسيما أن الذين يتحدثون عن مشكلات الأقباط انما يتحدثون فى اطار من الدستور والقانون، الذى استقرت عليه الجماعة الوطنية.

(٣)الاحتماء بالتاريخ والنصوص:

باتت وقائع التاريخ والنصوص ملاذا نحتمى به فى مواجهة واقع آنى نعيشه ،نغلب اللاوعى على الوعى،ونرى الحقائق الموضوعية من منظور مغاير ، هذا الأسلوب فى التعامل مع مشكلات الواقع وشروط التطور المعاصر، يبعث فى نفوسنا تهدئة مرحلية ،ويخفف من شدة الواقع قليلا، لكنه فى المقابل يضيق علينا فرصة مواجهة المشكلات، ربما أسهل أن نتجاهل مشكلة أي مشكلة، من أن نتصدى لها بالحل،وبعد فترة من الزمن تأخذ هذه المشكلة فى التفاقم وتكتسب طابعا أكثر حدة ،ونجد أنفسنا فى دوامة من المشكلات لا نعرف سبيلا لحلها أو الفكاك منها .فى الحقبة الليبرالية كان القبطى ينتخب المسلم ،وينتخب قبطى فى دائرة جميع سكانها من المسلمين، لكن فى حقبة عبد الناصر ، تم اللجوء الى نظام التعيين فى حين لو ساند الاتحاد الاشتراكى أى مرشح قبطى أو مسلم فسوف يساعده دون شك على الفوز فى الانتخابات ، ونتيجة لمناخ تديين الحركة السياسية الذى شاع فى حقبة الثمانينات واستمراره إلى الآن،بات انتخاب قبطى زمراً شديد الصعوبة ،بل والحساسية ، ولم ينكر د. **سلامة أحمد سلامة** ،وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطنى فى ذلك الحين، هذه الصعوبة بل قال بصريح العبارة بشأن انتخاب الأقباط«ان الظروف الواقعية الأن لا تلبى هذا الطلب،ومن هنا تعين على المشرع أن يحرص على تمثيلهم من خلال التعيينات حرصا على الوحدة الوطنية».

وقد صدق الوزير فى التشخيص لكنه لم يكلف نفسه التفكير فى علاج لهذا الأمر أو طرح آلية عملية حقيقية للتغلب على هذه الظروف الواقعية غير المواتية . قصدت من هذا المثال فقط أن أوضح مدى عمق المشكلات وصعوبة الأوضاع القائمة ولا سبيل-فى تقديرى- إلا باللجوء للحلول السريعة والعملية للتصدى لهذه المشكلات بالحل ، والإسراع بتطبيق نصوص الدستور قطعية الدلالة بشأن المواطنة الكاملة للأقباط ، لأن ترك المشاكل بلا حلول ، لن يسهم فى حلها كما يتوهم كثيرون بل قد يسهم دون أن ندرى فى تفاقمها ،ونصل إلى حالة يصعب فيها الحل.

هذه الأوراق الصحفية:

ربما تكون قد كتبت بدافع معالجة حدث معين هو ترشيح الحزب الوطنى لإثنين فقط من الأقباط ضمن قائمة ترشيحاته فى انتخابات ١٩٩٠ ، لكنها كشفت عن ظواهر عديدة تعبر عن رؤيتنا لوضع الأقباط فى المجتمع وهذه الظواهر هى:

- أحادية النظرة القبطية للحدث -- فى مقابل النظرة الوطنية الأشمل.
- تمثيل الأقلية القبطية فى البرلمان -- فى مقابل المواطنة الكاملة.
- تأكل الوعى التاريخى الجمعى-- فى مقابل شطط الأحداث الواقعية.

** لكن أحداً لم يشر إليها بوصفها غيابا لمكون الجماعة المصرية عن الساحة مما قد ينتج عنه أثار شديدة الأهمية.

ملاحظته هو قلة حجم المادة المنشورة حول هذا الموضوع وقد يفسر هذا جزئيا بركود العملية الانتخابية برمتها نظرا لمقاطعة معظم الأحزاب الرئيسية والتي قد تختلف رؤاها للمسألة القبطية.

(٢) جاء نصيب الصحافة الحزبية ما كتب حول هذا الموضوع ٦٠٪ خص جريدة الأهالي- لسان حال حزب التجمع ٤٠٪ -في حين خصت جريدة الوفد ٢٠٪ من حجم المادة المنشورة . وقد ترجع هذه الظاهرة إلى عدة أسباب:

(٢-١) التغيرات التي شهدتها الأحزاب الماركسية أو التقدمية في جميع أنحاء العالم نتيجة أفول الماركسية جعل حزب التجمع -في رأى كثيرين-يراهن على الأقباط في المرحلة القادمة.

(٢-٢) طبيعة أيديولوجية حزب التجمع تسمح بقدر أكبر من الاستيعاب للمكونات المختلفة وإتاحة قدر أكبر من التمثيل لها.

(٢-٣) السبب الثالث قد يكون برجماتي محض ، إذ أن حزب التجمع يتميز بوجود عدد كبير من الأقباط به من خلال مختلف تنظيماته.

(٣) باستثناء صحافة حزبي التجمع والوفد ، لم تتناول أية صحافة حزبية هذا الموضوع على الاطلاق، ويلاحظ في هذا الصدد أن جريدة الشعب- لسان حال حزب العمل- لم تدل بدلوها في مسألة الأقباط والانتخابات ،ورغم أن هذه الفترة شهدت سجالات هامة على صفحاتها حول دور الكنيسة القبطية في الحياة العامة وبخاصة الدور الوطني للبابا شنوده الثالث.

(٤) جاء نصيب الصحافة القومية من حجم المادة المنشورة، ٣٠٪ إحداها حوار جرى على صفحات مجلة المصور والآخر تحقيق لم عمود رأى جريدة الأخبار ،وهذا الاقلال الصحفي من جانب الصحافة القومية يتمشى مع النهج العام للصحافة القومية بشأن عدم إثارة قضايا تتعلق بالمسألة القبطية.

(٥) تناولت شخصيات قبطية بالكتابة في هذا الموضوع فيما قدر بحوالي ٦٠٪ من حجم المادة المنشورة ،في حين كان نصيب الاقلام المسلمة ٤٠٪ .ويلاحظ أن الأقباط الذين أدلوا بدلوهم في هذا الموضوع ليسوا من الشخصيات الفاعلة في المحيط القبطي أو الوطني العام باستثناء أنطون سيدهم صاحب امتياز جريدة وطني.

ثالثا: قراءة تحليلية:

عند قراءة الملف الوثائقي حول ما نشر بشأن الأقباط وانتخابات ١٩٩٠ ، يلاحظ أن كافة الكتابات جاءت كرد فعل، لقرار الحزب الوطني بترشيح أثنين من الأقباط ، ولهذا سنحاول بداية التعرف على الحدث وتكييف طبيعة ردود الفعل ثم نرصد آليات المواجهة إزاء هذا الحدث.

(١) الحزب الوطني وترشيحات الأقباط:

عندما أعلن الحزب الوطني عن أسماء مرشحيه في أوائل شهر نوفمبر ١٩٩٠ ، لوحظ اقتصار الحزب الحاكم ترشيح أثنين فقط ضمن جملة مرشحيه الذين بلغوا ٤٤٤ مرشحا. وقد بنى الحزب الوطني اختياره على قناعتين:-

الأولى: الإيمان بأن هذين المرشحين سينجحان.

الثانية: قائمة التعيينات تضم غالبية قبطية لتمثيلهم داخل المجلس.

وفي هذا التبرير نلمح أفتقاداً إلى الخيال السياسي والوطني الناضج الذي يتجاوز النظرة الحزبية الضيقة.

(٢) تكييف الحدث:

جاءت الكتابات التي تناولت الشأن القبطي والانتخابات أشبه بتداعيات لترشيح الحزب الوطني لاثنين من الأقباط ،وفي هذا الصدد أختلفت النظرة وتعددت الرؤى التي طرحت لتكييف طبيعة الحدث.

(٢-١) مسألة قبطية:

أعتبرت بعض الأقلام القبطية ظاهرة تدني عدد المرشحين الأقباط ضمن ترشيحات الحزب الوطني، على أنها مسألة قبطية أو شأن طائفي خاص.

* رأى البعض أن قرار الحزب الوطني في هذا الصدد في إطار جملة قرارات تمثل تجاوزات صارخة في حقوق المواطنين الأقباط ، واعتبار أن ذلك شكل سياسة للحكومة القائمة.

* رأى آخرون أن قرار الحزب الوطني المشار إليه يمثل ردة تاريخية ونكوصا عن الروح الوطنية التي عرفتها مصر أبان ثورة ١٩١٩.

ويلاحظ بشكل عام غلبة الهواجس القبطية على أشخاص الأقباط الذين تعرضوا للكتابة بهذا الموضوع ،وقد أدي ذلك في بعض الأحيان إلى استخدام الفاظ ذات دلالة في هذا الصدد ،من قبيل الجرح المؤلم، الموضوع البغيض ،التصرفات الخطيرة أستبعاد الأقباط .وقد أدى ذلك أيضا إلى تلميح البعض بأمكانية قبول فكرة التمثيل النسبي كما نلحظ في مقال سليم نجيب اذ يقول «أن أهم خطوة لتحقيق وحدة وطنية صادقة ونزيهة، هي أن يكون للأقباط كمصريين أولا وكمسيحيين ثانيا ،ممثلون عنهم في مجلس الشعب ينقلون مطالبهم ومتاعبهم ،وقبول فكرة التمثيل النسبي من جانب سليم نجيب،وهو قبطي مهاجر ، لم تلق أية أستجابة لدى الأقباط بل أن سمير تادرس انتقد هذه الفكرة بشدة واصفا ذلك بأنه بداية الانزلاق الذي رفضه الأقباط منذ دستور ١٩٢٣.

(٢-٢) قضية أقليات:

تناول عديد من الكتاب مسألة ترشيح الحزب الوطني لعدد من الأقباط أقل مما هو متوقع على كونها تجاهلاً من جانب الحزب «لتمثيل الاقليات» فقد أشار محمود الشربيني في تحقيق له بجريدة الوفد ، إلى أن ترشيحات الحزب الوطني أفتقرت إلى«الحس السياسي» على حد قوله وكشفت عن تجاهله لتمثيل الاقليات تمثيلا دقيقا ووضع في هذا الصدد الأقباط والمرأة والنوبيين في سلة واحدة .وفي هذا الاتجاه أصبح الحديث يتناول تمثيل الأقباط على أنه تمثيل «مواطنين» وأنما الأقليات وفي هذا اهتزاز لثوابت استقرت عليها الجماعة الوطنية في مصر منذ زمن بعيد .ومن هذا المنطلق تناول الكاتب المعروف محمود عبد المنعم مراد في عموده اليومي بجريدة الأخبار مسألة ترشيح الأقباط مع قضية تمثيل المرأة في المجلس النيابي الكاتب المعروف محمود وأنتقد الحزب الوطني في ترشيحاته في كلا الأمرين.

(٢-٣) سلبية الأقباط:

عزى البعض عدم ترشيح الحزب الوطني سوى أثنين من الأقباط ضمن ترشيحاته إلى سلبية الأقباط التي أرغمت الحزب الحاكم على تجاهلهم .وهذا الرأي يقدمه ضمنا د. محمد عمارة ،حيث يرى أن هناك حالة غياب الأقباط من ميادين الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ،وهذه الظاهرة ناجمة- في رأيه- عن رفض الأقباط للمشروع الحضاري الإسلامي مما أدى إلى احجام المسلمين عن انتخابات الأقباط.

ويؤيد فهمي هويدي هذا الرأي من منطلق آخر،هو أن الدولة لم تغلق باب الترشيح أمام الأقباط كمستقلين ،وبالتالي فأنه يترتب على ذلك تلقائيا أن غياب الأقباط عن الانتخابات راجع إلى سلبياتهم وليس إلى شئ آخر.

(٣) آليات المواجهة:

(٣-١) استعادة الموروث لتجاهل الحاضر:

شاع نمط استعادة الموروث الحضاري

بالاضافة إلى عشرة مقاعد بالتعيين . وهو يعني فوز الحزب الوطني بنسبة ٨٥٪ من جملة المقاعد في الوقت الذي كانت نسبته في انتخابات سنة ١٩٨٧ ، ٧ر٧٧٪ ، أما حزب التجمع فلم يحالفه التوفيق بالفوز في انتخابات عامي ٨٤، ١٩٨٧، في حين تمكن من الفوز في انتخابات ١٩٩٠ بعدد (٦) مقاعد برلمانية . أما الأحزاب الصغيرة الأخرى فإن أيا منها لم يفز بمقاعد نيابية . ومع أن الانتخاب الفردي يتيح فرصة كبيرة للأحزاب الصغيرة في الفوز ، نتيجة تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ،حيث يمكن للحزب الصغير للفوز في الدائرة التي يتمتع فيها بشعبية كبيرة ، وبالرغم من ذلك فقد أخفقت هذه الأحزاب الصغيرة في ظل غياب منافسة حزبية في الحصول على مقعد في مجلس الشعب،وفي هذا اعلان صريح بضعف أو أن شئت نقل بغياب تواجدها على الصعيد السياسي.

(٢-٣)تعد انتخابات ١٩٩٠ هي الثالثة في عهد الرئيس مبارك،وأهم ما يلاحظ على انتخابات عامي ٨٤، ١٩٨٧ هو محاولة تمكين التيار الإسلامي المتمثل في الإخوان المسلمين بصورة أو بأخرى في المؤسسة التشريعية ، فقد استطاع التيار الإسلامي عبر تحالفه مع حزب الوفد من الحصول على (٧) مقاعد في انتخابات ١٩٨٤ ،في حين أستطاع عبر ما يسمى بالتحالف الإسلامي (حزب العمل، والإخوان وحزب الأحرار) من الحصول على ٣٥ مقعدا في انتخابات ١٩٨٧ ،ومعنى هذا أن الإخوان المسلمين تمكنوا من زيادة عدد مقاعدهم البرلمانية خمسة أمثال في غضون ثلاث سنوات فقط ، وتعتبر قفزة لم يستطع أي من الأحزاب بلوغها من قبل وقد طرحت أنتخابات ١٩٩٠ إمكانية مواصلة الزحف السلمي للتيار الإسلامي نحو مؤسسات النظام ، إلا أن مقاطعة ما سمي بالتحالف الإسلامي للانتخابات قد حال أو أرقف هذا الزحف لسنوات عديدة، جرت فيها مياه كثيرة على مختلف المستويات ،وأصبح التأكد التلقائي من القدرة السياسية لهذا التيار على الحشد والتعبئة محل شك أو في أحسن الأحوال محل تساؤل.

(٢-٤) برزت في انتخابات ١٩٩٠ ، ظاهرة المستقلين ،فقد قدر عددهم في الانتخابات المشار إليها بحوالي ٢١٣٤ مرشحا في مقابل ٥٤١ مرشحا عن الأحزاب السياسية أي بواقع ٨٠٪ تقريبا من إجمالي المرشحين وتشير الدراسات،وأبرزها ورقة بحثية أعدتها د. أماني قنديل حول عملية التحول الديمقراطي في مصر، إلى أن ٨٠٠ مرشح من المستقلين كانوا أعضاء بالحزب الوطني وقد خرجوا منه ، وربما كارهين نتيجة عملية الفرز الحزبي التي سبقت الانتخابات ،وبعض من المستقلين ضاقوا ذرعا بمقاطعة أحزابهم للانتخابات فرشحوا أنفسهم كمستقلين في الانتخابات ،في حين ظهر عدد من المستقلين الذين لم يحملوا اتجاها فكريا أو ايديولوجيا واضحا . وبصفة عامة فقد تمكن عدد من المستقلين من الفوز في الانتخابات ولا سيما أولئك الذين كانوا يوما ما أعضاء بالحزب الوطني،وقد أدى ذلك إلى طرح اشكالية احتفاظ الحزب الحاكم بنسبة ٣/٤ في المجلس وهو ما أقتضى انضمام عدد من المستقلين إلى نواب الحزب الوطني في المجلس . وهذه ظاهرة تكشف في ذاتها عن ضعف الانتماء الحزبي وتستحق دراسة أكثر تفصيلا.

(٢-٥) تزايدت خلال الفترة من (٨٧-١٩٩٠) أحداث العنف في الصعيد على وجه الخصوص ، وقد طالت هذه الأحداث أرواح وممتلكات المواطنين الأقباط فضلا عن اتلاف عدة كنائس ، أبرز هذه الأحداث جرت فصوله في المنيا في مارس ١٩٩٠ حيث قادت عناصر من تنظيم الجماعة الإسلامية جماهير من الأهالي والصبية لتحطيم ونهب واحراق الكنائس والمستشفيات والجمعيات المسيحية والصيدليات وعيادات الأطباء والمحلات والسيارات المملوكة لمسيحيين، وضرب مواطنين مسيحيين بالعصي والمدى والجنازير مما أدى لاصابة عدد منهم بجراح . وتشير عملية حصر الخسائر المادية التي قامت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الي تعرض خمس كنائس للتدمير الشامل أو الجزئي ،وجمعيتين خيريتين وسبع صيدليات و٢٩ محلا تجاريا ومصنعين للحلويات ومغلقين للخشب ،وأكثر من عشرين سيارة وجرار واحد ودراجة نارية. وقد نجم عن هذه الأحداث تغيير عدد من القيادات الأمنية ،مما يعني أن أجهزة الأمن لم تتخذ ترتيبات أمنية كافية لحماية المواطنين الأقباط وممتلكاتهم . هذا وقد أشارت بعض التقارير إلى حدوث ما يشبه التواطؤ مع أعضاء من الجماعة الإسلامية لفرض قيود استثنائية على الحياة الاجتماعية لأهالي بعض القرى ولاسيما الأقباط.

٣- متغيرات إقليمية:

سبقت أوواكبت الانتخابات عام ١٩٩٠ جملة متغيرات اقليمية يمكن أن نشير إليها في عجالة سريعة الآن.

(٣-١) جاءت انتخابات ١٩٩٠ بعد حوالي أربعة أشهر من نشوب أزمة الخليج ،وقد اتسمت هذه الفترة بإعادة طرح عدد من القضايا حول حدود العلاقة مع الغرب ، مسألة التبعية ،وشرعية الأنظمة الحاكمة والصراع العربي الاسرائيلي ،وتوزيع الثروات العربية، وقد مثلت هذه القضايا وغيرها محوراً إعلامياً دعائياً شديد الحضور في الشارع السياسي ،وكانت من الممكن أن تزيد من شدة اشتعال الحملة الانتخابية لولا مقاطعة الأحزاب، وهو الأمر الذي أصاب العملية الانتخابية بحالة من الركود .

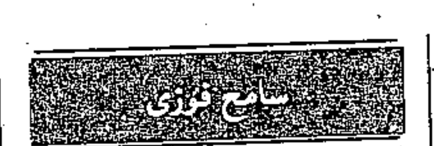
(٣-٢) تنامى ثقل الورقة الإسلامية الأصولية على الساحة الاقليمية ،فقد استولت الجبهة الإسلامية على الحكم في السودان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ،الأمر الذي مثل خلال سنوات تالية تقوية ودعماً للحركات الأصولية في المنطقة ،هذا في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر اضطرابات شديدة عرفت بأحداث أكتوبر ١٩٨٨ ، وتلى ذلك صدور قانون الأحزاب في يوليو ١٩٨٩ ، وإجراء انتخابات بلدية في يونيو ١٩٩٠ حصلت الجبهة الإسلامية للانقاذ على أكثرية البلديات فيها .وفي الاردن تمكن حزب جبهة العمل الإسلامي من الحصول على(٢٢) مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٨٠ مقعدا في انتخابات ١٩٨٩. وظهر أن الاتجاه العام في المنطقة يتمثل في محاولة احتواء، أو تسكين التيار الإسلامي في مؤسسات النظام، وكانت انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ في مصر تؤكد نية النظام المصري في ذلك ، إلا أن انتخابات ١٩٩٠ أوقفت المحاولات ومثلت انقطاعا فيما سبقها من تطورات.

ثانيا: مؤشرات أولية .. ومحاولة للتفسير:

بعد استعراض بيئة انتخابات ١٩٩٠ في عجالة ، نحاول الأن انطلاقا من فهم عام للخريطة السياسية ، أن نقترب من الموضوع الرئيسي لهذه الورقة وهو قراءة الكتابات الصحفية التي تناولت الشأن القبطي في انتخابات ١٩٩٠ . ونبدأ الأن بتحديد نطاق الدراسة ورصد عدة مؤشرات حولها.

(١) بالنظر إلى الملف الوثائقي الذي أعده المركز القبطي للدراسات الاجتماعية حول ما نشر من كتابات تتناول الأقباط وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ ،نجد أنه يتكون من(١٠) أعمال صحفية تتراوح ما بين المقال والتحقيق والتحليل الصحفي. وأول شئ يمكن

الأقباط وانتخابات ١٩٩٠
قراءة للملف الوثائقى للكتابات الصحفية حول هذا الشأن



تهدف هذه الورقة إلى قراءة الكتابات الصحفية التى تناولت وضع الأقباط فى انتخابات ١٩٩٠ قراءة تحليلية ونظرا لأن العملية الانتخابية ، باختلاف مراحلها، تدور فى أفق قانونية وسياسية معينة ، فمن الضرورى ابتداء التعرض- بشئ من الايجاز -إلى ما يكن تسميته ببيئة الانتخابات . ولعل تناول وضع الأقباط فى الانتخابات المشار إليها يفرض بالأحرى هذا التناول ، حتى نتبين بوضوح طبيعة المحددات التى أثرت فى العملية الانتخابية ، ونستطيع بهذا الطرح أن نرى «الشأن القبطى الخاص» من خلال «الشأن الوطنى العام» بصورة أكثر رحابة واتساعا.

أولا : بيئة الانتخابات:

فى هذا الصدد نتعرف على جملة المتغيرات الداخلية والخارجية التى تتضافر معا لتكوين ما يكن تسميته بالإطار أو المناخ الذى تدور فيه العملية الانتخابية ،وذلك انطلاقا من قناعة يقينية مفادها أن بيئة الانتخابات تتفاعل مع العملية الانتخابية تأثيرا وتأثرا.

١-قانون الانتخابات .. عودة النظام الفردى

(١-١) جرت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ استنادا إلى نظام الانتخاب الفردى ، وذلك بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب. وقد دمغ هذا الحكم مجلس الشعب ببطلان تشكيله منذ انتخابه، الأمر الذى استوجب حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. وعلى إثر ذلك صدرت عدة تشريعات جديدة . أبرزها.

أ- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب.

ب- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ج- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.

(١-٢) شاب هذه التعديلات التشريعية -فى نظر كثيرين- عيوب عديدة ، أبرزها انفراد الحزب الحاكم من خلال لجنة حكومية جرى تشكيلها لهذا الغرض، باقرار التعديلات الجديدة دون تشاور مع سائر الأحزاب أو النقابات أو الهيئات القضائية ، وقد أعتبرت أحزاب المعارضة عدم مشاركتها فى مناقشة وصياغة هذا التحول يمثل استبعادا لها ، ولهذا قررت الانسحاب ومقاطعة الانتخابات عدا حزب التجمع وبضع أحزاب هامشية غير معروفة لدى الناخب .ومن ناحية أخرى فانه بالرجوع إلى النص المعدل ٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقرار الجمهورى بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ نجد انه ينص على أن «يعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال .. ويعين رؤساء اللجان الفرعية من العاملين فى الدولة أو القطاع العام ، ويختارون بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ومؤدى النص أن الإشراف القضائى يتوفر فقط فى اللجان العامة أما اللجان الفرعية فيجوز تعيين عاملين فى الدولة أو القطاع العام لهذا الغرض ، وبديهى أن هؤلاء لا يتمتعون بأية حصانة كما أن أخطر مراحل العملية الانتخابية ظلت بهذه الصورة بمنأى عن الاشراف القضائى .ومن ناحية ثالثة فإن القرار الجمهورى بقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ بتحديد الدوائر الانتخابية قد شابه -فى رأى أحزاب المعارضة- قصور شديد حيث أستند على معايير غير موضوعية لتقسيم الدوائر بما يكن مرشح الحزب الحاكم من الفوز فى الانتخابات.

٢- الخريطة السياسية فى مصر:

(٢-١) جرت هذه الانتخابات فى ظل وجود (٩) أحزاب معترف بها ،وهم الحزب الوطنى- التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى- حزب الأحرار- حزب العمل- حزب الوفد الجديد- حزب الأمة -حزب مصر الفتاة- حزب الخضر- حزب الاتحادى الديمقراطى.وقد قاطعت معظم الأحزاب الفاعلة أو التى حصلت على مقاعد نيابية فى انتخابات سابقة الانتخابات، ولم يتبق على الساحة لخوض الانتخابات سوى الحزب الوطنى الحاكم وحزب التجمع وأربعة من الاحزاب الهامشية وهم حزب الأمة- مصر الفتاة- الخضر- الاتحادى الديمقراطى، وربما اغراهم قرار المقاطعة من جانب أحزاب المعارضة البارزة . واعتقدوا بامكان الحصول على مقاعد نيابية مما جعلهم يقررون الاشتراك في الانتخابات ، ويلاحظ أن أيا من الأحزاب -باستثناء الحزب الوطنى -لم يرشح أقباطا.

(٢-٢) وقد جاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطنى ٣٣٦ مقعدا بالانتخاب

وقال الحزب ... «ويواجه المجتمع خطر استمرار هذا الحكم المعادي للشعب واستمرار سياساته التي أفرزت هذه الأزمة الشاملة ، واستيلائه على السلطة لخمس سنوات قادمة يعني المزيد من المعاناة للشعب والوطن والأمة .. وفي نفس الوقت نواجه خطر الجماعات الانقلابية والظلامية والارهابية التي تسعى تحت ستار الدين لفرض نظام تسعى استغلالي يقضي على ما بقي من تراث التقدم والعقلانية والوحدة الوطنية والديمقراطية . لذلك فان حزبنا والحزب الشيوعي المصري » إذ يخوض هذه الانتخابات البرلمانية إنما يخوضها تحت شعار «من أجل بديل ديمقراطي ينقذ الوطن من أزمته الشاملة» ، بديل ينتج تطورا ديمقراطيا سلميا للبلاد ، ويمكن شعبنا من اختيار توجهات تطوره في المستقبل وفق إرادته الحرة . وفي إطار تحرر وطني وقومي حقيقي يقوم على العلاقات المتكافئة مع الآخرين ، وتنتهي فيه هيمنة الامبريالية والصهيونية على مقدرات مصر والمنطقة العربية» .

وقال الحزب الشيوعي .. «إن هذا البديل الديمقراطي يتمثل في حزبنا وسائر الشيوعيين والاحزاب والجماعات والشخصيات اليسارية والقومية والليبرالية» .

وتتصدر البرنامج عرض لبعض البيانات التي توضح عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد . من تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من ٦,٩٩ ٪ (عام ١٩٨٤) إلى (-١ ٪) عام ١٩٩٣ ، وارتفاع الدين العام (عام ٩٤/٩٣) إلى ٢٢٣ مليار و ٣٨٠ مليون جنيه ، ووصول العجز في الميزان التجاري إلى ٧ مليار و ٧٠٠ مليون دولار ، وفقدان الخزينة المصرية سنويا ١٠ مليارات من الجنيهات نتيجة التوسع في الاعفاءات الضريبية ، ووجود ٨٧٠ فردا يملك كل منهم ما بين ٢٠٠ مليون دولار و ٩ مليون دولار ، كما يوجد ٢٧٨٠٠ فرد يمتلك كل منهم ما بين ١٥ مليون دولار و ٥ مليون دولار ، ووصول حجم ايداعات المصريين في بنوك الغرب إلى أكثر من ٨٥ مليار دولار .

ويشير البرنامج إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ منذ تولي مبارك للسلطة ، ولجوء السلطة الى استخدام اقصى درجات العنف في مواجهة أي احتجاج سلمي للعمال والطلاب والفلاحين والمهنيين . كما يشير إلى اندفاع الحكومة للتطبيع مع العدو الصهيوني بما يعطي الفرصة لاختراق صهيوني كبير للمؤسسات الوطنية ، وأيضا بالتفريط في

ضياء الدين داود

للمؤسسات الوطنية ، وأيضا بالتفريط في الأمن القومي المصري بإجراء التدريبات والمناورات المشتركة مع القوات الأمريكية ، والتواجد العسكري الأجنبي على أرض الوطن وسمائه ومياهه الاقليمية » و«تتخذ السلطة مواقف رخوة وغير جذرية وتستسلم أمام التعنت الاسرائيلي والضغط الأمريكي في موضوعي الأسلحة النووية الاسرائيلية ، وكذا الموضوع الجديد المتعلق بقتل الأسرى المصريين في (اسرائيل أثناء حربي ٥٦ و ١٩٧٦) .

ويشتمل البرنامج الانتخابي الشيوعي على ثلاثة محاور أساسية ..

أولا : إقامة المجتمع الديمقراطي وإرساء الدولة المدنية.

-ثانيا : .. معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الشعب.

ثالثا :- التحرر الوطني والقومي.

ومن النقاط البرنامجية التي تميزه والتي وردت تحت هذه المحاور الثلاث .

-العمل على إصدار دستور ديمقراطي جديد يكون اساسا للدولة المدنية الديمقراطية ، ويحافظ على الحقوق والمكتسبات الاجتماعية للمواطنين ، ويرسي أساسا لدولة مؤسسات حقيقية ، وينهي السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية ، وذلك بعد فترة انتقالية مناسبة تنتهي خلالها كافة الأوضاع غير الديمقراطية في البلاد .

-وقف خصخصة القطاع العام وادارته ادارة اقتصادية وتطهيره من العناصر البيروقراطية الفاسدة وتنميته ليكون ركيزة لاقتصاد وطني مستقل.

- حماية القطاع الخاص في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي.

- توفير خدمات التعليم والعلاج المجاني ، وكذا توفير الاسكان والمواصلات الرخيصة ، وزيادة الانفاق على هذه الخدمات.

-مطاردة الفساد ومطالبة كافة المسئولين الحاليين والسابقين في الدولة وأبنائهم وأقربائهم حتى الدرجة الرابعة ، بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورؤساء وأعضاء مجلس الشعب والشورى ورؤساء الشركات وكافة أنواع المؤسسات .. بالإعلان عن ثرواتهم وكيفية الحصول عليها ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك بكل دقة.

- إنهاء التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

-اسقاط منهج واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الإسرائيلي ، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها وتصفية الآثار المترتبة عليها ، وبما يتضمنه ذلك من ايقاف عمليات التطبيع مع العدو الصهيوني لحين انجاز سلام شامل وعادل في المنطقة والحصول على كافة الحقوق العربية.

من ناحية أخرى قالت افتتاحية **«الانتصار»** في عدد ديسمبر وهي النشرة الجماهيرية للحزب الشيوعي المصري والتي تعبر عن مكتبه السياسي عادة .. «إن حزبنا يدعو كل القوى الديمقراطية ، وتحديدا التجمع والوفد والناصريين والشيوعيين للعمل معا من أجل هزيمة هذه الهجمة الحكومية وافشال مخططهم ومنعهم من التزوير والاستيلاء على غالبية مقاعد مجلس الشعب . وهذا أمر ليس مستحيلا رغم صعوبته . فقط فلنترك وراءنا الحسابات الذاتية الضيقة ، والصراعات الصغيرة ، وليكن شعارنا اسقاط مرشحي الحزب الوطني ومنعه من تحقيق الأغلبية .. فلنسقط معا ، وعن طريق الوقوف خلف مرشح واحد للقوى الديمقراطية في كل مقعد ، احتكار المفسدين والمستغلين المفرطين في حقوق الوطن والأمة ، المعادين للشعب والديمقراطية ، وأصحاب سياسة رفع الأسعار ونهب ثروات الشعب وتصفية وبيع القطاع العام للأجانب . فلنسقط احتكارهم للمجلس التشريعي ، فنفتح بابا للتغيير والأمل» .

دوائر سياسية تتوقع أن تشهد الأسابيع القليلة القادمة -وحتى تقفل باب الترشيح- تحركات وتحركات مضادة ، واتصالات واتفاقات بين كافة القوى والأحزاب السياسية ولا تستبعد حدوث مفاجآت في ضوء عدم إعلان الوفد لموقف قاطع من مسألة التنسيق وحدوده ، وفي ضوء لعبة **«كسر العظم»** التي تخوضها الدولة ضد «الاخوان المسلمين» وردود الفعل المتوقعة ، سواء من الإخوان أو حزب العمل .

تبوله لذلك.

وقد حدد حزب التجمع في فترة مبكرة موقفه من هذه الانتخابات ورؤيته لها وأهدافه من خوضها.

فقال في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام الثالث (٢٨ فبراير ١٩٩٢) .. « أن الهدف الأكثر واقعية الآن والممكن التحقيق والذى يتفق مع رؤية الحزب وتمسكه بالمرحلية في الأهداف هو حصول **الحزب والقوى المؤمنة بالتغيير الديمقراطى وتداول السلطة عبر صندوق الانتخاب -بما في ذلك احزاب وقوى اليسار والاحزاب والقوى الليبرالية- على الأغلبية في الانتخابات القادمة**».

وأكد الحزب في برنامجه للتغيير (فبراير ١٩٩٣).. «لم يعد استمرار الحال على ما هو عليه مقبولا . فالوطن وناسه في خطر» .. و«**التغيير ضرورة لانقاذ مصر**».

-وليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من **التخلف والتبعية والفساد والاستبداد واحتكار القلة للثروة والسلطة** وخطر الجماعات الانقلابية والإرهابية ، وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا **بتغيير حقيقى يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التى قادتنا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن إلى الكارثة.**

وفى ٢٦ يناير الماضى حددت اللجنة المركزية خمسة أهداف متكاملة يسعى حزب التجمع لتحقيقها خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥) وهى:

الأول والأساسى:

زيادة عدد أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع في مجلس الشعب.

الثانى:- العمل على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمجلس الشعب ليفتح الباب في المستقبل لتداول السلطة.

الثالث:- التصدى لليمين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب ، وخوض المعركة ضده على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الرابع:- الدعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسى لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب.

الخامس:- اعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لخوض معارك المحليات القادمة ،ومعارك مجلس الشعب التالية.

ووافقت الأمانة العامة في اجتماعها الذى عقدته يوم السبت ١٦ سبتمبر الماضى على



د. رفعت السعيد

مشروع البرنامج الانتخابى الذى أعدته لجنة من **عبد الغفار شكر وحسين عبد الرازق، ود. ماهر عسل ومحمد فرج** ،وتولى صياغته **عبد الغفار شكر** ،اختار الحزب شعاراً أساسياً لبرنامجه «**التغيير بإرادة الجماهير**» .. **ولخصه في أنه برنامج** «ضد القهر والفساد والارهاب .. ومن أجل العدل والتقدم والديمقراطية».

ويقدم حزب التجمع برنامجه قائلا: لم يعد هناك شك في أن سياسات الحكم المطبقة حاليا قد أوصلت البلاد إلى طريق مسدود .. وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ هى فرصتنا جميعا لإحداث التغيير بإرادة الجماهير ،هى فرصتنا لطرح الثقة بسياسات الحكم التى عانينا منها طويلا وذقنا مراراتها ،والتى يتعين استبدالها بسياسات تحقق مصلحة مصر والمصريين .. بدلا من مواصلة السير في طريق احتكار السلطة والتوتر الاجتماعى والعنف المتزايد».

وحدد البرنامج انجازات الحكم نتيجة لسياساته المطبقة منذ عام ١٩٧٤(عام بداية سياسة الانفتاح) في مجموعة من الظواهر «بطالة- غلاء- تفاوت طبقى- فساد- سياسة اقتصادية- منحازة ضد الطبقات الشعبية والفئات الوسطى- تدهور الخدمات- ديون خارجية وداخلية- قمع الحريات- تعمق ظاهرة العنف والإرهاب- تدهور القيم والأخلاق- سياسة خارجية غير فعالة ضاعت في ظلها هيبة مصر».

وطرح البرنامج السياسات البديلة التى تخرج البلاد من أزمتها في ظل مبادئ سياسية:

- بناء اقتصاد وطنى مستقل قادر على النمو والتجدد اعتماداً على إمكانياته الذاتية.

-تعميق الممارسة الديمقراطية وصولا إلى غايتها وهى تداول السلطة من خلال الانتخابات.

-تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع عائد الانتاج والخدمات ، وبصفة خاصة التوسع في الخدمات المجانية الاساسية كالتعليم والعلاج للفئات الفقيرة وذوى الدخل المحدود ، وتوفيرها بأسعار مناسبة لقدرة باقى فئات الشعب ، وزيادة نصيب العمل في الدخل القومى.

-مواجهة الفساد .

-اعلاء شأن قيم الاستنارة والسماحة والعقلانية والعمل والاجتهاد والروح الجماعية.

-حماية الوحدة الوطنية التزاما بحقوق المواطنة والدستور وحفاظا على الوطن.

-تبنى سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربى.

وفصل البرنامج رؤية الحزب واقتراحاته لحل مشاكل مصر الأساسية التى حددها في تسعة عناوين.

- مواجهة البطالة.

-التنمية وزيادة الاعتماد على النفس.

-تحقيق العدالة الاجتماعية .. بما في ذلك تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور ،ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات ، وضمان علاقة متوازنة بين العمال وأرباب الاعمال ، وسرعة صرف مستحقات المصريين العاملين في العراق ودول الخليج المتضررين من حرب الخليج ،والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية ، وضبط الاسعار ،وإعادة النظر في التعديلات الأخيرة في العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية وضمان علاقة عادلة ومتوازنة في مجال إيجار المساكن ،وإعادة توزيع الخدمات الاساسية توزيعا عادلا على مناطق الجمهورية . ورسم سياسات جديدة في التعليم والعلاج والاسكان ولتحقيق سلامة البيئة ومواجهة الكوارث الطبيعية والاهتمام بالأمومة والطفولة ،ونظام ضريبى أكثر عدالة وأكثر كفاءة.

-التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التعاون.

-الإصلاح السياسى والديمقراطى وحماية الثقافة الوطنية ودعم استقلالية الاعلام.

- مواجهة الفساد .

- المواجهة الشاملة للارهاب.

- حماية الوحدة الوطنية.

-استعادة التضامن العربى.

وأصدر الحزب الشيوعى المصرى برنامجه الانتخابى تحت عنوان «من أجل بديل ديمقراطى ينقذ الوطن من أزمته الشاملة» .


خالد محيي الدين

أعنف انتخابات برلمانية خلال عشرين عاما

*التجمع يعلن برنامجه ويحدد مرشحيه في ١٧ محافظة.

*الشيوعي يطالب التجمع والوفد والناصريين والشيوعيين للعمل معا لإسقاط مرشحي الحزب الوطني وإنجاح البديل الديمقراطي.

سيطرت انتخابات مجلس الشعب المتوقع إجراؤها يوم ٢٩ نوفمبر القادم وفتح باب الترشيح لها خلال هذا الشهر ، على الحياة السياسية في مصر واهتمامات الاحزاب والصحف.

وحتى الآن فالمرجح أن تشارك الأحزاب السياسية الرئيسية «الوطني- الوفد -التجمع- الناصري- العمل- الأحرار) في الانتخابات ، وكذلك «الاخوان المسلمون» و «الشيوعيون» ،والأحزاب الصغيرة المعترف بها طبقا لقانون الأحزاب ، وعدد كبير جدا من المستقلين (من غير الاخوان والشيوعيين).

وتتوقع الدوائر السياسية أن تكون هذه الانتخابات ،وهي سادس انتخابات في ظل التعددية السياسية المقيدة ، والرابعة في عهد الرئيس حسني مبارك ،والثالثة التي تجريها حكومة د. عاطف صدقي، من أعنف الانتخابات البرلمانية ،في ضوء اصرار الحزب الوطني على تحقيق فوز كاسح يمكن من تأكيد ادعائه بأنه حزب الأغلبية المطلقة ،ومن تنفيذ التعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها للولايات المتحدة والمنظمات المالية الدولية ، سواء فيما يخص بيع المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع العام(الخصخصة) بما في ذلك بعض المرافق العامة (السكك الحديدية والصرف الصحي) والبنوك ،وتنفيذ المرحلة النهائية والمهمة من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض وهي طرد الفلاحين (المستأجرين) بعد مضي السنوات الخمس التي حددها القانون ، وإصدار قانون الاسكان المنحاز بدوره لملاك المساكن ، وإصدار قانون جديد للعمل يهدد حقوق العمال ومصالحهم ويفتح الباب لفصلهم.. الخ.

وكان الحزب الحاكم قد مهد لتحقيق السيطرة على الساحة الانتخابية ، برفضه لإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يحقق الحد الأدنى لضمانات الانتخابات النزيهة ، وتجاهله لمذكرة رؤساء الأحزاب والقوى السياسية لرئيس الجمهورية والتي طالبت بتطبيق شروط الانتخابات الديمقراطية كما حددها الاتحاد البرلماني الدولي(الذي يرأسه د.فتحي سرور) ، وإصداره قانون يلغي انتخاب العمد ويعطي لوزير الداخلية سلطة تعيينهم وأخيرا القرارات المنظمة للعملية الانتخابية والتي منعت لأول مرة عقد مؤتمرات انتخابية في السرادقات.

وازدادت المعركة سخونة بدخول عشرات من المليارديرات والمليونيرات المعركة الانتخابية بعضهم قرر خوضها مستقلا ، وآخرون سيخوضونها كمرشحين للحزب الحاكم .ومن المتوقع أن ينفق هؤلاء ملايين الجنيهات مما يهدد بتحويل المعركة إلى صراع بين ديناصورات المال ،وحشر الأحزاب السياسية التي تعجز عن توفير تمويل بهذا الحجم في الانتخابات في خانة ضيقة ،وهو الأمر الذي انعكس في اتجاه غالبية الاحزاب-بما في ذلك حزب الوفد -إلى تحديد عدد مرشحيه.

وتخشى دوائر أمنية بروز العنف بصورة تتجاوز انتخابات سابقة ،في ظل سيادة مناخ العنف في المجتمع بصفة عامة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ،واعتماد كثير من مرشحي الحزب الحاكم والمرشحين المتيسرين على استخدام البلطجية والعصابات المسلحة في فرض فوزهم.

وحتى الآن لم يعلن أي حزب عن أسماء مرشحيه . وإن كان حزب التجمع والحزب الناصري والشيوعيين ، قد انتهوا من تحديد مرشحيهم في الدوائر المختلفة وفي التنسيق بينهم- كخطوة أولى قبل التنسيق مع القوى الديمقراطية الأخرى- بأمل أن يكون هناك مرشح واحد للمعارضة الديمقراطية في كل مقعد ، أو على الأقل مرشح يساري واحد.

وطبقا لما صرح به الأمين العام لحزب التجمع د. رفعت السعيد فقد استقر الحزب على ترشيح (٤٠) من قياداته في(١٧) محافظة، وهناك ترشيحات أخرى محدودة العدد يتم بحثها في الوقت الحاضر ، على ضوء تأييد الحزب لمرشحي الحزب الناصري وعدد من المستقلين من الشيوعيين وغيرهم ، واحتمالات التنسيق مع حزب الوفد في حالة

إن ما يمثله جمال عبد الناصر وتجربته، أو جوهره على الأصح، ما زال صحيحا ويمثل جزءاً أساسيا من البديل المطلوب لمواجهة الكارثة التي أحاطت بالوطن والأمة في ظل أنظمة الردة، وهزيمة حركة التحرر الوطني، والنظام الدولي الجديد، وانهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا.

فلو نحينا جانبا خطأ أو خطيئة تجربة ثورة ٢٣ يوليو الناصرية، وأعني بها.. غياب الديمقراطية، ورفض التعددية السياسية والفكرية، والاصرار على حكم الحزب الواحد والرجل الواحد، وحصار وقمع المبادرات الجماهيرية والتشكيك فيها، وتحويل المنظمات الديمقراطية الجماهيرية الى منظمات سلطوية شكلية، ورفض التعدد والاختلاف، وسيطرة الجيش على المجتمع والحياة السياسية.. لو نحينا هذه النقيصة، والتي لا يمثل الوضع القائم نقيضا حقيقيا لها فسنجد أن جوهر ثورة ٢٣ يوليو ما زال صحيحا ومطلوبا.

لقد ارتكزت الثورة في تطورها منذ البداية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى النهاية في ١٣ مايو ١٩٧١ على أربعة مبادئ أو أسس هي:

-العداء للإمبريالية والاستعمار الجديد والاستعمار وضرورة تصفيتهم، والعمل على تحقيق الاستقلال الوطني -سياسيا- واقتصاديا- وثقافيا- وعسكريا.

-العداء للصهيونية كدعوة عنصرية استعمارية والتصدي لإسرائيل كاستعمار استيطاني توسعي.

-الايمان بالوحدة العربية كهدف وبالمصير المشترك للأمة العربية الواحدة.

-الدعوة للعدل الاجتماعي وحق الطبقات الشعبية- خاصة العمال والفلاحين -في نصيب عادل من الثروة والايمان بالاشتراكية التي تقوم على الكفاءة أي تحقيق التنمية المستقلة، والعدل، أي تذويب الفوارق بين الطبقات والغاء الاستغلال.

والمشاكل التي يعيشها الوطن والأمة الآن تعيد الحياة بقوة إلى هذه المبادئ.

* فالنظام الدولي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على العالم، والسياسات المالية والاقتصادية التي تلزم بها دول العالم الثالث أو الدول النامية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واتفاقية الجات، ودور الشركات متعددة الجنسية أو القومية.. كل هذا يؤكد أن مواجهة الاستعمار والامبريالية وسياسات التبعية والدعوة إلى التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وإعادة الروح لحركة التحرر الوطني في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية، قضية ضرورية وحالة.. وطريق وحيد لمواجهة القهر والتسلط الاستعماري والخروج من دائرة التخلف والفقر.

* والتسوية السياسية التي يجري فرضها على المنطقة لتحقيق السلام الأمريكي الإسرائيلي انطلاقا من اتفاقيات كامب ديفيد مرورا بصيغة مدريد وما تلاها من اتفاقيات وصولا إلى النظام والسوق الشرق أوسطية والتطبيع وفرض إسرائيل دولة كبرى إقليمية تهيمن على المنطقة في ظل تفوق وسيطرة عسكرية (نووية وتقليدية) ومحاولة لسيطرة اقتصادية، تحقق خطوات ناجحة متتالية، وتفكك مخطط للعرب وقتل للروح والموقف القومي والوطني.. كل هذا يؤكد أن رفض الصهيونية والسيطرة والتوسع الإسرائيلي الاستعماري، والسعي لعودة اللحمة إلى الأمة العربية وإسقاط اتفاقيات التسوية الاستعمارية، والتمسك بالسلام الشامل والعادل القائم على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأراضي الفلسطينية، وحق كل دولة في المنطقة في تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية طبقا لمصلحتها دون فرض أو وصاية.. حقائق ومبادئ ما زالت حية ونحتاجها بكل قوة.

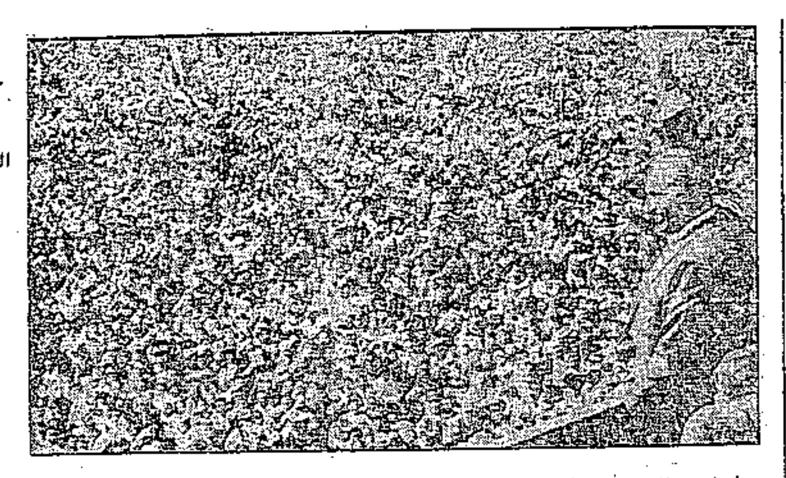
* والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الوطن، تؤكد استحالة تحقيق أي تقدم دون تنمية مستقلة ودون تحقيق عدالة اجتماعية ورفض الاستغلال والرأسمالية الطفيلية والتابعة، وتوفير الحماية للطبقات الشعبية والفقيرة بما في ذلك الفئات الوسطى، والرأسمالية الوطنية المنتجة.. كخطوة ضرورية في الطريق إلى الاشتراكية.

* والمدخل والطريق لتحقيق ذلك كله يبدأ بالديمقراطية.. بفتح الباب أمام تداول حقيقي للسلطة عبر صندوق الانتخابات.

واذا كانت تجربة ثورة يوليو قد أخفقت في تحقيق هذا المبدأ المهم، وكان هذا الاخفاق هو المدخل لهزيمتها في يونيه ١٩٦٧ واقصائها عن الحكم في ١٣ مايو ١٩٧١.. وهو خطأ يتحمل عبد الناصر مسئولية أساسية فيه، فما حدث في مايو ١٩٧١ كان نتيجة مباشرة للقرار الغريب الذى اتخذه عبد الناصر قبل وفاته بتعيين أنور السادات نائبا وحيدا له، ولإدارة رجاله للصراع بعيدا عن الجماهير وداخل أروقة السلطة مما جعله صراعا في البلاط- اذا جاز التعبير -يعتمد على التآمر أساسا.

فإن درس الاخفاق هذا درس مهم وأساسي، يؤكد أن الديمقراطية الصحيحة والتعددية وتداول السلطة واطلاق حرية التنظيم واصدار الصحف وانشاء المؤسسات والجمعيات والتظاهر والإضراب، واقامة مجتمع مدني حقيقي لا تتحكم فيه سلطة عسكرية أو بوليسية وينتهي منه حكم الفرد.. هو الطريق والمدخل لإنقاذ الوطن من التردي الذي يعيشه في ظل سلطة التحالف الطبقي الحاكم المعادي للديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي والقومية والوحدة العربية.

فلنأخذ من الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل الزعيم الوطني الفذ جمال عبد الناصر دروسها الحقيقية، ولنتمسك بمبادئها الصحيحة في هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن والأمة.



جمال عبد الناصر

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفني
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي
يصدر عن التجمع الوطني
التقدمي الوحدوي في اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-
LASt.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ١٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو
حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع
كريم الدولة ميدان طلعت
حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ ٥٧٥٩٠١١ ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ FAX,5786298

موقفنا

٢٥ عاما على رحيل عبد الناصر

في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ رحل «**جمال عبد الناصر**» فجأة عن عالمنا. في الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم الحزين، وعقب انتهاء مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لإنقاذ الثورة الفلسطينية من التصفية على يد بعض الحكام العرب، وسافر آخر الرؤساء العرب، توقف قلبه عن النبض وغادرت روحه الجسد، واهتز العالم كله للحدث الجلل.. لافرق بين محبيه ومريديه والمؤمنين به وبرسالته وبين أعدائه وخصومه والكارهين والمتربصين به.

كنت ساعتها داخل طائرة معلقة بين السماء والأرض في الطريق من روما إلى القاهرة، بعد غيبة اضطرارية عن الوطن طالت ٢٤ شهراً أمضيتها في الجزائر محرراً بجريدة «المجاهد» الجزائرية، ومحاضراً بكلية الصحافة بعد أن صدر قرار بفصلي ثم منعي من العمل في صحيفة الجمهورية، وفصلي من عضوية الاتحاد الاشتراكي وتنظيم «**طليعة الاشتراكيين**» عقب إلقائي محاضرة عن أسباب هزيمة ١٩٦٧.

ما إن وصلت الطائرة إلى سماء القاهرة حتى فوجئنا -نحن ركاب الطائرة- بقائدها يعلن النبأ الحزين، وبصرت سيدة مصرية شابة تصرخ في لوعة وتسقط مغشيا عليها. أحسست -مثل غيري- بهول الفاجعة وبالضياع.

ومرت بنا الأيام، وانشغلنا بالأحداث والصراعات التي انفجرت في السلطة، ومارست من موقعي -كصحفي- دورا محدوداً، إلى أن انتهى هذا الفصل بانقلاب القصر الذي قاده أنور السادات والحلف الذي تشكل خلفه، وأزاح عن السلطة في ١٣ مايو ١٩٧١ من أسماهم بمراكز القوى، وكانوا

حسين عبد الرازق

يمثلون رجال عبد الناصر، أو ما يمكن اعتباره يسار السلطة أو اليسار الناصري.

وهكذا فلم تزد الفترة التي حكم فيها مصر عبد الناصر، أو ثورة ٢٣ يوليو، أو الناصرية عن ١٨ عاما.

واليوم وبعد مضي ٢٥ عاما على رحيله (٢٨ **سبتمبر ١٩٧٠- ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥**) أي ربع قرن، نجد أن مبادئ وأفكار وممارسات عبد الناصر والناصرية وثورة ٢٣ يوليو، ما زالت ملء السمع والبصر، وهي طرف أصيل في الصراع الدائر في مصر والوطن العربي والعالم الثالث، بين الاشتراكية والرأسمالية والليبرالية والإسلام السياسي والشيوعية والقومية والديمقراطية والعولمة والنظام الدولي الجديد... إلخ.

لم تزد فترة حكمه عن ١٨ عاما بأية حال، ومع ذلك فبعد ٢٥ عاما من العداء والكراهية والتشويه والصاق كل نقيصة بحكمه وتحميله كل الكوارث.. فهناك أحزاب وقوى سياسية ومفكرين في مصر والوطن العربي تنتمي إليه أو تدفع عن ثورته ومبادئه.. اشتراكيون ديمقراطيون ناصريون شيوعيون قوميون وقبل كل هذا مواطنون عاديون من بينهم شباب ولد بعد رحيله وفي ظل حملة الكراهية التي شارك فيها الساداتيون، والحالمون بالماضي قبل ثورة ٢٣ يوليو، والاخوان المسلمون وكل من أضير بسبب سياساته، بل وكثير من الذين استفادوا من حكمه من الانتهازيين وخدام كل حاكم.

وليس في الأمر ما يدعو للتعجب والتساؤل. فالقضية بالغة الوضوح.

فى هذا العدد

لليسار در

وداعا .. هذا لحننا الأخير

أخيرا حانت اللحظة التى سعينا إلى تجنبها طويلا . ولم يعد أمامنا إلا أن نقول وداعا لآلاف القراء الذين ساندونا طوال ما يزيد على خمس سنوات (٦٨ شهرا).

لقد نجحنا -مجلس المستشارين وأسرة التحرير- طوال هذه الفترة وبدعم غير محدود من الأصدقاء ومن القوى الديمقراطية فى الاستمرار فى مواجهة ظروف قاهرة بحق.

لم تكن هويتنا «اليسارية» ولا اسم «اليسار» ولا المواقف الواضحة الصريحة التى اتخذناها هى السبب ، كما توقع البعض وراهن آخرون. بل العكس هو الصحيح . فالهوية والاسم ، والموقف الذى اتسع دائما للحوار والاختلاف والنقد وتعدد الرؤى داخل الفصيل الواحد ،وبين الفصائل المختلفة ،والذى مد مفهوم اليسار على استقامته ليشمل كل القوى الديمقراطية تقريبا.. كان السبب فى انتشار «اليسار» وإحاطتنا بكل هذه المشاعر والأحاسيس المؤيدة لنا.

وعندما تكتب قصة هذه المجلة يوما ، فسيعرف القراء الدعم الذى قدمه عديد من الناس لنا لكى تواصل اليسار الصدور.

ولكن .. وما أتعسها من كلمة ، تضافرت مجموعة من الظروف دفعتنا إلى اتخاذ هذا القرار الصعب والذى كنا نظنه مستحيلا بالتوقف.

-منعت «اليسار» منذ صدورها من دخول جميع البلاد العربية باستثناء .. **اليمن والاردن والمغرب والقدس وغزة (المحتلين!)**.وبعد الحرب الأهلية فى اليمن منعت «اليسار» وما زالت.وبعد اتفاق وادى عربة والصلح الأردنى الإسرائيلى صودرت اليسار بصورة مستمرة!.

وفقدت اليسار بذلك ٧٥٪ من توزيعها فى البلاد العربية.

-**مع ارتفاع تكاليف الطباعة وأسعار الورق،** أصبح الفارق بين تكلفة العدد وثمن البيع كبيرا وارتفعت ديوننا للمطبعة . فلم نسدد ثمن الأعداد الأربعة الأخيرة.

-**ازداد الحصار الاعلانى لليسار**،ولم تسدد بعض المؤسسات التى أعلنت على صفحات اليسار قيمة الإعلان ،مما زاد من خسائرنا.

-أرهقنا عديداً من الاصدقاء ، وقادة الحزب الذين تبرعوا وأقرضوا اليسار طوال السنوات الماضية ،ولم يعد هناك امكانية من مزيد.

ولجأنا فى الشهر الماضى إلى توجيه نداء **للمثقفين والكتاب والمفكرين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين لإنقاذ اليسار**،واستجاب البعض مشكورين مما مكننا من إصدار هذا العدد الأخير ..ولكن جهدنا وجهد الآخرين لم يكن كافيا لتوفير دعم يسدد ديوننا ويمكننا من الاستمرار فى الصدور.

ومع هذا فالاصدقاء وهيئة التحرير يلحون ان لا نفقد الأمل .ويطالبون بالاستمرار . وكم كنت أود تبلهم أن يكون ذلك ممكنا.

وكل ما أستطيع قوله أن هذا العدد هو الأخير.. هذا هو لحننا الأخير إذا جاز التعبير.

مع وعد بأن نستأنف الصدور فى يناير ١٩٩٦ كمجلة فصلية (كل ثلاثة أشهر) أى أربعة أعداد فى العام، اذا ما تواصل دعم القراء والاصدقاء وتبرعاتهم .. دون أن نفقد الأمل فى معاودة الصدور شهريا اذا ما تغيرت الظروف.

وفى هذه اللحظات الصعبة أشعر أن على واجبا نحو كوكبة من الزملاء. كان مستحيلا أن تصدر اليسار طوال السنوات الماضية دون جهدهم .. سواء مجلس المستشارين أو المشرف الفنى أو هيئة التحرير أو الكتاب أو مراسلى المجلة الخارجيين .. ولن أسميهم فالقراء يعرفونهم فردا فردا . ما لا يعرفه القراء أن **كل من عمل فى اليسار أو كتب فيها كان يعمل ويكتب متطوعا دون أى مقابل مادى**.. كثيرون منهم لم يكتف بالوقت والمال الذى ينفقه لكى يكتب ويوصل لليسار ما يكتبه ، بل تبرع أيضا مرات عديدة لليسار.. لافرق فى ذلك بين كاتب كبير مشهور .. أو صحفى شاب لامع فى مقتبل العمر .. الكل قدم لليسار جهده وماله وحبه .وأرجو أن يغفروا لى شكرهم على صفحات اليسار نجميعهم اعتبروا أنفسهم -وهذا صحيح- أصحاب اليسار.

وليسامحنا القراء الأعزاء، لأننا سنخذلهم ولن نستطيع مواصلة الصدور.

فلقد أعطينا «اليسار» كل ما نستطيع من جهد .. وهذه هى قدراتنا وطاقتنا .. ولم نتصور لحظة أو نظن أن استمرار اليسار مسئوليتنا وحدنا، فاليسار والقوى الوطنية والديمقراطية مسئولة معنا أيضا.

رئيس التحرير